جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

التقرير السنوي

2021

التقرير السنوي
2021

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

حضرة صاحب السمو الملكي ولي العهد

الأمير الحسين بن عبد الله الثاني المعظم

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

مجلس الإدارة

معالي السيد باسم خليل السالم
رئيس مجلس الإدارة/ كابيتال بنك

سعادة السيد عمار الصفدي
نائب رئيس مجلس الإدارة / بنك الإسكان

سعادة السيد نعمة صباغ
عضواً / البنك العربي

سعادة الدكتور حسين سعيد
عضواً / البنك الإسلامي الأردني

معالي السيدة ناديا السعيد
عضواً / بنك الاتحاد

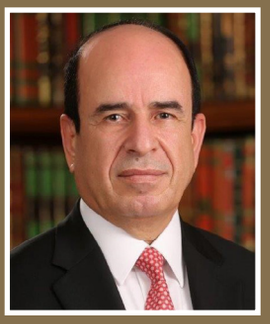

سعادة السيد صالح رجب
عضواً / بنك الأردن

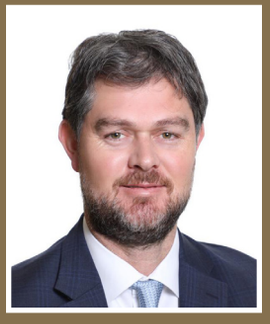

سعادة السيد هيثم البطيخي
عضواً / البنك الأردني الكويتي

سعادة السيد سيزر قولاجين
عضواً / البنك التجاري الأردني

سعادة السيد طارق عقل
عضواً / البنك العقاري المصري العربي

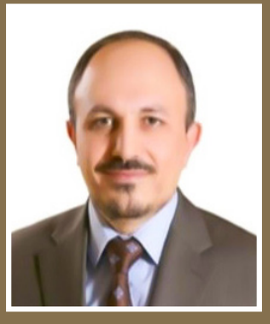

عطوفة الدكتور ماهر الشيخ حسن
عضواً مراقباً / البنك المركزي الأردني

الدكتور ماهر المحروق
المدير العام

الأعضاء

تعتبر العضوية في الجمعية إلزامية لجميع البنوك الأردنية وفروع البنوك غير الأردنية العاملة في الأردن، وتتكون عضوية الجمعية كما في نهاية عام 2021 من البنوك التالية:

أولاً: البنوك الأردنية			
الرقم	اسم العضو	تاريخ التأسيس	الموقع الالكتروني
1	البنك العربي	1930	www.arabbank.com.jo
2	البنك الأهلي الأردني	1956	www.ahli.com
3	بنك القاهرة عمان	1960	www.cab.jo
4	بنك الأردن	1960	www.bankofjordan.com
5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1974	www.hbtf.com
6	البنك الأردني الكويتي	1977	www.jkb.com
7	بنك الاستثمار العربي الأردني	1978	www.ajib.com
8	البنك التجاري الأردني	1978	www.jcbank.com.jo
9	البنك الإسلامي الأردني	1978	www.jordanislamicbank.com
10	البنك الاستثماري	1989	www.investbank.jo
11	بنك ABC	1989	https://www.bank-abc.com/world/Jordan
12	بنك الاتحاد	1991	www.bankaletihad.com
13	بنك سوسيته جنرال / الأردن	1993	www.sgbj.com.jo
14	كابيتال بنك	1996	www.capitalbank.jo
15	البنك العربي الإسلامي الدولي	1997	www.iiabank.com.jo
16	بنك صفوة الإسلامي	2009	www.safwabank.com

ثانياً: البنوك غير الأردنية			
الرقم	اسم العضو	تاريخ التأسيس	الموقع الالكتروني
1	البنك العقاري المصري العربي	1951	www.aqaribank.jo
2	مصرف الرافدين	1957	www.rafidainamman.com
3	سيتي بنك	1974	www.citibank.com/jordan
4	بنك ستاندرد تشارترد	2002	www.sc.com/jo
5	بنك الكويت الوطني	2004	www.nbk.com
6	بنك لبنان والمهجر	2004	www.blom.com.jo
7	مصرف الراجحي	2011	www.alrajhibank.com.jo

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
كلمة رئيس مجلس الإدارة	**12**
كلمة المدير العام	**14**
الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية والأردنية خلال عام 2021	**17**
أ. خلاصة تطورات الاقتصاد العالمي والإقليمي	**18**
ب. التطورات الاقتصادية في الأردن خلال عام 2021	**19**
أولاً: المؤشرات الاقتصادية الأساسية	**20**
ثانياً: أداء المالية العامة	**22**
ثالثاً: أداء القطاع الخارجي	**23**
رابعاً: المؤشرات النقدية والمصرفية	**24**
ج. آفاق الاقتصاد الأردني في عام 2022	**25**
الفصل الثاني : التطورات النقدية والمصرفية خلال عام 2021	**27**
أولاً: قرارات البنك المركزي المرتبطة بأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية خلال عام 2021	**28**
ثانياً: التطورات المصرفية خلال عام 2021	**28**
أ) تطور موجودات ومطلوبات البنوك العاملة في الأردن	**28**
ب) موجودات ومطلوبات البنوك من العملات الأجنبية	**31**

الموضوع	الصفحة
ج) رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	33
د) التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة	33
هـ) الودائع لدى البنوك المرخصة	37
و) مؤشرات المتانة المالية للبنوك	39
ز) هيكل أسعار الفائدة	40
ح) تقاص الشيكات	42
الفصل الثالث: أضواء على أبرز نشاطات وإنجازات الجمعية خلال عام 2021	45
أ- قضايا مصرفية	47
ب- اجتماعات اللجان الاستشارية في جمعية البنوك	51
ج- مذكرات التفاهم والتعاون التي وقعتها جمعية البنوك خلال عام 2021	53
د-نشاطات وأخبار متنوعة	58
هـ- الفعاليات والأنشطة التدريبية	73
و-إصدارات جمعية البنوك خلال عام 2021	84
الفصل الرابع: البيانات المالية للجمعية وتقرير مدقق الحسابات لعام 2021	89

كلمة رئيس
مجلس الإدارة

معالي السيد باسم خليل السالم
رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن

حضرات السادة أعضاء جمعية البنوك المحترمين...

يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي الثالث والأربعون عن نشاطات الجمعية وإنجازاتها خلال عام 2021، وبياناتها المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في 2021/12/31، إضافة لتقرير مدققي الحسابات الموجه لهيئتكم العامة.

السادة أعضاء الجمعية المحترمين...

شهد الاقتصاد الأردني نمواً بنسبة 2.2% خلال عام 2021 مقارنة مع تراجع بنسبة 1.6% في عام 2020. أما معدل التضخم فقد بلغ 1.35% في عام 2021، في حين ارتفع معدل البطالة إلى 24.1%. ووصل الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 إلى حوالي 269 مليون دينار بانخفاض بلغت نسبته 32.5% مقارنة بذات الفترة من عام 2020، فيما ارتفعت حوالات العاملين بنسبة 1.0% خلال عام 2021 مقارنة مع عام 2020 لتبلغ ما يقارب 2.412 مليار دينار. وأظهرت مؤشرات المالية العامة انخفاض عجز الموازنة العامة بعد المنح بنسبة 15.9% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021 مقارنة بذات الفترة من العام السابق ليشكل 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع إجمالي الدين العام بنسبة 7.0% في نهاية تشرين الثاني 2021 مقارنة بنهاية عام 2020 ليشكل ما نسبته 110.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنسبة للقطاع الخارجي خلال عام 2021، فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 17.8%، وارتفعت المستوردات بنسبة 25.4%، وتبعاً لذلك فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 31.9% مقارنةً بالعام السابق 2020.

وعلى صعيد المؤشرات النقدية والمصرفية، فقد ارتفعت احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية (بما فيه الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية عام 2021 بنسبة 13.3% مقارنة بالعام 2020. فيما سجلت مؤشرات القطاع المصرفي نمواً واضحاً على مختلف الأصعدة بما في ذلك نمو الموجودات بنسبة 7.0%، ونمو التسهيلات الائتمانية بنسبة 4.9%، ونمو إجمالي الودائع لدى البنوك بنسبة 7.4% في عام 2021.

السادة أعضاء الجمعية المحترمين...

استكمالاً للدور الريادي الذي اتخذه القطاع المصرفي الأردني في التصدي لتبعات جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني منذ عام 2020، فقد استمر القطاع المصرفي خلال عام 2021 بالعمل على التصدي لآثار الجائحة على مختلف القطاعات الاقتصادية وليكون سنداً قوياً للاقتصاد الوطني وبالمبادرة لتقديم المزيد من الإنجازات التي تبعث على الفخر والاعتزاز. فعلى صعيد ضخ السيولة في الاقتصاد الوطني، توسعت البنوك في منح التسهيلات الائتمانية والتي ارتفعت بنسبة 4.9% خلال عام 2021. وقد استفاد من هذه التسهيلات مختلف القطاعات الاقتصادية وعملاء التجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة والكبرى، وهو ما ساعد في العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي في المملكة لمستوياته ما قبل الجائحة، وساهم في تنشيط الطلب الكلي. كذلك قامت البنوك بتوفير التمويل اللازم للقطاع العام والحكومة المركزية.

وكذلك استمرت البنوك بتقديم التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية من خلال برنامج البنك المركزي الأردني لدعم القطاعات الاقتصادية والبالغة قيمته 1200 مليون دينار، وبرنامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والبالغة قيمته 700 مليون دينار. وقد ساعدت هذه التسهيلات مختلف القطاعات الاقتصادية في الحصول على التمويل اللازم لمواصلة أعمالها والحفاظ على استمراريتها ودفع الرواتب والمصاريف المختلفة التي ترتبت عليها خلال جائحة كورونا، وكان لها أكبر الأثر في تمكين تلك القطاعات من تجاوز الجزء الأصعب من الأزمة.

كما استمرت البنوك بتأجيل أقساط القروض للقطاعات الاقتصادية المتضررة، وقامت بالمحافظة على أسعار الفائدة لديها عند حدود منخفضة بل وأقل مما كانت عليه في عام 2020، حيث لم يتجاوز الوسط المرجح لأسعار الفوائد على القروض والسلف 7.00% في عام 2021 مقارنة مع 7.17 بالمائة في نهاية عام 2020، مما ساهم في تخفيض تكاليف التمويل على المقترضين أفراداً وشركات.

وكخطوة كبيرة ونوعية من القطاع المصرفي، أطلقت البنوك خلال هذا العام شركة صندوق رأس المال والاستثمار الأردني برأسمال ضخم يبلغ 275 مليون دينار، والذي يهدف للاستثمار في الشركات الأردنية الواعدة ذات الفرص المهمة النمو والتوسع، وهو ما سيحقق فوائد جمة وسينعكس إيجاباً على الشركات الأردنية وعلى مستويات التشغيل والإنتاج الكلي والمناخ الاستثماري والاقتصاد الكلي.

المؤشرات المصرفية ومؤشرات المتانة للبنوك في عام 2021 أظهرت قوة وصلابة القطاع المصرفي الأردني، وقدرته على التعامل مع مختلف الظروف والتحديات بكفاءةً واقتدار، وهذا أدى للمحافظة على مستويات الثقة المرتفعة في البنوك والتي يمكن ملاحظتها من خلال مؤشر مهم وهو النمو في إجمالي الودائع لدى البنوك.

وعلى الصعيد الكلي، فقد ساهمت الإجراءات والتدابير المتخذة من البنوك العاملة في المملكة وبالتوازي مع الإجراءات والتدابير القوية التي اتخذها البنك المركزي الأردني، في تخفيف التداعيات السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاد الوطني، وهذا من أهم أسباب تحقيق الأردن لنمو اقتصادي موجب خلال النصف الأول من العام الحالي.

وبالتوازي مع الدعم الذي قدمته البنوك في الجانب الاقتصادي، فقد حرص القطاع المصرفي على الاهتمام بالجانب الصحي وتطور الحالة الوبائية في المملكة، وهذا ما انعكس في مبادرة البنوك لفتح مراكز تطعيم فيها لإعطاء موظفيها اللقاح المضاد لفيروس كورونا، كما قامت جمعية البنوك أيضاً بإطلاق حملة واسعة لإعطاء مطعوم كورونا شمل البنوك والمؤسسات المالية. ومؤخراً أطلقت الجمعية بالتعاون مع التلفزيون الأردني ومجموعة من البنوك مبادرة لتشجيع المواطنين على تلقي مطعوم كورنا من خلال تخصيص جوائز مالية أسبوعية لمن يتقوا المطعوم.

السادة أعضاء الجمعية المحترمين...

في ختام كلمتي لا يسعني إلا أن أتقدم بخاص الشكر والتقدير من كافة بنوكنا الأعضاء ممثلة بمجالس إداراتها وإداراتها التنفيذية وكوادر الموظفين فيها على سرعة استجابتهم وتفاعلهم وتعاونهم المستمر مع الجمعية. وأشكر البنك المركزي الأردني على سرعة الاستجابة والتواصل الفعال وعلى دعمه التام والمستمر للجمعية. كما أتقدم بالشكر الجزيل لجميع العاملين في الجمعية على جهودهم التي بذلوها خلال العام لخدمة القطاع المصرفي وفي تحقيق أهداف الجمعية.

كلمة
المدير العام

الدكتور ماهر المحروق
المدير العام

حرصت الجمعية خلال عام 2021 على متابعة وتنفيذ توجيهات مجلس الإدارة ورؤيته فيما يتعلق بمختلف مجالات عمل الجمعية، حيث قامت الجمعية بإعداد خطة استراتيجية للسنوات 2021-2024 تعكس توجيهات وتطلعات المجلس. وتضمنت الملامح العامة للخطة الاستراتيجية الجديدة خمسة محاور استراتيجية وهي رعاية مصالح البنوك الأعضاء، وتطوير الدراسات والأبحاث والمنشورات، وتحسين نواحي التدريب والتعليم، وتعزيز الشراكة والتعاون مع القطاعين العام والخاص، وتطوير وتحسين دور الجمعية في مجال الاعلام والعلاقات العامة. وينبثق عن هذه المحاور الاستراتيجية 17 هدفاً استراتيجياً تصب جميعها في تحقيق المحاور الاستراتيجية. ويشار في هذا الصدد أن الخطة تضمنت مجموعة من الأهداف الطموحة والتي تنفذ لأول مرة ولها أبعاد إيجابية على مستوى القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، ومنها على سبيل التركيز على موضوع الشمول المالي وزيادة الثقافة والتعليم المالي، وتعزيز وصول المرأة للمناصب القيادية، وتعزيز العلاقة مع ممثلي القطاع الخاص في المملكة وبما يحقق المصالح الوطنية العليا، فضلاً عن الاستمرار في إبراز دور ومساهمة القطاع المصرفي في الاقتصاد الوطني. كما تعتبر الخطة أحد مرتكزات التعاون المستقبلي مع البنك المركزي الأردني والمؤسسات المالية الرديفة التي تعمل تحت مظلة البنك المركزي، وتشكل إطاراً لتوحيد جهود القطاع في مختلف القضايا الاقتصادية المحلية وخصوصاً الاستراتيجيات والخطط الحكومية المستقبلية.

ووفقاً للخطة فقد تم أيضاً إعادة تشكيل اللجان الاستشارية في الجمعية، وقامت الجمعية بتوقيع عدد كبير من مذكرات التفاهم مع الجهات ذات العلاقة بالقطاع المصرفي الأردني والتي تصب في خدمة أهداف الجمعية.

وقد استمرت الجمعية خلال عام 2021 بمناقشة وبحث ومتابعة مختلف القضايا التي عرضت عليها وخاصة من قبل البنوك الأعضاء، والتنسيق مع مختلف الجهات المعنية والتي أبدت استجابةً عالية تجاه الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك. كما تابعت الجمعية تطورات جائحة كورونا ومختلف المواضيع المتعلقة بالسياسة النقدية والمالية، والتشريعات المتعلقة بالجهاز المصرفي الأردني، والقطاع المالي والاقتصاد الكلي، وأصدرت دراسات وتوضيحات وبيانات صحفية تجاه العديد منها. وفي مجال التدريب والتثقيف المالي والمصرفي، عقدت جمعية البنوك في الأردن خلال عام 2021 مجموعة من الفعاليات والأنشطة التدريبية والتي تستهدف تعزيز الموارد البشرية في البنوك ورفع كفاءتها، وإكسابها المعارف والمعلومات المتعلقة بالتطورات والمستجدات في مختلف مجالات العمل المصرفي.

وفي مجال الدراسات، أصدرت الجمعية خلال عام 2021 مجموعة من المنشورات والتقارير والدراسات ذات العلاقة بالجهاز المصرفي الأردني. بما في ذلك التقرير السنوي الثاني والأربعون، وتقرير أبرز التطورات المصرفية في الاردن خلال عام 2020، وأصدرت 8 أعداد من مجلة البنوك، إضافة لمجموعة من الكراسات والعديد من الدراسات المتخصصة.

ولا يسعني في النهاية إلا أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة الذين لم يألوا جهداً في دعم الجمعية بأفكارهم وخبراتهم المتميزة، وإلى كافة البنوك الأعضاء لتعاونهم المثمر مع الجمعية، كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكافة العاملين بالجمعية على جهودهم المبذولة لتطوير أعمال الجمعية.

1

الفصل الأول

التطورات الاقتصادية العالمية والأردنية خلال عام 2021

أ. خلاصة تطورات الاقتصاد العالمي والإقليمي

■ **الاقتصاد العالمي:** تشير التوقعات بأن الاقتصاد العالمي سيسجل تباطؤاً ليصل النمو إلى 4.4% في عام 2022 مقارنة مع نمو مقداره 5.9% في عام 2021. كذلك من المتوقع أيضاً أن يتباطأ نمو الاقتصاد العالمي إلى 3.8% في عام 2023. ويعود التباطؤ المتوقع في العامين 2022 و2023 لتخفيض معدلات التنبؤ لأكبر اقتصاديات العالم (الولايات المتحدة الامريكية والصين)، اذ خفضت التوقعات بمقدار (1.2) نقطة مئوية للولايات المتحدة الامريكية، وبمقدار (0.8) نقطة مئوية للصين. هذا وتشير التوقعات أن التضخم المرتفع سيستمر لفترة أطول، مع استمرار الانقطاعات في سلاسل الامداد وكذلك أسعار الطاقة المرتفعة، مع توقع انحسار الاختلالات بين العرض والطلب في عام 2022. وعلى الصعيد المالي، فهناك الكثير من المخاطر المتعلقة بالاستقرار المالي وتدفقات رأس المال الى اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية والعملات ومراكز المالية العالمية وذلك نتيجة رفع الاقتصادات المتقدمة لأسعار الفائدة، وخاصة مع زيادة مستويات الديون خلال العامين الماضيين، وقد تتحقق مخاطر عالمية أخرى في ظل استمرار التوترات الجغرافية السياسة. ولا تزال احتمالات حدوث الكوارث الطبيعية الكبرى مرتفعة وهو ما يعكس استمرار الطوارئ المناخية الراهنة. كذلك سيتعين على السياسة المالية العامة، والتي تعمل الآن ضمن إمكانات اقل مما كانت عليه في بداية الجائحة، أن تعطي الأولوية للأنفاق الصحي والاجتماعي مع التركيز على دعم الفئات الأشد تضرراً من الأزمة، بينما يتعين على السياسة النقدية لكثير من البلدان ان تستمر في مسار التشدد لكبح الضغوط التضخمية.

■ **الاقتصاديات المتقدمة:** بعد تراجع اقتصادي بلغ -4.5% في الاقتصاديات المتقدمة في عام 2020، شهدت تلك الاقتصاديات تعافياً واضحاً في عام 2021 ليصل معدل النمو إلى 0. 5%. حيث شهد الاقتصاد الأمريكي نمواً بحوالي 5.6%، ونمو اقتصاد منطقة اليورو بنسبة 5.2%، ونمو الاقتصاد الياباني بنحو 1.6%. فيما تحسن النمو في المملكة المتحدة بنسبة 7.2%، وفي كندا بحوالي 4.7%، وفي باقي الاقتصاديات المتقدمة ارتفع النمو الاقتصادي ليصل إلى 4.7%. **أما آفاق النمو المتوقعة للعام 2022** فتشير إلى توقع تباطؤ معدلات النمو؛ بسبب تخفيض التنبؤات لأكبر اقتصادين في العالم، واستمرار التضخم لفترة أطول، إضافة الى لوجود احتمالات تزايد عمر الجائحة نتيجة ظهور متحورات جديدة. حيث يتوقع أن تشهد الاقتصادات المتقدمة تباطؤاً واضحاً ليبلغ معدل النمو الاقتصادي فيها 3.9% في عام 2022. ويتوقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية 4.0% في عام 2022، وفي منطقة اليورو 3.9%، وفي اليابان 3.3 %، وفي المملكة المتحدة 4.7%، وفي كندا 4.1%، وفي باقي الاقتصاديات المتقدمة 3.6%. كما أن التنبؤات الأولية تشير الى استمرار التباطؤ للاقتصاديات المتقدمة في عام 2023 ليبلغ النمو 2.6%.

■ **الاقتصاديات الصاعدة والنامية:** تشير آخر التقديرات بأن النمو الاقتصادي المسجل في الاقتصاديات الصاعدة والنامية يبلغ حوالي 6.5% في عام 2021. حيث شهدت اقتصاديات آسيا الصاعدة والنامية نمواً بنسبة 7.2% في عام 2021، وبلغ النمو في أوروبا الصاعدة والنامية 6.5%، وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي 6.8%، وفي إفريقيا جنوب الصحراء 4.0%، وفي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى 4.2%. **أما آفاق النمو المتوقعة لهذه الاقتصاديات في العام 2022** فتشير الى تباطؤ النمو الاقتصادي إلى 4.8% بسبب ارتباط تلك الاقتصاديات بالاقتصادات المتقدمة، حيث يتوقع أن تنمو آسيا الصاعدة والنامية بنحو 5.9%، فيما يتوقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي في أوروبا الصاعدة والنامية 3.5%، وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي 2.4%، وفي إفريقيا جنوب الصحراء 3.7%، وفي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بحوالي 4.3%. كما سيشهد عام 2023 تباطؤاً طفيفاً في نمو الاقتصاديات الصاعدة والنامية ليبلغ معدل النمو 4.7%.

■ **المخاطر المحيطة بآفاق النمو:** حدثت العديد من المفاجآت السلبية في النصف الثاني من عام 2021، حيث استمرت انقطاعات الامدادات، مما أعاق التصنيع العالمي وخصوصا في أوروبا والولايات المتحدة الامريكية. كذلك اتسع نطاق الضغوط السعرية حيث واصل التضخم الارتفاع على مدار النصف الثاني من عام 2021، مما رفع من تكاليف الطاقة، وساهم ارتفاع أسعار الغذاء في زيادة التضخم. ويتعين على الولايات المتحدة التشدد في السياسة النقدية في ظل ارتفاع التضخم واستمرار حالة الطلب بشكل كبير، حيث ستبقى التنبؤات مرهونة بعملة انتهاء شراء الأصول في شهر آذار 2022، ورفع أسعار الفائدة 3 مرات في عام 2022 و2023 وإعادة التضخم في المدى المتوسط الى 2%. فاذا ارتفع التضخم الى مستويات اعلى من المتوقعة (بسبب استمرار انقطاع سلاسل الامداد وانتقال ضغوط الأجور الى التضخم)، سيؤدي ذلك الى إصدار ردود فعل قوية تؤدي الى تشديد الأوضاع المالية من جانب الاسواق. ووفق هذا السيناريو فقد ترتفع تكاليف العمالة والتي ستؤدي الى رفع الأسعار والدفع ببدء دورة تضخمية جديدة. حيث يجب أخذ الحيطة من ذلك من خلال تغير السياسات النقدية لتكون أكثر تشدداً. على صعيدٍ آخر، فإن تباطؤ نشاط قطاع العقارات في الصين وتوقع تراجع النمو في الاستثمار العقاري بشكل كبير في عام 2022 سيشكل انعكاساً في تشديد السياسات بهدف كبح المخاطر المرتبطة بالرفع المالي للمطورين، واذا ازدادت حدة التباطؤ العقاري وانتشرت ضغوط الميزانيات العمومية ولم تقتصر على المطورين العقاريين، قد تضطر البنوك وجهات الوساطة المالية المعرضين لمخاطر العقار الى تقليص الائتمان على مستوى الاقتصاد، وسيؤدي ذلك الى كبح الاستثمار والاستهلاك معا، مما يدفع النمو الى الانخفاض، وسينعكس ذلك على البلدان المصدرة للسلع الأولية والأسواق الصاعدة.

آفاق النمو في الاقتصاد العالمي				
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (%)	فعلي	تقديري	متوقع	
	2020	2021	2022	2023
الناتج العالمي	**3.1-**	**5.9**	**4.4**	**3.8**
الاقتصادات المتقدمة	**4.5-**	**5.0**	**3.9**	**2.6**
الولايات المتحدة	3.4-	5.6	4.0	2.6
منطقة اليورو	6.4-	5.2	3.9	2.5
اليابان	4.5-	1.6	3.3	1.8
المملكة المتحدة	9.4-	7.2	4.7	2.3
كندا	5.2-	4.7	4.1	3.8
اقتصادات متقدمة أخرى	1.9-	4.7	3.6	2.9
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	**2.0-**	**6.5**	**4.8**	**4.7**
آسيا الصاعدة والنامية	0.9-	7.2	5.9	5.8
الصين	2.3	8.1	4.8	5.2
أوروبا الصاعدة والنامية	1.8-	6.5	3.5	2.9
أمريكا اللاتينية والكاريبي	6.9-	6.8	2.4	2.6
إفريقيا جنوب الصحراء	1.7-	4.0	3.7	4.0
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	2.8-	4.2	4.3	3.6

* المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يناير 2022.

ب. التطورات الاقتصادية في الأردن خلال عام ٢٠٢١

شهد الاقتصاد الأردني نمواً بنسبة 2.2% خلال عام 2021 مقارنة مع عام 2020. أما معدل التضخم فقد بلغ 1.35% في عام 2021، في حين ارتفع معدل البطالة إلى 24.1%. ووصل الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 إلى حوالي 269 مليون دينار بانخفاض بلغت نسبته 32.5% مقارنة بذات الفترة من عام 2020، فيما ارتفعت حوالات العاملين بنسبة 1.0% خلال عام 2021 مقارنة مع عام 2020 لتبلغ ما يقارب 2.412 مليار دينار.

وأظهرت مؤشرات المالية العامة انخفاض عجز الموازنة العامة بعد المنح بنسبة 15.9% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021 مقارنة بذات الفترة من العام السابق ليشكل 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع إجمالي الدين العام شاملاً الدين الذي يحمله صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بنسبة 7.0% في نهاية تشرين الثاني 2021 مقارنة بنهاية عام 2020 ليشكل 110.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنسبة للقطاع الخارجي خلال عام 2021، فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 17.8%، وارتفعت المستوردات بنسبة 25.4%، وتبعاً لذلك فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 31.9% مقارنةً بالعام السابق 2020.

وعلى صعيد المؤشرات النقدية والمصرفية، ارتفعت احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية (بما فيه الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية عام 2021 بنسبة 13.3% مقارنة بعام 2020. فيما سجلت مؤشرات القطاع المصرفي نمواً واضحاً على مختلف الأصعدة بما في ذلك نمو الموجودات بنسبة 7.0%، ونمو التسهيلات الائتمانية بنسبة 4.9%، ونمو إجمالي الودائع لدى البنوك بنسبة 7.4% في عام 2021. وفي السياق التالي نستعرض أهم المؤشرات الاقتصادية الأردنية خلال عام 2021:

أولاً: المؤشرات الاقتصادية الأساسية

■ **النمو في الناتج المحلي الإجمالي:** ساهمت السياسة المالية والنقدية في الأردن في احتواء الانكماش الناتج عن جائحة كورونا وما رافقها من إجراءات للحيلولة دون انتشار الوباء، بما في ذلك الإغلاق العام والجزئي والتي أثرت بشكل مباشر في تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة -1.55% في العام 2020. وعلى الرغم من تسجيل معدلات البطالة في المملكة لمستويات غير مسبوقة فقد تمكن الاقتصاد الأردني من تحقيق نمو إيجابي، إذ شهد الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة نمواً بنسبة 2.2% خلال عام 2021 مقارنةً مع عام 2020 وهو قريب لتوقعات وزارة المالية وتوقعات صندوق النقد الدولي الذي أبقى على توقعاته بنمو الاقتصاد الأردني للعام 2021 عند 2.0%. وقد رجح صندوق النقد الدولي تعافي الاقتصاد الأردني بوتيرة أسرع بعد معاناته من جائحة كورونا وما رافقها من حالات إغلاق جزئي وشامل. كما توقع الصندوق ووزارة المالية معاً بأن يشهد الاقتصاد الأردني نمواً بنسبة 2.7% خلال العام 2022.

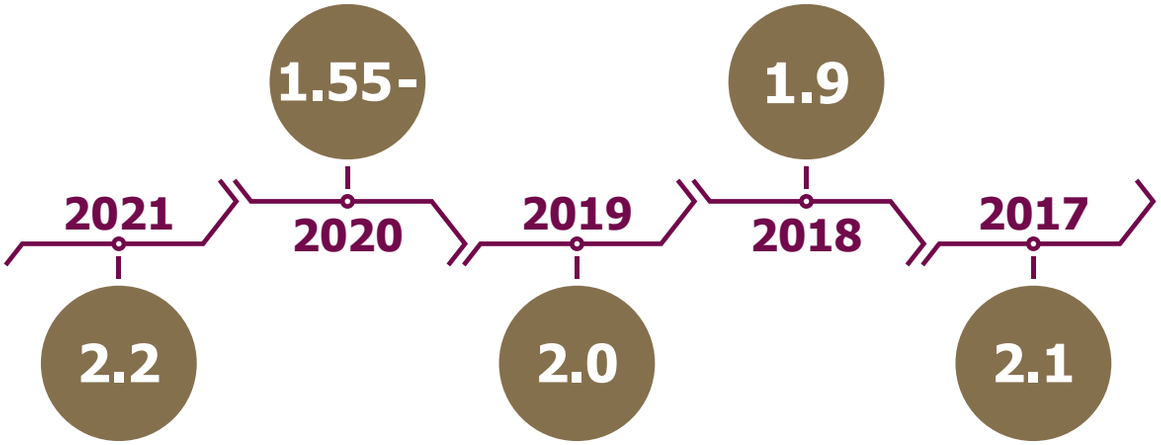

● معدل النمو الاقتصادي (بأسعار السوق الثابتة) (%)

■ **الرقم القياسي لأسعار المستهلكين:** ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في عام 2021 ليصل إلى 102.46 نقطة بالمقارنة مع 101.1 نقطة في العام السابق. وبالتالي فقد بلغ معدل التضخم في عام 2021 حوالي 1.35%، مقارنةً مع معدل تضخم بلغ 0.3% في العام 2020.

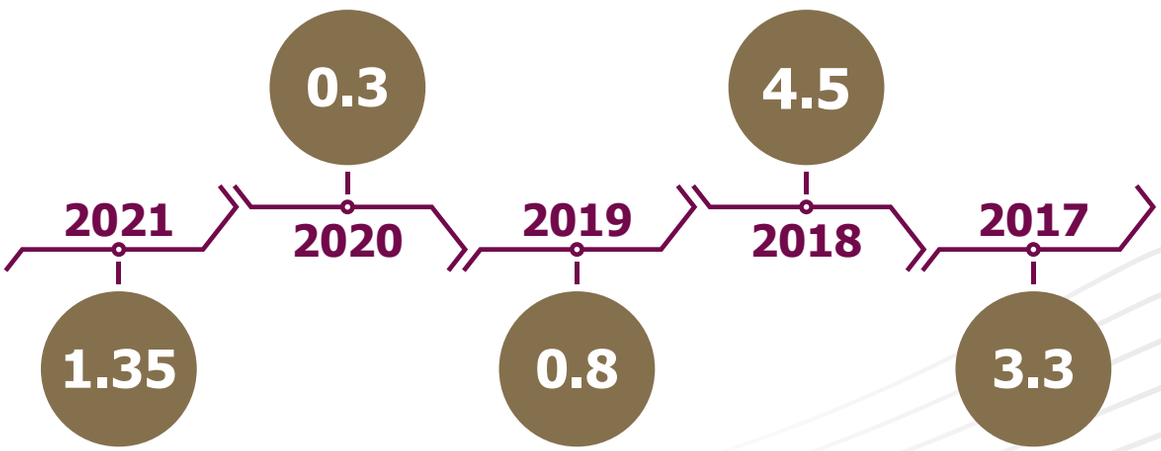

● معدل التضخم (%)

■ **الرقم القياسي لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة:** ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية في نهاية عام 2021 بحوالي 461 نقطة أو ما نسبته 27.8% ليصل إلى 2118.6نقطة، مقارنةً مع 1657.2 نقطة في نهاية عام 2020.

■ **معدل البطالة:** بلغ معدل البطالة خلال عام 2021 ما نسبته 24.1%، وهو أعلى من معدلات البطالة المسجلة في الاعوام السابقة، حيث بلغ معدل البطالة 22.7% في العام 2020 و19.0% في عام 2019، و18.6% في عام 2018، و18.3% في عام 2017.

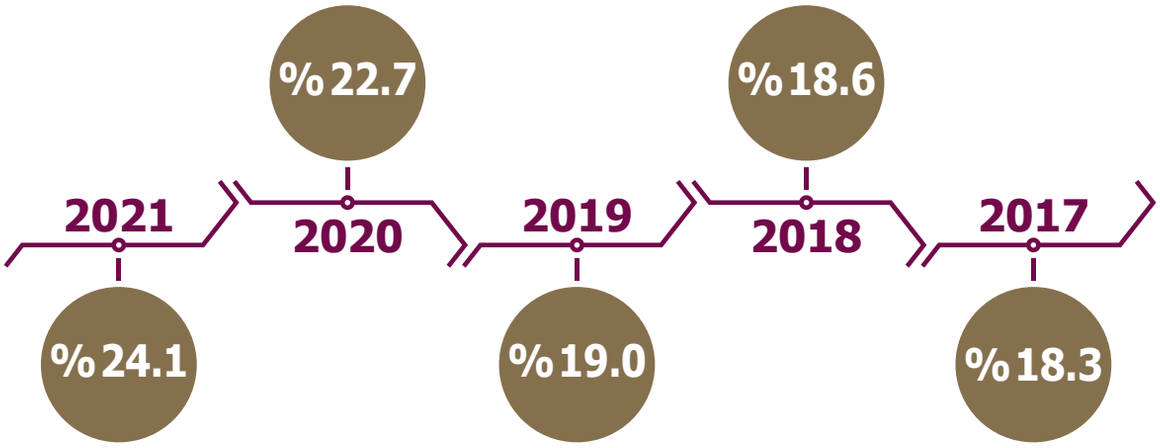

● معدل البطالة (%)

■ **الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن:** سجل الاستثمار الاجنبي المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 269.4 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 مقارنة مع 398.9 مليون دينار خلال ذات الفترة من عام 2020. ليحقق بذلك انخفاضاً بنسبة 32.5%.

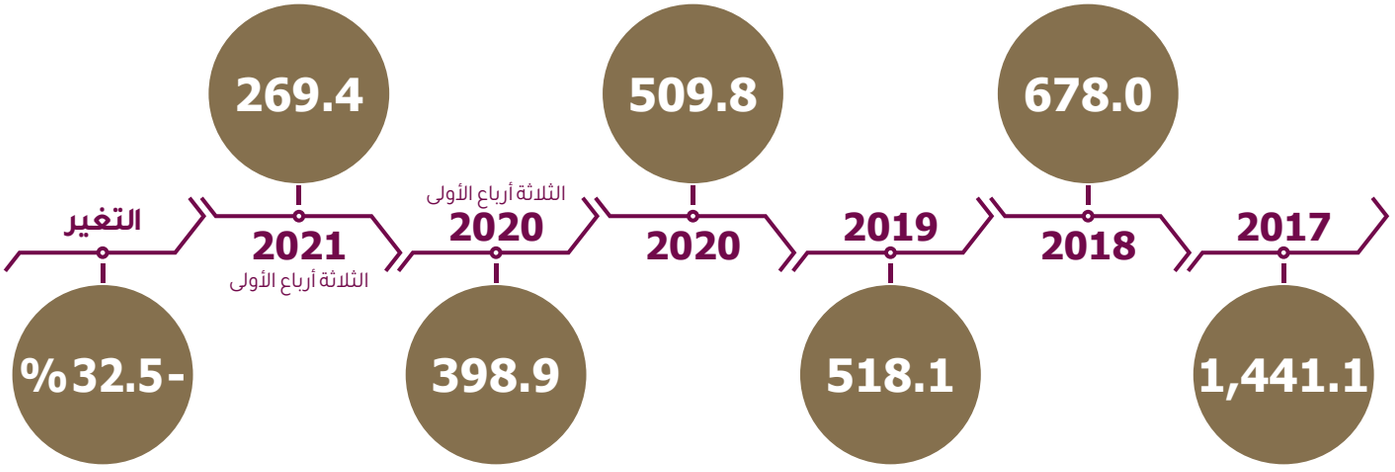

● الاستثمار الاجنبي المباشر في الأردن (مليون دينار)

■ **حوالات العاملين:** سجلت حوالات العاملين ارتفاعاً خلال عام 2021 بنسبة 1.0% مقارنة مع عام 2020، حيث بلغت ما يقارب 2.412 مليار دينار خلال عام 2021 .

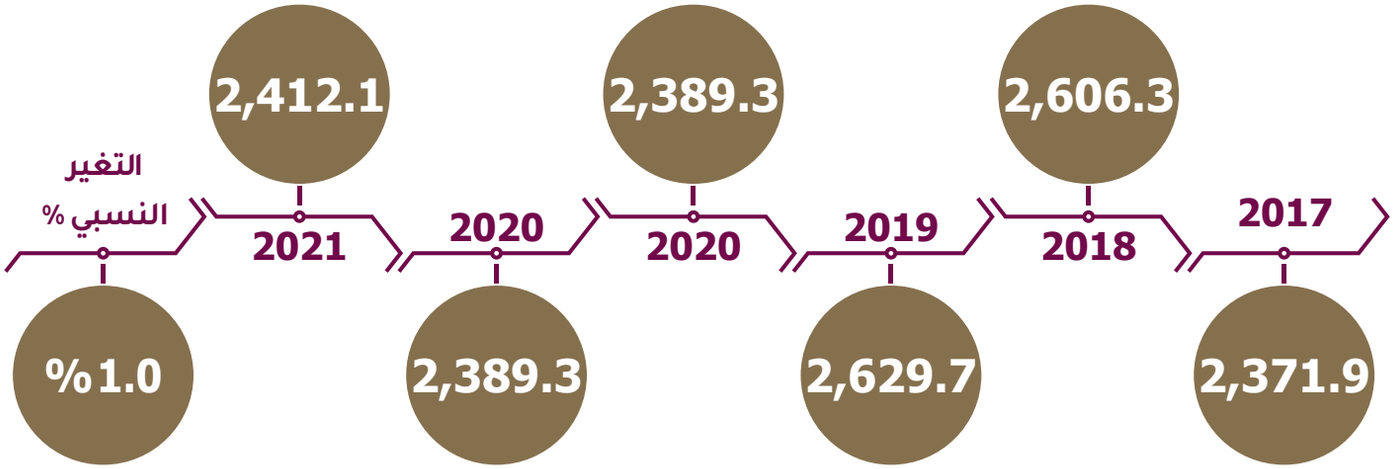

● حوالات العاملين (مليون دينار)

ثانياً: أداء المالية العامة

على صعيد أهم التطورات التي شهدتها المالية العامة، فيمكن إجمالها بالآتي:

■ **إجمالي الإيرادات العامة:** ارتفع إجمالي الإيرادات العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021 بحوالي 951.5 مليون دينار أو ما نسبته 15% لتبلغ 7303.1 مليون دينار مقابل 6351.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2020.

■ **إجمالي النفقات العامة:** ارتفعت النفقات العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021 بنسبة 8.3% لتبلغ 8790.5 مليون دينار مقابل 8119.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2020.

■ **عجز الموازنة:** بلغ عجز الموازنة بعد المنح 1487.3 مليون دينار خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021، مقابل عجز بلغ حوالي 1767.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2020 وبنسبة انخفاض بلغت 15.9%. هذا وبلغت نسبة العجز بعد المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الاحد عشر شهراً الأولى من عام 2021 حوالي 5.1% مقارنةً مع عجز بلغت نسبته 6.2% خلال نفس الفترة من عام 2020.

مليون دينار	2018	2019	2020	الأحد عشر شهراً الأولى 2020	الأحد عشر شهراً الأولى 2021	نسبة التغير (%)
اجمالي الايرادات والمساعدات الخارجية	7,839.6	7,754.3	7,028.9	6,351.6	7,303.1	%15.0
اجمالي الانفاق	8,567.3	8,812.7	9,211.3	8,119.2	8,790.5	%8.3
العجز قبل المساعدات	1,622.3	1,846.8	2,973.3	2,479.8	2,071.3	%16.5-
العجز بعد المساعدات	727.6	1,058.4	2,182.4	1,767.6	1,487.3	%15.9-
العجز بعد المساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي %	**%2.4**	**%3.4**	**%7.0**	**%6.2**	**%5.1**	**%1.1-**

أما بالنسبة لتطورات الدين العام في الأردن فيمكن تلخيصها على النحو الآتي:

■ **الدين العام الداخلي للحكومة المركزية:** ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية بنسبة 8.0% ليصل إلى 20.442 مليار دينار في نهاية شهر تشرين الثاني 2021 (ما نسبته 63.8% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنةً مع 18.933 مليار دينار في نهاية عام 2020 (61.0% من الناتج المحلي الإجمالي).

■ **الدين العام الخارجي:** ارتفع رصيد الدين العام الخارجي بنسبة بلغت 5.8% ليصل إلى حوالي 14.910 مليار دينار في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2021 (46.5% من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة مع 14.098 مليار دينار في نهاية عام 2020 (45.4% من الناتج المحلي الإجمالي).

■ **إجمالي الدين العام:** ارتفع إجمالي الدين العام بنسبة 7.0% في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2021 مقارنةً مع نهاية عام 2020، ليصل إلى حوالي 35.352 مليار دينار أو ما نسبته 110.3% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً مع حوالي 33.032 مليار دينار أو ما نسبته 106.5% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2020.

البند	2017	2018	2019	2020	تشرين الثاني 2021	نسبة التغير (%)
الدين الداخلي للحكومة المركزية	**15,402.1**	**16,220.7**	**17,738.0**	**18,933.7**	**20,442.7**	**%8.0**
% من الناتج المحلي الاجمالي	%53.3	%54.1	%56.1	%61.0	%63.8	%2.8
رصيد الدين العام الخارجي	**11,867.2**	**12,087.5**	**12,338.2**	**14,098.3**	**14,910.1**	**%5.8**
% من الناتج المحلي الاجمالي	%41.1	%40.3	%39.0	%45.4	%46.5	%1.1
إجمالي الدين العام	**27,269.2**	**28,308.2**	**30,076.2**	**33,032.0**	**35,352.8**	**%7.0**
% من الناتج المحلي الاجمالي	%94.3	%94.4	%95.2	%106.5	%110.3	%3.8

* إحصاءات الدين العام تشمل الدين الذي يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

ثالثاً: أداء القطاع الخارجي

على صعيد القطاع الخارجي فقد شهد التطورات التالية:

■ **الصادرات:** ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية + المعاد تصديره) خلال عام 2021 بنسبة 17.8% لتصل إلى حوالي 6643.8 مليون دينار مقارنةً مع 5639.8 مليون دينار خلال عام 2020. وقد جاء الارتفاع في الصادرات الكلية نتيجة ارتفاع الصادرات الوطنية بنسبة 19.7%، وارتفاع المعاد تصديره بنسبة 1.4% خلال عام 2021 مقارنةً مع عام 2020.

■ **المستوردات:** ارتفعت قيمة المستوردات خلال عام 2021 بنسبة 25.4% لتصل إلى 15345.1 مليون دينار، مقارنةً مع 12235.4 مليون دينار خلال عام 2020.

■ **العجز التجاري:** نتيجة ارتفاع المستوردات بوتيرة أعلى من ارتفاع الصادرات الكلية، فقد ارتفع عجز الميزان التجاري خلال عام 2021 بنسبة 31.9% ليصل إلى 8701.3 مليون دينار، مقارنةً مع عجز تجاري مقداره 6595.6 مليون دينار خلال عام 2020.

مليون دينار	2017	2018	2019	2020	2021	التغير النسبي (%)
الصادرات الوطنية	4504.2	4674.7	4992.1	5044.4	6039.5	%19.7
المعاد تصديره	828.9	828.0	910.1	595.7	604.3	%1.4
الصادرات الكلية	5333.1	5502.7	5902.2	5639.8	6643.8	%17.8
المستوردات	14553.7	14420.0	13729.1	12235.4	15345.1	%25.4
الميزان التجاري	9220.6-	8917.3-	7826.9-	6595.6-	8701.3-	%31.9

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

رابعاً: المؤشرات النقدية والمصرفية

فيما يتعلق بأبرز التطورات التي شهدها القطاع النقدي والمصرفي، فقد كانت كما يلي:

■ **السيولة المحلية:** ارتفعت السيولة المحلية (ع2) في نهاية عام 2021 بمقدار 2497 مليون دينار أو ما نسبته 6.7% لتصل إلى 39.51 مليار دينار تقريباً، مقارنةً مع 37.01 مليار دينار في نهاية عام 2020.

■ **الاحتياطيات الأجنبية:** ارتفعت احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية (بما فيه الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية عام 2021 بما مقداره 2123 مليون دولار أمريكي مقارنة بنهاية العام 2020. حيث بلغت في نهاية العام 2021 ما قيمته 18.04 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 15.92 مليار دولار أمريكي بنهاية العام 2020 وبنسبة نمو بلغت 13.3%.

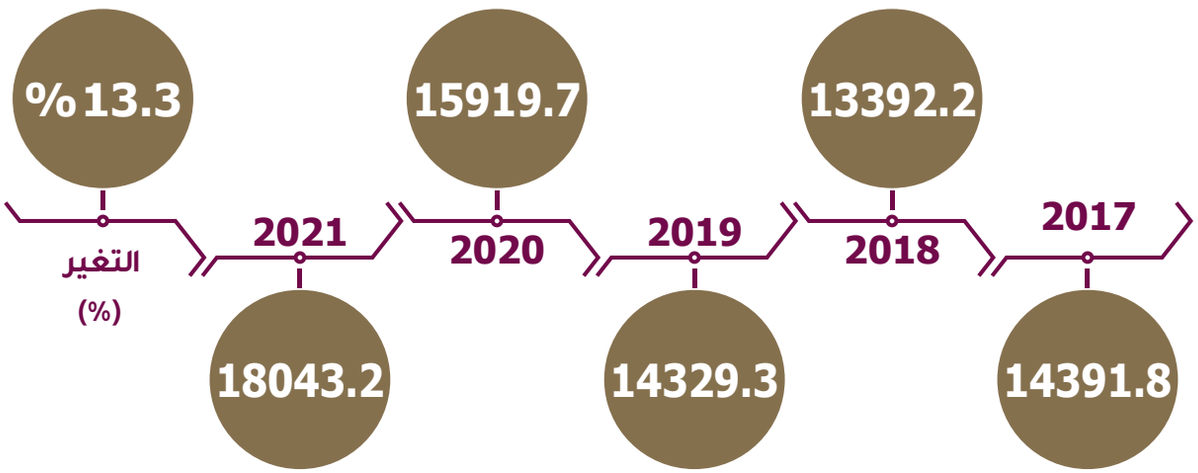

● إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي (بما فيه الذهب وحقوق السحب الخاصة) (مليون دولار أمريكي)

■ **موجودات البنوك المرخصة:** سجل رصيد موجودات البنوك المرخصة في نهاية عام 2021 ارتفاعاً بنسبة 7.0% ليصل إلى 61.05 مليار دينار، مقارنةً مع 57.03 مليار دينار في نهاية عام 2020.

■ **رأس المال والاحتياطيات والمخصصات:** ارتفع رصيد رأس المال والاحتياطيات والمخصصات لدى البنوك المرخصة بنسبة 4.6% في نهاية عام 2021 ليصل إلى 9117 مليون دينار، مقارنةً مع 8715 مليون دينار في نهاية عام 2020.

■ **التسهيلات الائتمانية:** ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية عام 2021 بمقدار 1389 مليون دينار أو ما نسبته 4.9% لتصل إلى 30.028 مليار دينار، مقارنةً مع 28.639 مليار دينار في نهاية عام 2020.

■ **الودائع:** ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2021 بنسبة 7.4% ليصل إلى 39.522 مليار دينار، مقارنةً مع 36.789 مليار دينار في نهاية عام 2020.

مليون دينار	2017	2018	2019	2020	2021	التغير (%)
إجمالي الموجودات	49,102.5	50,917.8	53,642.0	57,038.0	61,056.9	%7.0
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	7,564.2	7,865.8	8,152.6	8,715.2	9,117.6	%4.6
اجمالي التسهيلات الائتمانية	24,736.8	26,111.8	27,082.2	28,639.1	30,028.5	%4.9
اجمالي الودائع	33,197.7	33,848.1	35,305.3	36,789.1	39,522.3	%7.4

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

ج. آفاق الاقتصاد الأردني في عام 2022

بالرغم من التحديات التي واجهها الاقتصاد الأردني في عام2021 بفعل جائحة كورونا وتداعياتها، إلا أن الاقتصاد حقق مؤشرات التعافي والتي تعكس وجود توقعات إيجابية. اذ سجل الاقتصاد الأردني نمواً حقيقياً بنسبة 2.2% في عام 2021 ليصل الناتج المحلي الإجمالي الى 30.24 مليار دينار بالأسعار الثابتة، كما حققت كافة القطاعات نمواً ايجابياً دون استثناء.

ووفقاً لتوقعات الحكومة والتي استندت عليها في مشروع الموازنة العامة لسنة 2022 يمكن تحديد مجموعة من التوقعات حول الأداء الاقتصادي والتي تشمل ما يلي:

- توقع أن تشهد **معدلات النمو الاقتصادي** في الأردن تعافياً في عام 2022 لتبلغ 2.7% حسب توقعات الحكومة، وتوقع تحسن أكبر في معدلات النمو في الأعوام التالية لتصل إلى 3.1% و3.3% في الأعوام 2023 و2024 على التوالي. ويشار في هذا الصدد أن التقرير الأخير الصادر عن البنك الدولي توقع معدلات النمو الاقتصادي في المملكة للعام 2022 (2.7%).
- يتوقع أن يبلغ **النمو في الناتج المحلي الإجمالي** الإسمي حوالي (4.8%) لعام 2022 بينما سيرتفع إلى (5.7%) في عام 2023 و (5.9%) في عام 2024.
- من المتوقع أن يبلغ **معدل التضخم** (2.0%) في عام 2022 مقارنةً مع (1.4%) في عام 2021.
- من المتوقع أن يبلغ **عجز الحساب الجاري** (-3.9%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 بينما يتوقع تراجع عجز الحساب الجاري إلى (-3.0%) في عام 2023 والى (-2.6%) في عام 2024.
- من المتوقع أن يصل **عجز الموازنة العامة** إلى (1.756) مليار دينار في عام 2022. وبنسبة زيادة مقادرها (1.6%) عن إعادة تقدير عام 2021.
- من المتوقع أن يرتفع **إجمالي الدين العام** بحوالي (2.193) مليار دينار في عام 2022 ليصل إلى (36.6) مليار دينار، علما ان نسبة اجمالي الدين العام لأخر إحصاءات متوفرة (تشرين اول 2021) وصلت الى (110%) شاملا ديون صندوق استثمار أموال الضمان (SSIF).

جدول رقم (2): مستهدفات الحكومة وفق البرنامج التنفيذي التاشيري (2021 - 2024)

المؤشر	فعلي	تقديري	المستهدف	متوقع		
	2020	2021	2021	2022	2023	2024
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	2.0	3.0-	2.5	3.0	3.1	3.3
معدل التضخم (CPI) (%)	0.8	0.1	1.3	1.7	2.5	2.5
العجز بعد المساعدات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	3.3-	6.7-	6.2-	6.2-	6.9-	6.5-
اجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) باستثناء ما يحمله (SSIF)	75.8	89.2	90.9	90.3	88.3	84.2
الحساب الجاري (باستثناء المساعدات) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	5.7-	11.0-	10.0-	6.5-	5.5-	4.9-
معدل نمو الصادرات (%)	7.4	8.2-	8.7	7.0	7.0	6.5
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دينار)	487	486	709	922	1205	1489

2

الفصل الثاني

التطورات النقدية والمصرفية خلال عام 2021

أولاً: قرارات البنك المركزي المرتبطة بأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية خلال عام 2021

لم يقم البنك المركزي الأردني بأي اجراء على أدوات السياسة النقدية خلال عام 2021، بعد ان قام خلال عام 2020 بتخفيض أسعار الفائدة مرتين الأولى بواقع 50 نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية، والثانية 75 نقطة أساس على نافذة الإيداع لليلة واحدة و100 نقطة أساس على باقي الأدوات، لتبقى أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية خلال عام 2021 كما يلي:

- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي (CBJ Main Rate): 2.5% سنوياً.
- سعر فائدة اتفاقيات اعادة الشراء لليلة واحدة: 3.25% سنوياً.
- سعر فائدة إعادة الخصم: 3.5% سنوياً.
- سعر فائدة نافذة الايداع للدينار لليلة واحدة: 2.00% سنوياً.

ثانياً: التطورات المصرفية خلال عام 2021

حققت المؤشرات المصرفية للبنوك العاملة في الأردن تطورات ملموسة خلال عام 2021، حيث ارتفعت الموجودات والودائع والتسهيلات الائتمانية بما نسبته 7.0%، 7.43%، و4.85% على التوالي في نهاية عام 2021. كما حقق رصيد رأس المال والاحتياطيات والمخصصات لدى البنوك العاملة في الأردن نمواً بنسبة 4.6%. وأظهرت مؤشرات المتانة المالية القوة والسلامة المالية للبنوك العاملة في الأردن. كما شهدت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية استقراراً خلال عام 2021، في حين انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل، بالإضافة الى انخفاض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف. وشهدت الشيكات المقدمة للتقاص انخفاضاً من حيث العدد وارتفاعاً من حيث القيمة خلال عام 2021 مقارنةً مع عام 2020، كما انخفضت الشيكات المعادة من حيث العدد والقيمة. وفيما يلي نستعرض تفاصيل التطورات المصرفية خلال عام 2021.

أ) تطور موجودات ومطلوبات البنوك العاملة في الأردن

سجل رصيد موجودات / مطلوبات البنوك المرخصة في نهاية عام 2021 ارتفاعاً بنسبة 7.0% ليصل إلى 61.06 مليار دينار، مقارنةً مع 57.04 مليار دينار في نهاية عام 2020.

1) الموجودات المحلية

ارتفعت الموجودات المحلية للبنوك المرخصة في نهاية عام 2021 بمقدار 3984.3 مليون دينار (7.9%) عن مستواها في نهاية عام 2020، ليصل بذلك رصيد الموجودات المحلية للبنوك المرخصة إلى 54.719 مليار دينار مقارنةً مع 50.735 مليار دينار في نهاية عام 2020.

وقد جاء الارتفاع في الموجودات المحلية نتيجة ارتفاع الديون على القطاع العام بحوالي 1430.1 مليون دينار أو ما نسبته 11.1%، لتصل إلى 14.3 مليار دينار في نهاية عام 2021، بالإضافة الى ارتفاع الديون على القطاع الخاص (المقيم) بحوالي 1297.5 مليون دينار وبنسبة 4.9% لتصل الى 27.5 مليار دينار في نهاية 2021. كما ارتفع بند الاحتياطيات بحوالي 1189.7 مليون دينار أو ما نسبته 19.4%، ليصل إلى 7.3 مليار دينار مقارنة مع 6.1 مليار دينار بنهاية العام 2020، بالإضافة الى ارتفاع بند الموجودات الأخرى بمقدار 120.6 مليون دينار او ما نسبته 2.9%. بالمقابل انخفضت الديون على المؤسسات المالية بمقدار 23.8 مليون دينار أو ما نسبته 4.0%، كما انخفض بند أرصدة لدى البنك المركزي (بالعملات الأجنبية) بمقدار 29.8 مليون دينار أو ما نسبته 4.1%.

2) الموجودات الأجنبية

ارتفعت الموجودات الأجنبية للبنوك المرخصة بحوالي 34.6 مليون دينار أو ما نسبته 0.5% في نهاية عام 2021 مقارنةً بمستواها في نهاية عام 2020، ليسجل بذلك رصيد الموجودات الأجنبية للبنوك المرخصة 6.338 مليار دينار مقارنةً مع 6.303 مليار دينار في نهاية عام 2020. وقد جاء الارتفاع في الموجودات الأجنبية نتيجة ارتفاع التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص (غير المقيم) بمقدار 75 مليون دينار أو ما نسبته 12.2%، كما ارتفعت محفظة الأوراق المالية (غير مقيم) بمقدار 47.3 مليون دينار او ما نسبته 5.9%. بالمقابل انخفض بند النقد في الصندوق (بالعملات الأجنبية) بمقدار 23.7 مليون دينار (8.4%)، بالإضافة الى انخفاض الأرصدة لدى بنوك في الخارج بمقدار 46.6 مليون دينار (1.0%)، كما انخفض بند الموجودات الأجنبية الأخرى بمقدار 17.4 مليون دينار أو ما نسبته 15.7%.

الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة

مليون دينار	2020	2021	قيمة التغير	نسبة التغير (%)
الموجودات				
الموجودات الأجنبية	**6303.0**	**6337.6**	**34.6**	**%0.5**
نقد في الصندوق (بالعملات الأجنبية)	283.8	260.1	23.7-	%-8.4
أرصدة لدى بنوك في الخارج	4494.1	4447.5	46.6-	%1.0-
محفظة الأوراق المالية (غير مقيم)	801.2	848.5	47.3	%5.9
التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص (غير مقيم)	612.8	687.8	75.0	%12.2
موجودات أجنبية أخرى	111.1	93.7	17.4-	%15.7-
الموجودات المحلية	**50735.0**	**54719.3**	**3984.3**	**%7.9**
الديون على القطاع العام	12874.8	14304.9	1430.1	%11.1
الديون على القطاع الخاص (مقيم)	26238.4	27535.9	1297.5	%4.9
الديون على المؤسسات المالية	592.8	569.0	23.8-	%4.0-
الاحتياطيات	6123.1	7312.8	1189.7	%19.4
أرصدة لدى البنك المركزي (بالعملات الأجنبية)	734.1	704.3	29.8-	%4.1-
موجودات أخرى	4171.8	4292.4	120.6	%2.9
إجمالي الموجودات	**57038.0**	**61056.9**	**4018.9**	**%7.0**
المطلوبات				
ودائع تحت الطلب	**8956.2**	**9817.2**	**861.0**	**%9.6**
مؤسسات عامة غير مالية	59.3	61.3	2.0	%3.4
البلديات والمجالس القروية	9.7	5.3	4.4-	%45.4-
المؤسسات المالية	70.9	57.1	13.8-	%19.5-
مؤسسة الضمان الاجتماعي	143.2	117.5	25.7-	%17.9-
القطاع الخاص (مقيم)	8673.1	9576.0	902.9	%10.4
ودائع التوفير ولأجل	**22111.5**	**23452.9**	**1341.4**	**%6.1**
مؤسسات عامة غير مالية	204.1	217.9	13.8	%6.8
البلديات والمجالس القروية	18.8	19.6	0.8	%4.3
المؤسسات المالية	340.4	405.3	64.9	%19.1
مؤسسة الضمان الاجتماعي	1370.1	1398.0	27.9	%2.0
القطاع الخاص (مقيم)	20178.1	21412.1	1234.0	%6.1
المطلوبات الأجنبية	**9539.6**	**10603.1**	**1063.5**	**%11.1**
ودائع الحكومة المركزية	**944.9**	**985.9**	**41.0**	**%4.3**
الاقتراض من البنك المركزي	**1622.9**	**1736.7**	**113.8**	**%7.0**
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	**8715.2**	**9117.6**	**402.4**	**%4.6**
المطلوبات الأخرى	**5147.7**	**5343.5**	**195.8**	**%3.8**
إجمالي المطلوبات	**57038.0**	**61056.9**	**4018.9**	**%7.0**

* المصدر: البنك المركزي الأردني.

ب) موجودات ومطلوبات البنوك من العملات الأجنبية

ارتفعت موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية من 12.26 مليار دينار عام 2020 إلى 12.82 مليار دينار في نهاية عام 2021، لتشكل نسبة ارتفاع مقدارها 4.6%. وقد نجم هذا الارتفاع عن ارتفاع بند محفظة الأوراق المالية بقيمة 438.6 مليون دينار (15.3%)، وارتفاع التسهيلات الائتمانية بقيمة 200.5 مليون دينار (5.9%)، وبند أخرى بقيمة 14.2 مليون دينار (4.9%).

موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية

مليون دينار	2020	2021 **	التغير	نسبة التغير (%)
النقد في الصندوق	283.8	260.1	23.7-	8.4%-
أرصدة لدى البنك المركزي	734.1	704.3	29.8-	4.1%-
أرصدة لدى البنوك	4688.9	4650.2	38.7-	0.8%-
محفظة الأوراق المالية	2872.2	3310.8	438.6	15.3%
التسهيلات الائتمانية	3389.4	3589.9	200.5	5.9%
أخرى	292.7	306.9	14.2	4.9%
الموجودات من العملات الأجنبية	**12261.1**	**12822.2**	**561.1**	**4.6%**

** أولية

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

أما مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية فقد ارتفعت بمقدار 724.9 مليون دينار لتصل إلى 13.16 مليار دينار في نهاية عام 2021، والتي تشكل نسبة ارتفاع تبلغ 5.8% عن العام السابق 2020.

مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية

مليون دينار	2020	2021 **	التغير	نسبة التغير (%)
ودائع العملاء	8555.2	8837.7	282.5	3.3%
الحكومة المركزية	61.1	60.6	0.5-	0.8%-
المؤسسات العامة	41.9	43.2	1.3	3.1%
مؤسسات مالية غير مصرفية	35.9	19.1	16.8-	46.8%-
قطاع خاص	8416.3	8714.8	298.5	3.5%
التأمينات النقدية	462.7	534.4	71.7	15.5%
ودائع البنوك	2767.4	2927.0	159.6	5.8%
أخرى	654.0	865.1	211.1	32.3%
المطلوبات من العملات الأجنبية	**12439.3**	**13164.2**	**724.9**	**5.8%**

** أولية

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

ج) رأس المال والاحتياطيات والمخصصات

حقق رصيد رأس المال والاحتياطيات والمخصصات لدى البنوك العاملة في الأردن نمواً بنسبة 4.6% في نهاية عام 2021 ليصل إلى 9117.6 مليون دينار، مقارنةً مع 8715.2 مليون دينار في نهاية عام 2020.

د) التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة

ارتفع الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة من 28.64 مليار دينار في نهاية عام 2020 إلى 30.03 مليار دينار في نهاية عام 2021، وبارتفاع مقداره 1.39 مليار دينار أو ما نسبته 4.85%.

واتخذت معظم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن شكل القروض والسلف والتي شكلت حوالي 62.8% من إجمالي التسهيلات الائتمانية، بينما شكلت ذمم البنوك الإسلامية 26.8% من إجمالي التسهيلات، أما الجاري مدين فقد شكل ما نسبته 9%، فيما بلغت حصة كلٍ من الكمبيالات والإسناد المخصومة والبطاقات الائتمان ما نسبته 0.7% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة.

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها	2020		2021		نسبة التغير (%)
	مليون دينار	الأهمية النسبة %	مليون دينار	الأهمية النسبة %	
جاري مدين	2709.9	%9.46	2699.4	%8.99	%0.39-
قروض وسلف	18471.8	%64.50	18851.0	%62.78	%2.05
كمبيالات وإسناد مخصومة	214.1	%0.75	212.4	%0.71	%0.79-
ذمم بنوك إسلامية	7048.7	%24.61	8045.0	%26.79	%14.13
بطاقات الائتمان	194.6	%0.68	220.7	%0.73	%13.41
إجمالي التسهيلات الائتمانية	**28639.1**	**%100.00**	**30028.5**	**%100.00**	**%4.85**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها كما في نهاية عام 2021

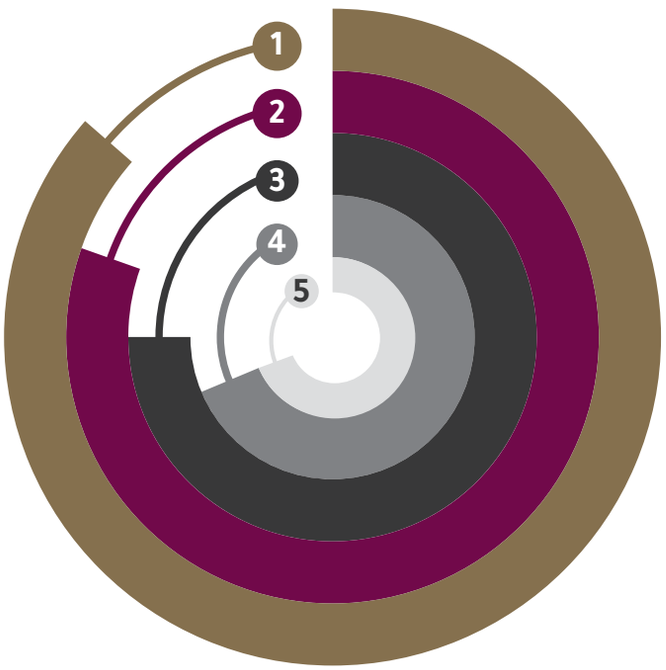

1	قروض وسلف	%62.78
2	ذمم بنوك إسلامية	%26.79
3	جاري مدين	%8.99
4	بطاقات الائتمان	%0.73
5	كمبيالات وإسناد مخصومة	%0.71

أما عن تطور التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة، فقد شكلت التسهيلات بالدينار الأردني ما نسبته 87.7% من إجمالي التسهيلات في نهاية عام 2021 بالمقارنة مع نسبة 87.8% في عام 2020. وتبعاً لذلك، فقد بلغت الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية بالعملات الأجنبية 12.3% من إجمالي التسهيلات الائتمانية في نهاية عام 2021.

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة

توزيع التسهيلات حسب العملة	2020		2021		نسبة التغير (%)
	مليون دينار	الأهمية النسبة %	مليون دينار	الأهمية النسبة %	
بالدينار الأردني	25142.3	%87.8	26331.2	%87.7	%4.73
بالعملات الأجنبية	3496.8	%12.2	3697.3	%12.3	%5.73
المجموع	**28639.1**	**%100.0**	**30028.5**	**%100.0**	**%4.85**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب العملة كما في نهاية عام 2021

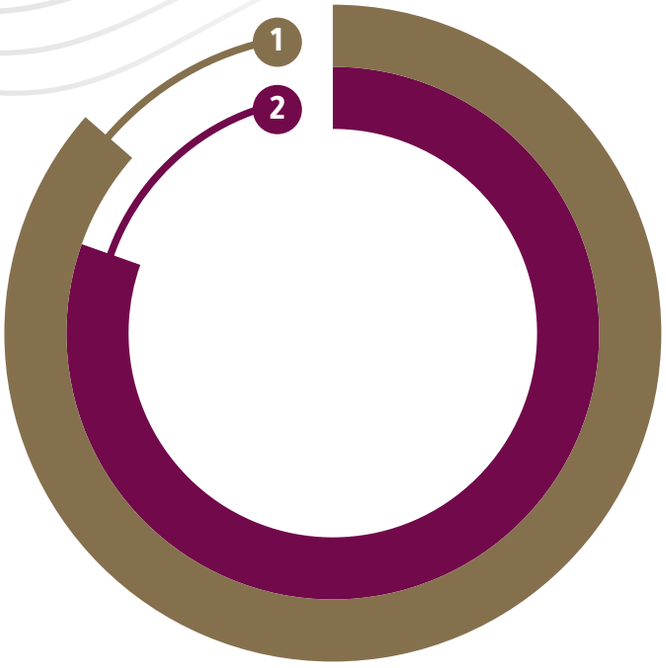

1	بالدينار الأردني	%87.7
2	بالعملات الأجنبية	%12.3

وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقا للنشاط الاقتصادي في نهاية عام 2021، فقد استحوذت أربعة قطاعات اقتصادية، هي قطاع الإنشاءات وقطاع التجارة العامة وقطاع الخدمات والمرافق العامة وقطاع الصناعة، على 67.5% من التسهيلات الائتمانية. حيث ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات بمقدار 457 مليون دينار (6.3%) عن الرصيد في نهاية عام 2020، وارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات والمرافق العامة بمقدار 235.1 مليون دينار (5.4%). في حين انخفضت التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة بمقدار 40 مليون دينار (1.1%)، وانخفضت التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة العامة بمقدار 71.2 مليون دينار (1.6%).

كما سجل رصيد التسهيلات المصنفة تحت بند (أخرى) والذي يمثل في أغلبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد ارتفاعاً بمقدار 745.6 مليون دينار (11.4%).

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي

النشاط الاقتصادي	2020		2021		نسبة التغير (%)
	مليون دينار	الأهمية النسبية	مليون دينار	الأهمية النسبية	
الزراعة	416.8	%1.46	453.3	%1.51	%8.76
التعدين	236.6	%0.83	168.2	%0.56	%28.91-
الصناعة	3525.4	%12.31	3485.4	%11.61	%1.13-
التجارة العامة	4524.3	%15.80	4453.1	%14.83	%1.57-
الإنشاءات	7261.5	%25.36	7718.5	%25.70	%6.29
خدمات النقل	385.6	%1.35	394.7	%1.31	%2.36
السياحة والفنادق والمطاعم	735.6	%2.57	713.5	%2.38	%3.00-
خدمات ومرافق عامة	4360.9	%15.23	4596.0	%15.31	%5.39
الخدمات المالية	655.7	%2.29	763.5	%2.54	%16.44
أخرى	6536.7	%22.82	7282.3	%24.25	%11.41
المجموع	**28639.1**	**%100.00**	**30028.5**	**%100.00**	**%4.85**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي كما في نهاية عام 2021

الزراعة	التعدين	الصناعة	التجارة العامة	الإنشاءات
%1.51	%0.56	%11.61	%14.83	%25.70
خدمات النقل	السياحة والفنادق والمطاعم	خدمات ومرافق عامة	الخدمات المالية	أخرى
%1.31	%2.38	%15.31	%2.54	%24.25

هـ) الودائع لدى البنوك المرخصة

ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2021 بمقدار 2.73 مليار دينار أي ما نسبته 7.4% ليصل إلى 39.52 مليار دينار تقريباً مقارنةً مع 36.79 مليار دينار في نهاية عام 2020.

وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية عام 2021 نتيجة ارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص بمقدار 2678.1 مليون دينار (7.9%) لتصل إلى 36.72 مليار دينار مقارنة مع 34.04 مليار دينار بنهاية العام 2020، وارتفاع ودائع القطاع العام بمقدار 55.1 مليون دينار (2.0%) لتصل إلى 2.81 مليار دينار مقارنة مع 2.75 مليار دينار بنهاية العام 2020.

أما بالنسبة للتطور الهيكلي لأصناف الودائع الرئيسية (تحت الطلب، وتوفير، ولأجل)، فقد حازت الودائع لأجل على أعلى نسبة من بين أصناف الودائع الأخرى لتبلغ أهميتها 53.83% من إجمالي الودائع في نهاية عام 2021 بالمقارنة مع نسبة 54.51% في نهاية عام 2020. أما الودائع تحت الطلب فقد شكلت ما نسبته 29.17%، وشكلت ودائع التوفير نسبة 17.0% من إجمالي الودائع في نهاية عام 2021.

توزيع الودائع حسب أنواعها الرئيسية

توزيع الودائع حسب نوع الوديعة	2020		2021		نسبة التغير (%)
	مليون دينار	الأهمية النسبة %	مليون دينار	الأهمية النسبة %	
ودائع تحت الطلب	10508.4	%28.56	11527.0	%29.17	%9.69
ودائع التوفير	6226.9	%16.93	6720.7	%17.00	%7.93
الودائع لأجل	20053.8	%54.51	21274.6	%53.83	%6.09
إجمالي الودائع	**36789.1**	**%100**	**39522.3**	**%100**	**%7.43**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

توزيع الودائع حسب أنواعها كما في نهاية عام 2021

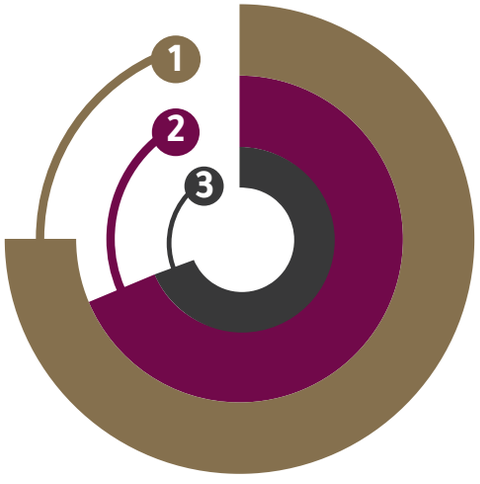

1 الودائع لأجل %53.83

2 ودائع تحت الطلب %29.17

3 ودائع التوفير %17.00

وبالنظر إلى تطورات الودائع خلال عام 2021 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع بند الودائع بالدينار الأردني بحوالي 2.45 مليار دينار والتي تشكل نسبة ارتفاع 8.68% عن قيمتها في نهاية عام 2020، بالإضافة الى ارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بما نسبته 3.3% عن مستواها في نهاية عام 2020.

توزيع الودائع حسب نوع العملة

توزيع الودائع حسب نوع العملة	2020		2021		نسبة التغير (%)
	مليون دينار	الأهمية النسبة %	مليون دينار	الأهمية النسبة %	
الودائع بالدينار الأردني	28233.9	%76.75	30684.6	%77.64	%8.68
الودائع بالعملات الأجنبية	8555.2	%23.25	8837.7	%22.36	%3.30
إجمالي الودائع	**36789.1**	**%100**	**39522.3**	**%100**	**%7.43**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

توزيع الودائع حسب نوع العملة كما في نهاية عام 2021

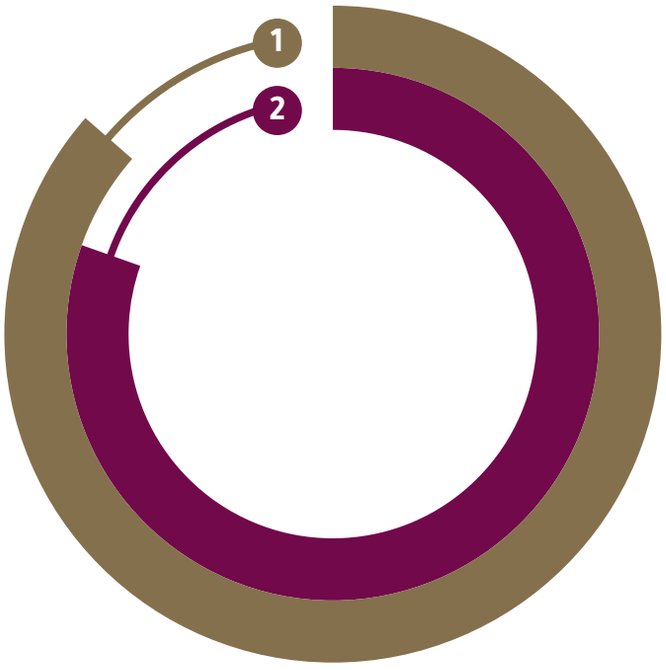

1 الودائع بالدينار الأردني %77.64

2 الودائع بالعملات الأجنبية %22.36

و) مؤشرات المتانة المالية للبنوك

تظهر آخر البيانات المتوفرة حول مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن ما يلي:

- انخفاض نسبة الديون غير العاملة إلى 5.3% في النصف الأول للعام 2021، مقارنةً مع نسبة 5.5% في نهاية عام 2020.
- ارتفعت نسبة تغطية الديون غير العاملة الى 75.2% في النصف الأول للعام 2021، مقارنةً مع 71.5% في نهاية عام 2020. أما الجزء غير المغطى من الديون غير العاملة فقد شكل ما نسبته 5.7% من حقوق المساهمين لدى البنوك في النصف الأول للعام 2021، مقارنة مع 6.4% في نهاية عام 2020.
- بلغت نسبة كفاية رأس المال 18.3% في النصف الأول للعام 2021، وهي نفس النسبة المسجلة في نهاية عام 2020. لتبقى هذه النسبة أعلى بكثير من الحدود الدنيا المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني ومن قبل لجنة بازل.
- حققت البنوك العاملة في الأردن معدل عائد على الموجودات بلغ 1.2% في النصف الأول للعام 2021، مقارنة مع 0.6% في نهاية عام 2020.
- ارتفعت نسبة العائد على حقوق المساهمين في البنوك العاملة في الأردن الى 9.5% في النصف الأول للعام 2021، مقارنة مع 5.1% في نهاية عام 2020.
- بلغت نسبة السيولة القانونية لدى البنوك المرخصة 136.2% في النصف الأول للعام 2021، مقارنةً مع 136.5% في نهاية عام 2020. وتعتبر هذه النسبة أعلى من الحدود الدنيا المطلوبة من البنك المركزي الأردني والبالغة (100%).

أهم مؤشرات المتانة المالية للبنوك المرخصة

المؤشر(%)	2016	2017	2018	2019	2020	النصف الأول 2021
نسبه الديون غير العاملة لإجمالي الديون	%4.30	%4.20	%4.90	%5.00	%5.50	%5.30
نسبه تغطية الديون غير العاملة	%77.90	%75.40	%79.30	%69.50	%71.50	%75.20
نسبة الجزء غير المغطى من الديون غير العاملة إلى حقوق المساهمين	%3.60	%4.10	%4.20	%6.30	%6.40	%5.70
نسبه كفاية راس المال	%18.50	%17.80	%16.90	%18.30	%18.30	%18.30
نسبه السيولة القانونية	%137.80	%130.10	%131.90	%133.80	%136.50	%136.20
العائد على حقوق المساهمين (ROE)	%8.90	%9.10	%9.60	%9.40	%5.10	%9.50
العائد على الموجودات (ROA)	%1.10	%1.20	%1.20	%1.20	%0.60	%1.20

ز) هيكل أسعار الفائدة

1. أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية

لم يقم البنك المركزي الأردني بأي اجراء على أدوات السياسة النقدية خلال عام 2021، بعد ان قام البنك المركزي الأردني خلال عام 2020 بتخفيض أسعار الفائدة مرتين الأولى بواقع 50 نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية، والثانية 75 نقطة أساس على نافذة الإيداع لليلة واحدة و100 نقطة أساس على باقي الأدوات، لتبقى أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية خلال عام 2021 كما يلي:

- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي (CBJ Main Rate): 2.5% سنوياً.
- سعر فائدة اتفاقيات اعادة الشراء لليلة واحدة: 3.25% سنوياً.
- سعر فائدة إعادة الخصم: 3.5% سنوياً.
- سعر فائدة نافذة الايداع للدينار لليلة واحدة: 2.00% سنوياً.

2. الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع

- **الودائع تحت الطلب:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية عام 2021 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020 ليبلغ 0.26%.
- **ودائع التوفير:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية عام 2021 بمقدار 7 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020 ليبلغ 0.27%.
- **الودائع لأجل:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية عام 2021 بمقدار 20 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020 ليبلغ 3.45%.

3. الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية

- **الجاري مدين:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية عام 2021 بمقدار 14 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020 ليبلغ 7.16%.
- **القروض والسلف:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية عام 2021 بمقدار 22 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020 ليبلغ 6.95%.
- **الكمبيالات والإسناد المخصومة:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والإسناد المخصومة في نهاية عام 2021 بمقدار 57 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020 ليبلغ 7.94%.
- **سعر الفائدة لأفضل العملاء:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة لأفضل العملاء في نهاية عام 2021 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020 ليبلغ 8.37%.

هيكل أسعار الفوائد						
(%)	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع						
تحت الطلب	0.26	0.34	0.38	0.33	0.27	0.26
توفير	0.56	0.55	0.71	0.63	0.34	0.27
لأجل	3.04	3.80	4.73	4.92	3.65	3.45
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات						
جاري مدين	7.60	8.77	8.41	8.47	7.30	7.16
قروض وسلف	7.83	8.64	8.69	8.46	7.17	6.95
كمبيالات واسناد مخصومة	10.42	10.23	9.64	9.55	8.51	7.94
سعر الإقراض لأفضل العملاء	8.37	8.83	9.57	9.33	8.33	8.37

4. أسعار فائدة الإقراض ما بين البنوك (الجودبير)

تشير تطورات أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجودبير) خلال عام 2021 إلى ما يلي:

- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ليلة واحدة لعام 2021 مقارنةً مع عام 2020 بمقدار 29 نقطة ليبلغ (2.151%).
- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق أسبوع لعام 2021 مقارنةً مع عام 2020 بمقدار 34 نقطة ليبلغ (2.635%).
- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق شهر واحد لعام 2021 مقارنةً مع عام 2020 بمقدار 33 نقطة ليبلغ (3.478%).
- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ثلاثة أشهر لعام 2021 مقارنةً بمعدله لسنة 2020 بمقدار 25 نقطة ليصل إلى (4.641%).
- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ستة أشهر لعام 2021 مقارنة بمعدله لسنة 2020 بمقدار 34 نقطة ليصل إلى (5.568%).
- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق سنة واحدة لعام 2021 مقارنةً بمعدله لسنة 2020 بمقدار 36 نقطة ليصل إلى (6.745%).

معدل أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجودیبر- الأسعار المعلنة) للفترة من 2011 إلى 2021 (%)

الفترة	ليلة واحدة	أسبوع واحد	شهر واحد	ثلاثة أشهر	ستة أشهر	سنة
2011	2.668	3.073	3.435	3.840	4.235	4.871
2012	3.658	4.126	4.498	4.812	5.229	5.762
2013	4.131	4.581	5.046	5.574	6.076	6.660
2014	3.258	3.788	4.455	5.035	5.573	6.038
2015	2.495	3.120	3.851	4.516	5.132	5.640
2016	2.036	2.755	3.587	4.368	5.055	5.650
2017	3.186	3.591	4.501	5.338	6.218	6.659
2018	3.700	4.223	5.064	6.010	7.037	7.313
2019	3.991	4.556	5.314	6.284	7.342	7.559
2020	2.437	2.974	3.807	4.894	5.910	6.103
2021	2.151	2.635	3.478	4.641	5.568	5.745

المصدر: الأسعار المعلنة في نشرات الجودیبر اليومية الصادرة عن الجمعية.

ح) تقاص الشيكات

1. لمحة تاريخية عن تقاص الشيكات

يقدم البنك المركزي الأردني خدمة تقاص الشيكات للبنوك المرخصة بموجب قانونه رقم (23) لسنة 1971 وتعديلاته في الفقرة ب من المادة (37). وقد مر نظام مقاصة الشيكات بعدة مراحل حيث كانت البداية بالنظام اليدوي حتى شهر تموز من عام 1997 لينتقل بعد ذلك العمل على نظام المقاصة الآلية حتى شهر تموز 2007 ثم انتقلت الخدمة نقلة نوعيه إلى التقاص الالكتروني حيث بدأ تطبيق تحصيل الشيكات في نفس اليوم على مستوى البنوك اعتبارا من 4 /11 /2007. وتعرف المقاصة الالكترونية على أنها عملية تبادل المعلومات (والتي تشمل بيانات وصور ورموز الشيكات) بوسائل الكترونية من خلال مركز المقاصة الالكترونية في البنك المركزي الأردني وتحديد صافي الأرصدة الناتجة عن هذه العملية في وقت محدد. حيث يتم تحصيل الشيكات في نفس اليوم على مستوى البنوك على النحو التالي:

- **الشيكات التي تودع من قبل العملاء من الساعة 8:00 صباحاً ولغاية الساعة 12:00 ظهراً تحصّل في نفس يوم العمل ويسمح للعميل بسحب مبلغ الشيك في يوم العمل التالي.**
- **الشيكات التي تودع بعد الساعة 12:00 ظهراً تحصّل في جلسة يوم العمل التالي.**

ويتم تقديم خدمة تقاص الشيكات من خلال المقاصة الالكترونية تحت غطاء قانوني لتشغيلها والمتمثل بقانون البنك المركزي الأردني، وقانون المعاملات الالكترونية، وأصول وقواعد العمل والتعليمات الخاصة بالمقاصة الالكترونية. وكان الهدف من المقاصة الالكترونية هو الانتقال من نظام المقاصة الآلي إلى نظام المقاصة الالكتروني للشيكات، والتوقف عن تداول الشيكات الورقية لغاية التقاص عند مرحلة إيداعها في البنوك، وتحصيل الشيكات حق نفس اليوم لكافة مناطق المملكة، إضافة إلى زيادة الثقة بالشيكات كأداة وفاء، والحد ما أمكن من زيادة حجم الشيكات المعادة.

كما وقد حقق نظام المقاصة الالكترونية فوائد على المستويين: مستوى البنوك، ومستوى العملاء، فبالنسبة للبنوك تتمثل الفائدة بمعرفة وضع البنك المالي في وقت محدد مسبقاً، والتوظيف الأمثل للأموال لدى البنوك، والحصول على معلومات وإحصائيات دقيقة عن الشيكات ونظام أرشفة دقيق وسريع، والتقليل من مخاطر نقل الشيكات الورقية من والى البنوك، وإمكانية الحصول على صور وبيانات عن الشيكات

من خلال نظام المقاصة الالكترونية بسرعة وسهولة، ويعمل النظام على مدار 24 ساعة وبالتالي هناك متسع من الوقت لإرسال الشيكات مهما كان عددها. أما بالنسبة للعملاء فقد أصبح تحصيل الشيك يتم في نفس اليوم الذي يتم إيداعه فيه، ومعرفة وضع الشيك مقبول أو مرفوض في نفس اليوم، كما ويقيد مبلغ الشيك في حساب المستفيد في نفس اليوم (إذا كان الإيداع قبل الساعة 12:00 ظهراً) أو في يوم العمل التالي (إذا كان الإيداع بعد الساعة 12:000ظهراً)، إضافة إلى زيادة الثقة بالشيكات والتعامل بها.

2. تطور تقاص الشيكات

شهدت الشيكات المقدمة للتقاص انخفاضاً من حيث العدد وارتفاعاً من حيث القيمة في عام 2021 مقارنةً مع عام 2020، حيث انخفض عدد الشيكات المقدمة للتقاص من 6953.7 ألف شيك عام 2020 إلى 6885.1 ألف شيك عام 2021، في حين ارتفعت قيمة الشيكات المقدمة للتقاص لنفس الفترة من 34235.0 مليون دينار إلى 37660.8 مليون دينار.

كما يلاحظ انخفاض الشيكات المعادة في نهاية عام 2021 مقارنةً بما كانت عليه في نهاية عام 2020 من حيث العدد والقيمة بنسبة 49.3 % و28.4 % على التوالي. أما من جانب نسبة عدد الشيكات المعادة الى عدد الشيكات المقدمة للتقاص فقد بلغت 3.5 % في نهاية عام 2021 حيث اشتملت على ما نسبته 63.6 % شيكات معادة لعدم كفاية الرصيد و36.4 % شيكات معادة لأسباب أخرى. كما سجلت نسبة قيمة الشيكات المعادة الى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص 3.3 % في نهاية عام 2021، تُشكل منهم الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد ما نسبته 66.8 % والشيكات المعادة لأسباب أخرى ما نسبته 33.2 %.

الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة لعامي 2020 و2021

البيان	2020	2021	نسبة التغير %
الشيكات المقدمة للتقاص			
العدد (ألف)	6953.7	6885.1	%0.99-
القيمة (مليون دينار)	34235.0	37660.8	%10.01
الشيكات المعادة			
العدد (ألف)	468.2	237.6	%49.25-
القيمة (مليون دينار)	1733.1	1241.5	%28.37-
نسبة إلى عدد الشيكات المقدمة للتقاص (%)	%6.73	%3.45	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (%)	%5.06	%3.30	-
الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد			
العدد (ألف)	363.0	151.2	%58.35-
القيمة (مليون دينار)	1299.2	829.9	%36.12-
نسبة إلى عدد الشيكات المعادة (%)	%77.53	%63.64	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المعادة (%)	%74.96	%66.85	-
الشيكات المعادة لأسباب أخرى			
العدد (ألف)	105.2	86.4	-17.87%
القيمة (مليون دينار)	433.9	411.6	-5.14%
نسبة إلى عدد الشيكات المعادة (%)	22.47%	36.36%	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المعادة (%)	25.04%	33.15%	-

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

2021
99,878,898
7,878,234
120,456
18,822
9,097
7,226

3

الفصل الثالث

أضواء على أبرز نشاطات وإنجازات الجمعية خلال عام **2021**

قامت الجمعية خلال عام 2021 بمناقشة ومتابعة مختلف القضايا التي عرضت عليها وخاصة تلك التي عرضتها البنوك الأعضاء، وقد تمت مناقشة هذه القضايا بعمق من قبل الجمعية واللجان الفنية المختصة فيها وتم رفع ملاحظات البنوك حولها للجهات المعنية. وقد كانت استجابة تلك الجهات على درجة عالية من الجدية، حيث تم اخذ العديد من الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك حول مختلف القضايا.

وفي مجال التدريب، عقدت الجمعية مجموعة من الفعاليات والأنشطة التدريبية والتي تناولت موضوعات وقضايا ذات علاقة بالعمل المصرفي. وفي مجال الدراسات، أصدرت الجمعية خلال عام 2021 مجموعة من المنشورات والتقارير والدراسات ذات العلاقة بالجهاز المصرفي الأردني. وفيما يلي نستعرض أبرز نشاطات الجمعية خلال العام 2021.

أ- قضايا مصرفية

قامت الجمعية خلال عام 2021 ببحث ومتابعة مختلف المواضيع والقضايا ذات العلاقة بالبنوك الأعضاء، وقامت بمناقشة تلك المواضيع وتنظيم لقاءات واجتماعات لمناقشتها ومخاطبة الجهات المعنية بخصوصها. وفيما يلي نبين أبرز تلك المواضيع:

جمعية البنوك تبدي ملاحظاتها تجاه مشاريع التعليمات والكتب الصادرة عن البنك المركزي الأردني

قامت الجمعية خلال عام 2021 ببحث ومتابعة مختلف المواضيع ذات العلاقة بالبنوك الأعضاء والبنك المركزي الأردني، ومنها مختلف مشاريع التعليمات والمذكرات الصادرة عن البنك المركزي الأردني، ومن هذه المواضيع:

- مشروع تعليمات تنظيم إجراءات اعرف عميلك والتعامل معه الكترونياً: إشارة إلى كتاب معالي محافظ البنك المركزي الأردني بتاريخ 18 أيار 2021 والمتعلق بمشروع تعليمات تنظيم إجراءات اعرف عميلك والتعامل معه الكترونياً، قامت جمعية البنوك بدراسة تلك التعليمات مع البنوك الأعضاء والتوصل لأهم ملاحظات ومطالعات البنوك حول مشروع التعليمات، ومن ثم قامت الجمعية بتزويد تلك الملاحظات للبنك المركزي الأردني.
- مذكرة البنك المركزي الأردني حول تعزيز التمويل الأخضر وإدارة مخاطر التغير المناخي: إشارة إلى كتاب معالي محافظ البنك المركزي الأردني بتاريخ 2021/6/30 والمتعلق بمذكرة البنك المركزي الأردني حول التمويل الأخضر ومخاطر التغير المناخي، والتي تأتي ضمن توجهات البنك المركزي لإعداد استراتيجية متكاملة لتعزيز التمويل الأخضر في المملكة بالتشارك مع القطاع المصرفي والمالي. قامت الجمعية بالاطلاع على المذكرة وتعميمها على البنوك المرخصة لدراستها وإبداء أي ملاحظات عليها وتزويد الجمعية بها، ومن ثم قامت الجمعية بتجميع الردود والملاحظات الواردة من البنوك الأعضاء وتزويد البنك المركزي بملاحظات ومطالعات البنوك الأعضاء حول مذكرة تعزيز التمويل الأخضر وإدارة مخاطر التغير المناخي.
- تنظيم البنوك الرقمية في المملكة الأردنية الهاشمية: إشارة إلى كتاب معالي محافظ البنك المركزي الأردني بتاريخ 27 تموز 2021 بخصوص قيام البنك المركزي بإعداد وثيقة بعنوان "تنظيم البنوك الرقمية في المملكة الأردنية الهاشمية" والذي يتضمن توجيهات البنك المركزي وتطلعاته حيال تنظيم البنوك الرقمية المتكاملة في المملكة مع التركيز على أبرز المتطلبات الرئيسية في ترخيص البنوك الرقمية، سواءٌ على صعيد طبيعة المساهمين ومقدار رأس المال ونوعية الخدمات المالية والمصرفية المسموح تقديمها، تمهيداً لقيام البنك المركزي بوضع الإطار التنظيمي اللازم للسماح بترخيص البنوك الرقمية المتكاملة في الأردن. قامت الجمعية بتعميم الوثيقة على البنوك الأعضاء لدراستها وتزويد الجمعية بملاحظاتهم ومقترحاتهم حولها. وقد قامت الجمعية بتجميع ملاحظات ومطالعات البنوك الأعضاء حول الوثيقة وإرسالها للبنك المركزي الأردني.
- استبيان بخصوص الخدمات المصرفية الخضراء: إشارة إلى كتاب معالي محافظ البنك المركزي الأردني بتاريخ 2021/10/7 بخصوص الاستبيان الوارد من الاتحاد الأوروبي حول "تعزيز الأنشطة المتعلقة بالصيرفة الخضراء ودعم فرص الاستثمار الأخضر للحد من النفايات البلاستيكية في الأردن". قامت الجمعية بتعميم الكتاب المذكور على البنوك الأعضاء لتعبأة الاستبيان المطلوب، ومن ثم قامت بتجميع وتحليل نتائج ردود البنوك على الاستبيان وتزويد البنك المركزي بتلك النتائج.

جمعية البنوك تعقد جلستان حواريتان لمناقشة خارطة الطريق التي يعدها منتدى الاستراتيجيات الأردني

إشارة إلى قيام منتدى الاستراتيجيات الأردني بالعمل على إعداد خارطة طريق للقطاعات الاقتصادية في الأردن للعشر سنوات القادمة بالتعاون مع ممثلي القطاع الخاص، وحيث أن قطاع الخدمات المالية والسوق المالي هو أحد القطاعات المستهدفة في هذه الخارطة. قامت الجمعية بالاتفاق مع منتدى الاستراتيجيات الأردني على عقد جلستين حواريتين يتم فيها عرض مسودة التقرير الأولي على ممثلي البنوك

واستمزاج آرائهم وملاحظاتهم حولها، وذلك حرصاً من الجمعية على إطلاع جميع البنوك الأعضاء على المسودة الأولية التي أعدها المنتدى بالتعاون مع فريق العمل، ولضمان أن تعكس خارطة الطريق وجهة نظر جميع البنوك. وقد تم خلال الجلسة مناقشة التحليل الرباعي لنقاط القوة، والضعف، والفرص، والتهديدات للقطاع بالإضافة إلى مناقشة الأهداف الاستراتيجية للعشر سنوات القادمة والمشاريع والمبادرات التي ستخدم الأهداف الاستراتيجية للقطاع. كما تم الحصول على ملاحظات واقتراحات ممثلي البنوك الأعضاء حول الموضوع وإرسال تلك الملاحظات لمنتدى الاستراتيجيات الأردني ليقوم بعكسها على الوثيقة.

جمعية البنوك تتابع موضوع إنشاء شركة عقارية مملوكة من البنوك

قامت الجمعية بإعداد دراسة مستفيضة حول موضوع العقارات المملوكة من البنوك لقاء ديون، وتم عقد عدة اجتماعات خلال عام 2021 بحضور كافة البنوك التي لديها اهتمام لبحث ومناقشة موضوع تأسيس شركة عقارية مملوكة من البنوك تعنى بمختلف أشكال الاستثمار في القطاع العقاري من إقامة وإدارة وتطوير العقارات وبالشكل الذي يساعد في تنمية وتطوير القطاع العقاري في الأردن ويسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة.

وقد تم التوافق بين سبعة بنوك أردنية (هي بنك الإسكان للتجارة والتمويل، وبنك المال الأردني "كابيتال بنك"، والبنك الأهلي الأردني، والبنك الأردني الكويتي، والبنك الاستثماري، وبنك الاستثمار العربي الأردني، والبنك التجاري الأردني) على وجود اهتمام كبير لديها بتأسيس الشركة، وتم اقتراح اسم مستشارين عقاريين وتم دعوتهما لتقديم تصوراتهم حول تأسيس الشركة، ومن ثم تم التوصل لتوافق حول اختيار أحدهما ليكون مستشاراً عقارياً لتولي الموضوع.

وقد تم عرض المقترح الجديد المقدم من المستشار العقاري السيد ناصر الخالدي، والذي تضمن 3 مراحل، علماً أن المرحلة الأولى تضمنت إعداد قائمة بالعقارات الموجودة لدى البنوك الراغبة بالمساهمة، وتضمنت المرحلة الثانية إجراء التقييم العقاري ودراسة الجدوى الاقتصادية للشركة، أما المرحلة الثالثة فتضمنت وضع خطة عمل للشركة.

وتم عقد عدة لقاءات مع معالي محافظ البنك المركزي الأردني لإطلاعه على الموضوع وأي مستجدات، كما تم الطلب من البنك المركزي الأردني مجموعة من الحوافز، وتم التوافق على الطلب من الحكومة أيضاً حوافز لتأسيس الشركة.

وقد قام المستشار العقاري بإعداد خطة العمل المقترحة للشركة، كما قام بالوصول إلى التوليفة الملائمة لرأس المال وتحديد مساهمات البنوك في ضوء التقييم العقاري النهائي الذي تم للأصول العقارية الموجودة لدى البنوك المشاركة. والتوجه النهائي الذي تم التوافق عليه بين أعضاء اللجنة التأسيسية للشركة يتضمن تحديد رأسمال مال الشركة بقيمة (100) مليون دينار أردني تتوزع بواقع (90%) مساهمات عينية (أصول عقارية)، و(10%) مساهمات نقدية.

ويذكر في هذا الصدد أن تأسيس الشركة العقارية ينطوي على فوائد ومزايا عديدة على مستوى الاقتصاد الكلي، منها أن الشركة ستلعب دوراً مباشراً في عمليات التطوير وإعادة التطوير العقاري في المملكة، وهو ما يعمل على تخفيض التشوهات الموجودة في جانب العرض وسيوفر منتجات عقارية ذات تنافسية مرتفعة من حيث الجودة والسعر، ويصب مباشرةً في خدمة المواطن الأردني ويساعد الحكومة في تحقيق أهدافها بتوفير السكن الملائم لكافة المواطنين وخصوصاً ذوي الدخل المحدود. كما أن تأسيس الشركة سيؤدي لخلق ما يقارب عدد كبير من فرص العمل الجديدة الدائمة والمؤقتة، وسيساهم في زيادة إيرادات الحكومة نتيجة عمليات الترخيص والضرائب على العقار ورسوم نقل الملكية، وسيساهم في تحرير جزء مهم من السيولة المجمدة في العقارات المستملكة من البنوك لقاء ديون، وهو ما يمكن البنوك من إعادة ضخ تلك السيولة في الاقتصاد الأردني وزيادة النشاط الاقتصادي وتحسين معدلات النمو.

كذلك ينطوي تأسيس الشركة على أهمية كبيرة في تحفيز القطاع العقاري ومختلف الجهات العاملة في القطاع من مقاولين وموردين ومهندسين وشركات هندسية وجميع الأعمال ذات العلاقة بمجال البناء، ورفع الكفاءة والفعالية والتنافسية للقطاع العقاري، فضلاً عن تأثير أعمال الشركة على باقي القطاعات في ضوء التشابكات الكبيرة بين القطاع العقاري والقطاعات الأخرى، والآثار الاقتصادية على مستويات الطلب والاستهلاك الكلي وتأثير ذلك على حصيلة ضرائب المبيعات والضرائب على الدخل.

جمعية البنوك تعقد اتفاقية مشتركة لخمسة بنوك للتدقيق على خدمات معالجة النقد المسندة لطرف ثالث

بناءً على مذكرة البنك المركزي الأردني رقم (2021/1) تاريخ 1/10/ 2021 والمتعلقة بعدم ممانعة البنك المركزي من قيام البنوك التي تعالج نقدها لدى نفس الطرف الثالث من الاتفاق فيما

بينها بشكلٍ مباشر أو من خلال جمعية البنوك لاختيار إحدى شركات التدقيق المؤهلة أو أي جهة متخصصة لتقييم أمن الموقع وضوابط عملية معالجة النقد والإجراءات المتعلقة بها وتزويد البنك المركزي بالتقارير المطلوبة سنوياً.

وعطفاً على الطلب الوارد للجمعية من بعض البنوك الأعضاء بمخاطبة باقي البنوك التي تتعامل مع نفس الطرف الثالث في معالجة النقد، لاستمزاج آرائها حول إمكانية التوافق بينها لاختيار مدقق خارجي موحد ليتم التعاقد معه بشكلٍ مشترك للتدقيق على الطرف الثالث وتزويد البنك المركزي والبنوك المشتركة بالتقارير السنوية المطلوبة، وخصوصاً في ظل ما يحققه ذلك من تخفيف في الكلف على البنوك.

قامت الجمعية بمخاطبة البنوك الأعضاء لاستمزاج آرائهم حول رغبتهم بالاتفاق مع البنوك الأخرى التي تتعامل مع نفس الطرف الثالث لغايات اختيار مدقق خارجي موحد ليتم التعاقد معه بشكلٍ مشترك للتدقيق. وقد أظهرت الردود التي وردت للجمعية من البنوك وجود رغبة مبدئية لدى خمسة بنوك للاتفاق على اختيار مدقق خارجي موحد ليتم التعاقد معه بشكلٍ مشترك للتدقيق على شركة برنكس الأردن. وقامت الجمعية بعقد اجتماع مع البنوك المعنية بهدف مناقشة حيثيات الموضوع وتبادل وجهات النظر حول التوافق على اختيار مدقق حسابات موحد للبنوك الراغبة بالتعاون في هذا المجال. وقد أسفر الاجتماع عن تشكيل لجنة مصغرة من البنوك التي توافقت على اختيار مدقق خارجي موحد وذلك تحت مظلة جمعية البنوك في الأردن.

وقد عقدت اللجنة المصغرة عدة اجتماعات تم فيها الاتفاق على إعداد طلبات عروض مالية وفنية (RFP) واستدراج عروض من شركات التدقيق الأربعة الكبرى وفتح العروض والمفاضلة بينها والتوصل لاختيار مدقق خارجي موحد ليتم التعاقد معه بشكلٍ مشترك للتدقيق على شركة برنكس الأردن، وبحيث تتوزع أتعاب التدقيق على البنوك بالتساوي. كما قامت اللجنة بوضع وتحديد نطاق التدقيق المطلوب من شركات التدقيق والذي يغطي جميع النقاط المطلوبة من البنك المركزي الأردني.

وقد قامت الجمعية بمخاطبة شركات التدقيق الأربعة الكبرى وتزويدهم بطلبات العروض المالية والفنية (RFP). وتم فتح العروض الواردة بحضور أعضاء اللجنة المصغرة، وتم بعدها اختيار شركة التدقيق ذات العرض الأفضل. وقد قامت الجمعية بدورها وبالنيابة عن البنوك الخمسة بتوقيع اتفاقية مع شركة التدقيق المختارة والتي قامت بإعداد تقرير التدقيق المطلوب عن شركة معالجة النقد، وتم تزويد البنوك الخمسة بالتقرير.

جمعية البنوك تنظم لقاءً مع الفريق الاقتصادي الحكومي لعرض أولويات عمل الحكومة على القطاع المصرفي

عقدت جمعية البنوك بتاريخ 25 آب 2021 لقاءً جمع بين الفريق الاقتصادي الحكومي لعرض أولويات عمل الحكومة للتعافي الاقتصادي خلال 2021 و2023 على القطاع المصرفي والذي عقد بمقر جمعية البنوك بحضور محافظ البنك المركزي الدكتور زياد فريز وأعضاء جمعية البنوك.

وأكد وزير التخطيط والتعاون الدولي، رئيس لجنة التنمية الاقتصادية ناصر الشريدة، بحضور وزيري السياحة والآثار نايف الفايز، والمالية محمد العسعس، أن القطاع المصرفي أسهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي بالمرحلة الماضية. وقال: "نعول على القطاع المصرفي أيضا خلال المرحلة المقبلة بتمويل النمو والتنمية"، مشيرا الى أن القطاع هو وسيلة لتمكين الحكومة من تحقيق أهداف خطتها للتنمية الاقتصادية.

وأضاف الشريدة أن هذه اللقاءات هي ترجمة لتوجيهات جلالة الملك عبدالله الثاني وبتكليف مباشر من رئيس الوزراء، وذلك للتأكيد على مبدأ الشراكة الحقيقية والتشاركية مع القطاع الخاص للتغلب على التحديات الاقتصادية ومواجهتها.

وكان جلالة الملك عبد الله الثاني وجه الحكومة إلى وضع برنامج عمل اقتصادي واضح المعالم مرتبط بمدد زمنية محددة لتنفيذه، بالشراكة مع القطاع الخاص؛ من أجل تحقيق التعافي الاقتصادي. وتابع: "تسعى الحكومة ضمن خطتها لتحديد الأولويات وأهم الاصلاحات والسياسات المطلوب تنفيذها لتحفيز النمو وتوفير فرص العمل والتشغيل وذلك بالشراكة مع مختلف الفعاليات بالقطاع الخاص".

وبين الشريدة أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد، والتي تتضمن ارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع كلف الإنتاج، وتباطؤ النمو الاقتصادي، إضافة الى تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر، وعجز الموازنة. وقال إن أولويات الحكومة بالعامين المقبلين تندرج تحت ثلاثة محاور رئيسة، هي تحسين بيئة الاستثمار والأعمال، وتعزيز المنافسة والتشغيل، ودعم القطاعات ذات الأولوية، حيث تسعى من خلال العمل على هذه المحاور، إلى تمكين القطاع الخاص من خلق فرص عمل وزيادة الاستثمار المحلي والأجنبي، إضافة الى زيادة الصادرات من السلع والخدمات.

واكد الشريدة أنه سيكون هناك مراجعة دورية لأولويات الحكومة المعروضة، لافتا إلى أنه سيكون لكل أولوية خطة عمل مرتبطة بجدول زمني محدد للتنفيذ، والإجراءات المطلوبة والجهات المعنية والتمويل المتعلق بتنفيذ تلك الأولويات.

وقال محافظ البنك المركزي الدكتور زياد فريز إن لقاء الحكومة مع جمعية البنوك هو دليل على مدى ثقتهم بهذا القطاع والدور المهم للجهاز المصرفي في عملية التنمية، مؤكدا أن الأولويات التي وضعتها الحكومة والتزامها بتنفيذها تعزز الثقة بأننا سائرون بالطريق الصحيح. ولفت إلى أهمية التركيز ضمن الأولويات الحكومية على تعزيز الصادرات والمشاريع الصناعية الصغيرة، وكيفية تعزيز فرص الاستثمار بالصناعات المتكاملة، والعمل على تنمية الوعي الاستثماري وخاصة الاستثمار بالتكنولوجيا.

بدوره ثمن رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك باسم السالم، اندماج وانخراط الحكومة المتواصل مع القطاع الخاص والقطاع المصرفي تحديداً، وتكريس التشاركية الحقيقية في صنع القرار. وأشار إلى أن البنوك، وعلى رأسها البنك المركزي، كان لها دور رئيس في مساعدة القطاعات الأكثر تضررا من جائحة كورونا من خلال التمويلات التي قدمتها لعبور الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالقطاعات كافة. وأكد أن القطاع المصرفي مستمر في تقديم ما يلزم من تمويل لدعم الاقتصاد والنهوض به وتحقيق معدلات النمو المنشودة بما ينسجم مع أولويات الحكومة.

وجرى، خلال اللقاء، تقديم مقترحات من أعضاء الجمعية حول أولويات الحكومة للتعافي الاقتصادي التي جرى عرضها، حيث أكد المشاركون أهمية وجود آلية لتطبيق وتنفيذ هذه الأولويات.

ب- اجتماعات اللجان الاستشارية في جمعية البنوك

عقدت الجمعية خلال عام 2021 العديد من الاجتماعات للجان الاستشارية للجمعية، كما تم خلال العام إصدار تعليمات تشكيل اللجان الاستشارية في جمعية البنوك في الأردن رقم (1) لسنة 2021، وتم بناءً عليها إعادة تشكيل اللجان الاستشارية لجمعية البنوك.

إعادة تشكيل اللجان الاستشارية لجمعية البنوك في الأردن

استناداً للفقرة (د) من المادة (17) من نظام جمعية البنوك رقم (35) لسنة 2005 والتي نصت أنه من ضمن مهام وصلاحيات المجلس تشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة من اعضاء المجلس أو من غيرهم لمساعدته على القيام بمهامه وتحديد أتعابها، وعطفاً على نص المادة (22) من النظام ونصها "يصدر المجلس التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام".

قامت الجمعية بوضع مشروع تعليمات تشكيل اللجان الاستشارية في جمعية البنوك في الأردن رقم (1) لسنة 2021 والتي تم عرضها على مجلس إدارة الجمعية وقام بإبداء مجموعة من الملاحظات حولها. وقد قامت الجمعية بعكس ملاحظات السادة أعضاء المجلس على مسودة التعليمات ومن ثم عرضها على المجلس مرة أخرى والذي قام بإقرارها.

وتشكل التعليمات الجديدة إطاراً عاماً وفعالاً لكل ما يخص شؤون اللجان الاستشارية وتشكيلها وعدد أعضائها ونطاق عملها ومسؤولياتها. وقد حرصت الجمعية في تشكيل اللجان الاستشارية على أن تضم في عضويتها جميع البنوك العاملة في الأردن.

وبعد اعتماد تعليمات اللجان وعددها واختصاصاتها، قامت الجمعية بمخاطبة البنوك الأعضاء وطلب أسماء ممثليهم في مختلف اللجان، وتم إصدار تشكيلات اللجان الجديدة والبدء في عقد الاجتماعات الخاصة بها. وتتضمن اللجان الاستشارية الجديدة للجمعية على اللجان التالية:

- اللجنة القانونية
- لجنة تقنية المعلومات والرقمنة والأمن السيبراني
- لجنة الامتثال ومكافحة غسل الأموال
- لجنة الشؤون المالية والاقتصادية
- لجنة إدارة المخاطر
- لجنة الخدمات المصرفية للأفراد
- لجنة الخدمات المصرفية للشركات
- لجنة الموارد البشرية والتدريب

اللجنة القانونية تعقد عدة اجتماعات خلال عام 2021

عقدت اللجنة القانونية في جمعية البنوك مجموعة كبيرة من الاجتماعات والتي تم خلالها مناقشة العديد من القوانين والتعليمات والمواضيع القانونية ذات العلاقة بعمل البنوك.

حيث ناقشت اللجنة القانونية عدداً كبيراً من المواضيع ومنها على سبيل المثال موضوع حبس المدين في قانون التنفيذ والحماية الجزائية للشيك، وتعليمات بدائل الحضانات، والأحكام المستجدة في مشروع القانون المعدل لقانون التنفيذ، وموضوع أتمتة الحجز وفك الحجز على الأموال المودعة لدى البنوك مع وزارة العدل ومع دائرة الجمارك، وقانون مكافحة غسل الأموال الأمريكي، واتفاقية الربط المباشر مع دائرة الأحوال المدنية، وموضوع التجديد التلقائي للكفالات مع دائرة المشتريات الحكومية، والمواضيع المتعلقة بضريبة الدخل ومنها موضوع الضريبة على توزيعات الأرباح من البنوك للمساهمين غير المقيمين، وغيرها من المواضيع.

عقد الاجتماع الأول للجنة تقنية المعلومات والرقمنة والأمن السيبراني

عقدت جمعية البنوك اجتماعاً للجنة تقنية المعلومات والرقمنة والأمن السيبراني بحضور أعضاء اللجنة ومشاركة السيد أحمد عليان والسيد أسامة الزعبي من البنك المركزي الأردني. وقد تم خلال الاجتماع مناقشة العديد من المواضيع التي تدخل ضمن اختصاص اللجنة ومنها الإطار التنظيمي للأمن السيبراني في القطاع المالي والمصرفي، ومناقشة موضوع تشارك وتبادل المعلومات

والعلاقة التنسيقية مع المبادرات على الصعيد الوطني، إضافة لبحث ومناقشة مهام وأعمال اللجنة وأية مواضيع يرغب أعضاء اللجنة بطرحها للمناقشة خلال اجتماعات اللجنة القادمة.

عقد الاجتماع الأول للجنة الموارد البشرية والتدريب

عقدت جمعية البنوك اجتماعاً للجنة الموارد البشرية والتدريب والذي استهدف مناقشة أهداف واعمال اللجنة ودورها في بحث المواضيع والقضايا التي تهم جانب الموارد البشرية في القطاع المصرفي الأردني ليتم متابعتها مع الجهات ذات العلاقة للوصول الى نتائج او حلول لتلك المواضيع. كما بحثت اللجنة الخطة التدريبية المقترحة لجمعية البنوك والتي سيتم تنفيذها خلال عام 2022 وتم الاستماع الى ملاحظات ومقترحات اللجنة حولها وأخذ التغذية الراجعة.

جمعية البنوك تشكل مجموعة عمل للتحضير للانتقال من اللايبور إلى أسعار فائدة مرجعية بديلة

بناءً على الكتاب الوارد من البنك المركزي الأردني بتاريخ 2021/1/6 بخصوص الطلب من الجمعية تشكيل مجموعة عمل تضم البنوك وخصوصاً البنوك الرئيسية التي لها تعاملات خارجية كبيرة تعتمد على اللايبور وذلك لغايات التحضير للانتقال من LIBOR إلى أسعار فائدة مرجعية بديلة مثل SOFR أو غيرها، ورفع تقارير دورية كل شهرين للبنك المركزي حول التقدم في تنفيذ عملية الانتقال.

عقدت جمعية البنوك اجتماع عام لجميع البنوك الأعضاء عبر تقنية الاتصال المرئي (زووم) بتاريخ 2021/2/8 حضره 35 ممثلاً عن البنوك الأعضاء. وتم خلال الاجتماع مناقشة أسعار الفائدة المرجعية البديلة المقترحة من قبل البنك المركزي الأردني لتحل محل اللايبور، وأهم التحديات المتعلقة بتلك الأسعار خصوصاً من حيث الاستحقاقات، وتم مناقشة المخاطر والتحديات التي قد تواجه البنوك في الانتقال لأسعار بديلة، وخصوصاً بالنسبة للعقود القائمة والتي تستوجب إعادة النظر فيها، إضافة لموضوع التوثيق القانوني والفني وخاصة بالنسبة للشركات. وقد تم خلال الاجتماع تحديد أعضاء مجموعة العمل والتي تتضمن على (11) بنك بالإضافة لعضوية جمعية البنوك في المجموعة.

وقد عقدت الجمعية الاجتماع الأول لمجموعة العمل بتاريخ 2021/2/21، وتم خلال الاجتماع التوافق على تسمية السيد باسل الاعرج / بنك الاستثمار العربي الأردني رئيسا لمجموعة العمل. وتم خلال الاجتماع مناقشة عدد من المواضيع المرتبطة بالانتقال من اللايبور إلى أسعار مرجعية أخرى ومنها مدى جاهزية البنوك والأنظمة الخاصة بها لتنفيذ الانتقال، السعر المرجعي الذي يمكن استخدامه، آلية ومنهجية التسعير للمنتجات البنكية، أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، مدى إمكانية استمرارية أو تمديد العمل باللايبور لما بعد 2021، والجوانب القانونية المتعلقة بتعديل العقود القائمة. كما اقترح رئيس المجموعة تقسيم مجموعة العمل الى 3 فرق عمل مصغرة، وبحيث يتولى الفريق الأول اقتراح أسعار الفائدة المرجعية مع عمل الدراسات اللازمة لدعم أي اقتراحات، ويقوم الفريق الثاني باقتراح آلية تعديل العقود القديمة والأمور القانونية المرتبطة بها وأهم المخاطر والتحديات التي قد تواجه البنوك وآلية إدارتها والتعامل معها، بما في ذلك المخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية، ومخاطر السمعة، وأي مخاطر/ تحديات أخرى، فيما يقوم الفريق الثالث تأهيل وتعديل الأنظمة البنكية والأمور التقنية الأخرى.

وتم الاتفاق على عقد اجتماع كل شهر لمجموعة العمل لمتابعة إنجازات المجموعات الفرعية، وكذلك الاتفاق أن يتم العمل على محورين أساسيين هما المحور الاستشاري بحيث يتضمن إصدار إرشادات وتوصيات للبنوك خلال عملية الانتقال تتعلق بمختلف النواحي، ومحور متابعة التقدم الحاصل في انتقال البنوك إلى اللايبور وحسب ما هو مطلوب من البنك المركزي.

هذا وقد عقدت مجموعة العمل العديد من الاجتماعات خلال عام 2021 والتي استهدفت مناقشة إنجازات الفرق الفرعية واستعراض ما توصلت له، إضافة لعقد عدة اجتماعات مع جهات استشارية دولية، ومناقشة مختلف المستجدات في موضوع الانتقال من اللايبور. كما قامت مجموعة العمل بالعمل وعلى مدى العام بدراسة مخاطر الانتقال الناجمة عن التخلي عن سعر الفائدة المرجعي "اللايبور" على القطاع المصرفي الاردني ومتابعة قرارات وتوجهات الجهات الرقابية العالمية بما يخص الانتقال مع نهاية 2021 إلى سعر الفائدة مرجعي بديل. وعقدت المجموعة عدة اجتماعات بما فيها اجتماع تشاوري مع البنك المركزي الاردني لمناقشة التحديات التي من الممكن ان تواجهها البنوك وبحث الخيارات المتاحة وتبادل المعلومات حول أفضل الممارسات العالمية في هذا الخصوص.

وقامت مجموعة العمل بإصدار مبادئ توجيهية عامة تعتبر إطار عام استرشادي ومرجع للبنوك لغايات تحضير الانظمة البنكية للانتقال من سعر الليبور للأسعار المرجعية البديلة، وذلك بهدف تعزيز الوعي لدى البنوك في الخيارات المتاحة والبدائل الملائمة لتسهيل عملية التخلي عن سعر الليبور. كما أصدرت المجموعة ثلاثة أوراق عمل للاحقة للإرشادات العامة والتي تتضمن تحديث لأبرز مستجدات السوق في هذا المجال.

كما قامت جمعية البنوك وبالتنسيق والتشاور مع رئيس وأعضاء مجموعة عمل التحضير للانتقال من الليبور بإعداد نماذج لمتابعة التقدم الحاصل لدى البنوك للتحضير للانتقال من الليبور إلى أسعار مرجعية بديلة، وقامت الجمعية بتعميم هذه النماذج على جميع البنوك الأعضاء وتجميع وتحليل النتائج وإرسالها للبنك المركزي الأردني لبيان مدى التقدم الحاصل لدى البنوك في الانتقال من الليبور. وقامت جمعية البنوك بالتنسيق والتشاور مع رئيس وأعضاء مجموعة العمل بإرسال ثلاثة تقارير دورية للبنك المركزي الأردني.

ويشار في هذا الصدد أن مجموعة العمل لعبت دوراً أساسياً ومهماً في تقييم التقدم الحاصل لدى البنوك في الانتقال من الليبور، وقدمت التوجيهات والنصائح اللازمة للبنوك، كما لعبت دوراً استشارياً متميزاً للبنوك من خلال الإجابة عن التساؤلات والاستفسارات الواردة من البنوك الأعضاء.

ج- مذكرات التفاهم والتعاون التي وقعتها جمعية البنوك خلال عام 2021

مذكرة تفاهم مع مركز الوساطة والتحكيم لدى اتحاد المصارف العربية

وقعت جمعية البنوك في الأردن مذكرة تفاهم مع مركز الوساطة والتحكيم لدى اتحاد المصارف العربية، تهدف لتعزيز أوجه التعاون والعمل المشترك بين الجمعية ومركز الوساطة، بما في ذلك قيام الجمعية بالتعريف بهذا المركز وإبراز أهميته ودوره في التحكيم بين البنوك، وتعريف البنوك بالقواعد والإجراءات المعمول بها في المركز. كما تتضمن المذكرة تعاون الفريقين لإقامة اللقاءات والمؤتمرات والدورات التدريبية والفعاليات المشتركة، مع منح الجمعية والبنوك الأعضاء فيها امتيازات وتسهيلات خاصة للمشاركة في المؤتمرات والمنتديات التي يقيمها مركز التحكيم. ووقع المذكرة عن جمعية البنوك هاني القاضي رئيس مجلس الإدارة، وعن اتحاد المصارف العربية وسام فتوح الأمين العام.

من جهته، أكد هاني القاضي رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن، أن توقيع المذكرة يأتي انطلاقاً من الأهداف الأساسية للجمعية التي تتمثل في الارتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به من خلال رعاية مصالح الأعضاء والتنسيق بينهم تحقيقا لمنفعتهم المشتركة، وتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وتحديثها، وترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه واتباع نظم وإجراءات موحدة لهذه الغاية. كما أنه يأتي في إطار المهام والصلاحيات المناطة بالجمعية بموجب نظامها الأساسي التي تتضمن إقامة مركز تحكيم بين البنوك.

يشار، في هذا الصدد، إلى أن الصيغة القانونية النهائية لمركز التحكيم والوساطة أقرت على هامش اجتماع مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية رقم (104) الذي التأم في بيروت بتاريخ 2017/11/23، وتم إطلاق عمل المركز من مقر جامعة الدول العربية في القاهرة بتاريخ 2019/9/17.

ويعد مركز الوساطة والتحكيم لدى اتحاد المصارف العربية مركزاً متخصصاً في تأمين الوسائل البديلة لحل النزاعات المصرفية بين البنوك في الدول العربية والعالم، ويعمل على تسوية المنازعات المحلية والدولية كافة في إطار متميز للسرعة والفعالية وبتوفير الحيادية والعدالة بين المتخاصمين.

ويعمل المركز وفقاً لإجراءات وقواعد الاونسيترال العالمية للتحكيم المعتمدة دولياً، ويوفر قائمة واسعة من كبار المحكمين المعتمدين دولياً والذين يبلغ عددهم حالياً 31 محكماً دولياً، وهو على جهوزية تامة لاستقبال طلبات التحكيم كافة من البنوك.

مذكرة تفاهم مع كلية فرانكفورت للتمويل والإدارة
(Frankfurt School of Finance and Management)

وقعت جمعية البنوك في الأردن مذكرة تفاهم مع كلية فرانكفورت للتمويل والإدارة (Frankfurt School of Finance and Management) والتي تهدف لبناء ورفع القدرات لدى البنوك الأعضاء من خلال تنفيذ برامج تدريبية وورش عمل متخصصة، بالإضافة للتعاون في مجال الأبحاث وتطوير الدراسات والمنشورات الصادرة عن جمعية البنوك.

وقال مدير عام الجمعية أن هذه المذكرة تأتي تأطيراً للتعاون بين الفريقين لخدمة البنوك الأعضاء من خلال عقد وتنفيذ فعاليات مشتركة بين الجمعية وكلية فرانكفورت تتناول مواضيع متخصصة في العمل المصرفي وتستهدف موظفي البنوك الأعضاء، وخصوصاً وأن كلية فرانكفورت تعتبر من المؤسسات العالمية المتخصصة في التمويل والإدارة ولها خبرة طويلة وتمتلك مجموعة عريقة من الخبراء في المجالات المصرفية والمالية والذي يمكن التعاون معهم من خلال مذكرة التفاهم لتنفيذ برامج تدريبية متخصصة وإصدارات أبحاث وأوراق عمل متخصصة تحقق أعلى فائدة ممكنة للبنوك الأعضاء.

مذكرة تفاهم وتعاون مع غرفة صناعة الأردن

وقع رئيس جمعية البنوك في الاردن باسم خليل السالم ورئيس غرفة صناعة الاردن فتحي الجغبير مذكرة تفاهم وتعاون بهدف زيادة مستويات التعاون وتعزيز التعاون المشترك وبما ينعكس ايجابا على القطاعين الصناعة والمصرفي في المملكة، بحضور وزير الصناعة والتجارة والتموين المهندسة مها علي ورئيس غرفة تجارة الاردن نائل الكباريتي.

وقالت وزيرة الصناعة والتجارة و التموين المهندسة مها علي أن الوزارة تواصل جهودها مع القطاع الخاص بخاصة التجار والصناعيين لأجل ادامة عمليات توريد السلع الأساسية بما فيها الغذائية ومدخلات ومستلزمات الانتاج الصناعي من مناشئ مختلفة الى المملكة للمحافظة على المخزون الاستراتيجي وتقليل انعكاسات ارتفاع أجور الشحن عالميا على السوق المحلي .

وأشارت الى ان مجلس الوزراء اتخذ عدة اجراءات للحد من ارتفاع أسعار السلع الأساسية في الأسواق المحلية ومن ذلك اعتماد سقوف لكلف الشحن البحري لغايات احتساب الضرائب والرسوم الجمركية حتى نهاية العام 2021 لضمان انعكاس هذا الاجراء على السعر النهائي للمستهلك.

وقالت ان هذا الاجتماع جاء لبحث الاليات الممكنة لتوفير تسهيلات ائتمانية للتجار والصناعيين بكلف اقل بما في ذلك دراية امكانية تخفيض اسعار الفائدة مشيدة بالتعاون الايجابي والدائم ما بين الوزارة وجمعية البنوك لخدمة الاقتصاد الوطني.

وقالت م. علي أن وزارة الصناعة والتجارة والتموين على تنسيق مستمر مع القطاعين الصناعي والتجاري وفعاليات القطاع الخاص ذات العلاقة في إطار الجهود المبذولة لتعزيز أمننا الغذائي والمحافظة على استقرار الأسعار الأساسية بما فيها الغذائية محليا مع الأخذ بعين الاعتبار وجود مخزون من مختلف السلع التي تم توريدها للمملكة في فترات سابقة قبل ارتفاع كلف الشحن البحري.

وقال رئيس جمعية البنوك في الاردن باسم خليل السالم " لقد جاءت هذه فكرة هذه المذكرة بعد مناقشات واجتماعات سابقة بين الجمعية و غرفة صناعة الاردن باعتبارها الحاضنة الاساسية والممثل الاشمل للقطاع الصناعي في المملكة، حيث ظهر لنا وجود أهمية كبيرة لعقد اجتماعات دورية بين الجمعية و الغرفة لبحث أوجه التعاون المختلفة بين القطاع المصرفي والقطاع الصناعي، اذ أن الأوضاع الراهنة تؤكد أهمية نشوء تفاهمات راسخة وشراكات استراتيجية بين القطاعات المؤثرة في الاردن مثل القطاع المصرفي والقطاع الصناعي.

وأكد السالم أن هذا التوجه سيكون له انعكاسات مهمه في دعم وتشكيل منصة هامة للحوار والتفاهم بين القطاع المصرفي والقطاع الصناعي حول مختلف المشاكل والتحديات والقضايا على المستوى أو المستويات الفرفية.

من جهته قال رئيس غرفة صناعة الاردن فتحي الجغبير ان العلاقة التي تربط القطاع الصناعي مع القطاع المصرفي بكافة مكوناته علاقة تتصف بالتكامل ، مشيرا الى أن الغالبية العظمى من المنشآت الصناعية الصغيرة المتوسطة بحاجة ملحة للحصول الى التمويل اللازم لاستدامة ونمو وتنمية اعمالها.

واشار الجغبير الى أن المنشآت تواجه عدد من المعيقات في مجال الحصول على التمويل، اذ لم تتجاوز نسبة التسهيلات الائتمانية الموجهة للقطاع الصناعي 12% من اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك خلال العام 2020.

ويأتي توقيع مذكرة التفاهم عقب لقاء ثلاثي ضم ممثلي ثلاثة قطاعات اقتصادية وهي قطاع البنوك وقطاع الصناعة وقطاع التجارة وبحضور زير الصناعة والتجارة والتموين المهندسة مها علي، والذي استهدف بحث ومناقشة سبل التعاون بين هذه القطاعات وكيفية التصدي التحديات التي تواجه قطاعي التجارة والصناعة ودور القطاع المصرفي في دعم وتحفيز هذه القطاعات.

اتفاقية تعاون مع المركز الأردني للتصميم والتطوير

وقعت جمعية البنوك في الاردن اتفاقية تعاون مع المركز الأردني للتصميم والتطوير (JODDB)، والتي تهدف الى تقديم الخدمات والتدريب والاستشارات في مجال الامن السيبراني ورفع القدرات والكفاءات والوعي في مجال الامن السيبراني لموظفي البنوك الاعضاء في الجمعية.

ووقع الاتفاقية عن المركز المدير العام العميد المهندس أيمن البطران، وعن جمعية البنوك رئيس مجلس الإدارة معالي المهندس باسم السالم.

وتنص بنود مذكرة التفاهم على تقدم الخدمات من خلال اكاديمية الامن السيبراني التابعة للمركز الأردني للتصميم والتطوير وتقديم الدورات التدريبية لمنتسبي البنوك والعمل على إنشاء واستحداث دورات تدريبية خاصة بالقطاع المصرفي وعقد البرامج التدريبية والندوات والورش المشتركة الخاصة بالأمن السيبراني.

واكد مدير عام المركز العميد المهندس أيمن البطران خلال توقيع مذكرة التفاهم حرص المركز على تفعيل الشراكة الحقيقية مع مختلف مؤسسات القطاع المحلي في الأردن لما لهذه الشراكة من دور فاعل في دفع عملية التنمية المستدامة في مختلف القطاعات، وتعزز مبدأ التشاركية والتكاملية بين المؤسسات الوطنية بما يخدم مسيرة التنمية الوطنية الشاملة ومواكبة تطورات العصر، وأن توقيع الاتفاقية جاء انطلاقا من الفهم المشترك لحاجات السوق المحلي والعالمي، ولأهمية هذه التكنولوجيا التي تعتبر ضرورة ملحة لمنح المؤسسات والأفراد أدوات الحماية اللازمة من الهجمات السيبرانية، وان الأمن السيبراني مهم جدا ويجب التركيز عليه بسبب التغيرات المستمرة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات.

من جانبه أعرب مدير اكاديمية الامن السيبراني للمركز المهندس بكر العبادي ان الاكاديمية هي احد مشاريع المركز بالتعاون مع شركة PGI البريطانية التي تقدم برامج تقنية متقدمة، حيث تم تصميم البرامج لبناء القدرات والكفاءات المحلية في الأمن السيبراني، وان الاكاديمية تعتمد على منهجية التدريب العلمي لتأهيل الكوادر من مختلف القطاعات لرفع جاهزيتهم التقنية والقيادية لأداء أدوار ومهام متخصصة في الامن السيبراني، وان الاكاديمية تساعد الأردن على حماية اقتصاده وامنه من تهديدات الامن السيبراني، وان المركز يقدم خدمات خاصة لموظفي البنك المركزي في الدورات والبرامج التدريبية والاكاديمية التي تنظمها الأكاديمية ، من خلال عقد دورات ومحاضرات تدريبية متخصصة يقدمها خبراء ومختصون في هذا المجال.

من جانبه أكد رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن معالي المهندس باسم خليل السالم على أهمية توقيع هذه الاتفاقية لما لها من دور في دعم الجهود الرامية الى توفير البنية التحتية والبيئة التشريعية المتعلقة بالأمن السيبراني في أعمال البنوك وفي تطوير الكوادر البشرية وتمكين البنوك والمؤسسات من تطوير قواعد البيانات والأنظمة المهمة لحمايتها بالإضافة الى الاطلاع على آخر التطورات والمستجدات المتعلقة في موضوع الامن السيبراني.

اتفاقية تعاون مع أمام فنتشرز لتعزيز وصول المرأة الى المواقع القيادية

وقعت جمعية البنوك في الاردن وشركة أمام فنتشرز (وهي صندوق استثماري وجهة استشارية تقدم المساعدة الفنية لاستدامة ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة بعدسة جندرية) يوم الأربعاء الموافق 2021/09/15 اتفاقية تعاون لتسهيل مشاركة المرأة في مجالس الإدارة والإدارة العليا في القطاع المصرفي والمؤسسات المالية الاردنية، وجاء توقيع الاتفاقية من قبل مدير عام الجمعية الدكتور ماهر المحروق والسيدة تمارا عبد الجابر المدير التنفيذي لشركة أمام.

وأوضح الدكتور ماهر المحروق ان الاتفاقية بمثابة أداة لتأطير التعاون مع شركة أمام، حيث ستتعاون الجمعية مع الشركة لتنفيذ البرنامج التدريبي الخاص بها والمسمى (Get on Board) والذي يدعمه كل من بنك الاتحاد و (Finance in Motion)، وذلك من خلال استقطاب المرشحين وترويج مشاركة البنوك في البرنامج التدريبي. كما ستوفر الجمعية أيضا قاعات تدريب متخصصة لأغراض التدريب وعقد اللقاءات والاجتماعات الخاصة بالبرنامج للمشاركين من القطاع المصرفي.

وبين الدكتور المحروق ان الاتفاقية ستساهم في تعزيز عمل البنوك المتواصل لدعم وصول المرأة الى المواقع القيادية في القطاع المصرفي، وخصوصا ان القطاع يعتبر من أحد أبرز مشغلي الكفاءات الأردنية من الجنسين، ويعتبر من أكثر البيئات الجاذبة لعمل الاناث ضمن القطاع الخاص، حيث يشغل القطاع المصرفي ما يقارب 21 ألف موظف وموظفة في 23 مصرفا في الأردن، وتصل نسبة الاناث العاملات في القطاع الى ما يقارب 35.2% في عام 2020، وفق إحصاءات الجمعية.

ومن جهة أخرى أوضح الدكتور المحروق ان دعم المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية ووصولها الى المواقع القيادية هو من الأدوات الهامة لدعم الاقتصاد الأردني وتعزيز النمو وتعافي من جائحة كورونا، وخصوصا في ظل انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية المنقح للإناث والتي تصل الى 14% مقابل 54.8% للذكور، وارتفاع نسب البطالة بين صفوف الشباب والتي وصلت الى 25% للربع الأول من العام الحالي، وقد أكد الدكتور المحروق ان هذه النسب تحتاج الى دراسة معمقة من قبل الجهات المعنية لمعالجة هذا التحدي وتحقيق التعافي الاقتصادي.

وحول أهمية وصول المرأة ومشاركتها القيادية في الأردن، صرحت السيدة تمارا عبد الجابر ان أداء الأردن في تقرير مؤشر العالمي للفجوة الجندرية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2021 مازال متواضعا، حيث حصل على المرتبة 131 من أصل 156 وحل في المرتبة الخامسة إقليميا. كما ان وصول المرأة الأردنية الى المواقع القيادية مازال متدنيا وعلى صعيد القطاعين الحكومي والخاص، حيث لا تشكل النساء أكثر من 20% من موظفي الفئة الأولى في القطاع الحكومي وما لا يزيد عن 5% من مقاعد مجالس إدارة الشركات المدرجة في سوق عمان المالي. ولذلك يأتي توقيع الاتفاقية لزيادة مشاركة المرأة في مجالس الادارة في القطاع المصرفي كنموذج ليحتذى به من قبل كافة الأطراف.

وعلى صعيد متصل تعتبر الجمعية وهي الممثل القطاع المصرفي داعما لتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الحكومية في مجال المرأة كالاستراتيجية الوطنية للمرأة للأعوام 2020-2025 إضافة الى تنفيذ القطاع المصرفي سياسة الاشتمال المالي والتي تركز في إيصال الخدمات المصرفية لكافة المواطنين وخصوصا النساء منهم.

جمعية البنوك توقع اتفاقية مع "الإسكوا" لتنفيذ دراسة مشتركة حول سيدات الأعمال وفرصهن

وقعت جمعية البنوك في الاردن ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مؤخراً مذكرة تفاهم وتعاون لتأكيد وتأطير الشراكة والتعاون بين الجانبين.

ووقع المذكرة عن الجمعية مديرها العام الدكتور ماهر المحروق، وعن المنظمة مديرة مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة في الإسكوا مهريناز العوضي.

وتأتي هذه المذكرة بهدف التعاون بين جمعية البنوك والاسكوا في العديد من المجالات وخصوصاً جانب البحث وتطوير النواحي الخاصة بممارسات إقراض المرأة من قبل البنوك العاملة في الأردن والإقراض المتعلق بالأعمال التجارية. وتعتمد الشراكة على حضور الإسكوا الإقليمي ونشاطاتها البحثية في مجال ريادة الأعمال للمرأة والوصول إلى التمويل، وعلى دور جمعية البنوك المتميز وأنشطتها البحثية وباعتبارها ممثل عن القطاع المصرفي في الأردن.

وقد تضمنت مذكرة التفاهم على العديد من نواحي التعاون ومنها التعاون في إعداد ورقة فنية مشتركة حول سيدات الأعمال وفرصهن في تملك الأراضي والعقارات في المنطقة العربية، من خلال دراسة حالة الأردن. حيث ستتعاون الجمعية مع الاسكوا، وفقاً للمذكرة، في مراجعة قائمة المؤشرات والبيانات المطلوبة من البنوك والمعدّة من قبل الإسكوا وإبداء أي ملاحظات أو تعديلات عليها، وتعميم تلك المؤشرات على البنوك ومتابعة الحصول على ردود من البنوك حولها، ومشاركة النتائج الإجمالية مع الإسكوا، وصولاً للتقرير النهائي حول ممارسات إقراض المرأة والإقراض المتعلق بالأعمال التجارية. أما الإسكوا فتتولى تطوير الإطار المفاهيمي وتحليل البيانات وتنسيق عملية البحث بما في ذلك الوصول إلى شركاء آخرين لتوحيد الجهود في هذا المسعى، وتحديد قائمة المؤشرات والبيانات ذات العلاقة بالبنوك في الأردن، والتنسيق مع مختلف الشركاء لغايات جمع البيانات الكمية والنوعية المطلوبة، وإعداد المسودة الأولى للورقة الفنية والإشراف على إدراج التعليقات ذات الصلة، وإتمام الورقة الفنية ومعالجة التحرير والترجمة والتصميم.

هذا وستواصل جمعية البنوك والاسكوا استكشاف نواحي التعاون الممكنة في مجال حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين ومختلف النواحي الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

من جانبه قال مدير عام جمعية البنوك في الاردن بأن الجمعية تستهدف من توقيع هذه المذكرة تعزيز الجهود الوطنية المبذولة في سبيل التمكين الاقتصادي للمرأة في الأردن بشكلٍ عام، والجهود المبذولة من الجمعية على وجه التحديد خصوصاً من حيث زيادة وصول المرأة للخدمات المالية وزيادة المشاركة الاقتصادية لها وتخفيض الفجوة القائمة بين الجنسين. وأعرب المحروق عن شكره للبنك المركزي الأردني على ما اتخذه من تدابير وإجراءات كبيرة تستهدف الشمول المالي للمرأة والذي يظهر أيضاً بشكلٍ واضح في الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

وبين المحروق أن تمكين المرأة يحظى باهتمام بالغ من قبل البنوك العاملة في الأردن والذي يظهر من خلال ارتفاع نسب توظيف الإناث في القطاع المصرفي مقارنةً بالمتوسط العام في الأردن، وتقلد النساء في البنوك لوظائف قيادية ومتطورة، فضلاً عن أن النساء يشكلن شريحة أساسية من عملاء البنوك. مضيفاً بأن البنوك تحرص على توفير منتجات وخدمات مالية مخصصة للمرأة وبشروط ميسرة.

د- نشاطات وأخبار متنوعة

اجتماع الهيئة العامة لجمعية البنوك وانتخاب مجلس إدارة جديد برئاسة السالم

عقدت الجمعية اجتماع الهيئة العامة العادي السنوي لجمعية البنوك في الأردن يوم الثلاثاء الموافق 30 آذار 2021، والذي تم فيه التوافق على أعضاء مجلس الإدارة الجديد، حيث تم تسمية تسعة بنوك وفازت بالتزكية بعضوية المجلس وهي: البنك العربي، بنك الإسكان، البنك الإسلامي الأردني، بنك الاتحاد، البنك الأردني الكويتي، بنك الأردن، وبنك المال الأردني / كابيتال بنك، والبنك التجاري الأردني، والبنك العقاري المصري العربي.

كذلك اطلعت الهيئة العامة على محضر اجتماع الهيئة العامة السابق وصادقت عليه، كما أقرت الهيئة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الجمعية لعام 2020، وأقرت كذلك الميزانية العمومية للجمعية عن السنة المالية 2020، وصادقت على تقرير المدقق القانوني، إضافة لإقرار الموازنة التقديرية للجمعية للعام 2021.

وقد تم اختيار باسم خليل السالم رئيسا لمجلس الإدارة الجمعية لدورته الجديدة، كما تم اختيار عمار الصفدي نائباً للرئيس، وجاء ذلك خلال الاجتماع الأول لمجلس إدارة جمعية البنوك الجديد الثلاثاء الماضي عبر تقنية الاتصال المرئي (ZOOM)، بحضور جميع أعضاء المجلس الجديد.

بدوره هنأ رئيس المجلس الجديد باسم خليل السالم كافة أعضاء مجلس الإدارة على ثقة الهيئة العامة بهم باختيارهم لعضوية مجلس إدارة جمعية البنوك للدورة 2021-2024، وشكر أعضاء مجلس الادارة على انتخابهم له رئيساً للمجلس.

وأعرب السالم عن شكره وتقديره لرئيس المجلس السابق هاني القاضي ولجميع أعضاء مجلس الادارة للدورة السابقة 2018-2021، مثمناً لهم أداؤهم المتميز وجهودهم الكبيرة التي بذلوها في خدمة القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني وخصوصاً في ظل الظروف الصعبة التي فرضتها جائحة كورونا، وأكد عميق تقديره للدور الكبير التي بذله المجلس السابق في تحسين صورة القطاع المصرفي. كما شكر السالم الدكتور ماهر المحروق مدير عام الجمعية، وشكر جميع البنوك الأعضاء على جهودهم وتعاونهم المستمر وتنسيقهم التام مع الجمعية.

وأضاف السالم أن المجلس الجديد سيعمل على مواصلة المسيرة والبناء على الإنجازات الكبيرة التي حققها المجلس السابق، وبأن المجلس الجديد سيسعى بكل جهد لتحقيق الأهداف الأساسية للجمعية والمتمثلة برعاية مصالح البنوك الأعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقا لمنفعتهم المشتركة، وتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وتحديثها، وترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه وإتباع نظم وإجراءات موحدة لهذه الغاية.

وأعرب رئيس المجلس السابق هاني القاضي عن شكره لأعضاء الهيئة العامة على حضورهم ومشاركتهم الاجتماع، كما شكر أعضاء مجلس الإدارة السابقين على تعاونهم الكبير وما بذلوه من جهود خلال عضويتهم في مجلس الإدارة.

وهنأ القاضي أعضاء مجلس ادارة الجمعية الجدد متمنياً لهم كل النجاح والتوفيق في خدمة القطاع المصرفي وفي تمثيل مصالح البنوك الأعضاء. وشكر القاضي مدير عام الجمعية الدكتور ماهر المحروق وموظفي الجمعية على أدائهم المتميز وجهودهم في القيام بالمهام الموكلة إليهم.

إطلاق صندوق رأس المال والاستثمار الأردني برعاية رئيس الوزراء

أعلنت البنوك في الأردن عن إطلاق صندوق رأس المال والاستثمار الأردني، وذلك خلال الحفل الذي رعاه رئيس الوزراء الدكتور بشر الخصاونة يوم الثلاثاء الموافق 31 آذار 2021 وبحضور محافظ البنك المركزي الدكتور زياد فريز، ورئيس جمعية البنوك في الأردن هاني القاضي، ورؤساء المجالس والمدراء العامين والرؤساء التنفيذيين في البنوك المساهمة، إضافة لحضور بعض الفعاليات المالية والاقتصادية والاستثمارية في المملكة.

وأشاد رئيس الوزراء في كلمة خلال حفل الإطلاق عبر تقنية الاتصال المرئي، بالمبادرات المهمة للبنوك العاملة وجهودها الكبيرة في دعم مسيرة التنمية الأردنية، شاكرا البنوك على مبادرتهم بإطلاق هذا الصندوق في ظل الحاجة الماسة على الصعيد الوطني، لمثل هذه الصناديق الاستثمارية وخصوصاً في ظل جائحة كورونا وما تركته من تحديات وتبعات على مختلف القطاعات الاقتصادية. وأشار الخصاونة الى توجيهات جلالة الملك عبدالله الثاني في كتاب التكليف السامي للحكومة لتكريس الجهود في المرحلة المقبلة لتحقيق التعافي الاقتصادي، مؤكداً استمرار الحكومة بالإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والمالية لدعم بيئة الأعمال ورفع تنافسية المملكة إقليميا وعالميا، وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص لتعزيز التنمية الاقتصادية، وحرص الحكومة على فتح الأبواب واسعة أمام القطاع الخاص لتعزيز دوره على المستوى الوطني والخارجي. وبارك رئيس الوزراء للقطاع المصرفي الأردني إطلاق صندوق رأس المال والاستثمار الأردني، والذي يستهدف الاستثمار في شركاتنا الوطنية الواعدة ومساعدتها على النمو والتوسع والتطور، وبالشكل الذي يعزز التنمية الاقتصادية في المملكة ويسهم في خلق المزيد من فرص العمل، مؤكدا ان إطلاق الصندوق يأتي منسجماً مع توجهات الحكومة في تعزيز التنمية الشاملة وفي تشجيع واستقطاب الاستثمار وفي التصدي لمشكلتي الفقر والبطالة. وأعرب رئيس الوزراء عن فخره باستهلال دخول الدّولة الأردنيّة لمئويتها الثانية بإطلاق هذه المبادرة الطيبة، متطلعاً للمزيد من المبادرات الخلاقة والنوعية في مختلف المجالات، "ليكون الأردن بعون الله أكثر منعة وقوة وصلابة وثقة وأكثر اعتماداً على النفس وقدرة على المنافسة إقليمياً وعالمياً.

ولفت رئيس الوزراء إلى أن المجالات الاستثمارية المستهدفة للصندوق تشمل مجالات حيوية وواعدة وتستحوذ على اهتمام كبير من جلالة الملك عبدالله الثاني، سيما في قطاعات الأمن الغذائي والأمن الصحي وقطاع تكنولوجيا المعلومات والريادة الرقمية. وأكد الخصاونة نهج الحكومة الثابت ببذل كل الجهود واتخاذ القرارات اللازمة لتذليل العقبات أمام الاستثمار الوطني والأجنبي وتثبيت الموجود منه ومواصلة جذب الاستثمارات وتحسين البيئة الاستثمارية في المملكة.

وثمن رئيس الوزراء مواقف البنوك الوطنية المشرفة على وقوفها الدائم في خندق الوطن، وهو ما لمسناه بشكلٍ واضح خلال جائحة كورونا وما قامت به البنوك من إجراءات ومبادرات ساهمت في استمرارية عمل الاقتصاد وقطاعات الأعمال.

من جهته، أكد محافظ البنك المركزي الدكتور زياد فريز، اعتزازه بالبنوك التي سارعت للمساهمة في تأسيس

صندوق رأس المال والاستثمار الأردني في هذا التوقيت المهم في ظل جائحة كورنا وتداعياتها على مختلف القطاعات الاقتصادية في الأردن والعالم ككل. كما أشاد بالعلاقة التشاركية التي تربط البنك المركزي الأردني والبنوك المرخصة والتي ساعدت في التنسيق المتواصل والمستمر مع البنوك خلال جائحة كورونا وهو ما ساعد في استدامة عمل قطاعات الأعمال وساهم في استمرارية عمل الاقتصاد حتى في فترات الإغلاق الكلي. واستعرض الدكتور فريز أهم الاجراءات الاحترازية التي اتخذها البنك المركزي الأردني لاحتواء الآثار السلبية للجائحة على الاقتصاد الوطني، مشيراً إلى أن البنوك كانت شريكاً أساسياً للبنك المركزي في تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة، وكانت على قدر كبير من المسؤولية والاستجابة العالية، ما ساعد في عبور الجزء الأصعب من الازمة بأقل ضرر ممكن على مختلف القطاعات وللاقتصاد الوطني ككل. وأكد أن البنك المركزي تمكن من متابعة تحقيق الأهداف الأساسية المناطة به، بما فيها الحفاظ على الاستقرار النقدي في المملكة وضمان قابلية تحويل الدينار، مبينا أن الاحتياطيات الأجنبية تجاوزت 15.9 مليار دولار في نهاية عام 2020، وهي تكفي لسداد مستوردات المملكة من السلع والخدمات لأكثر من 9 أشهر، وأن مستويات التضخم بقيت في حدود 0.3 بالمئة. كما أكد فريز محافظة البنوك على سلامتها ومتانتها وبقاء جميع مؤشراتها ضمن المستويات الآمنة والمريحة. وحول تأسيس الصندوق الاستثماري، أشار فريز إلى أنه تعتبر خطوة مهمة وكبيرة في تعزيز وتحسين المناخ الاستثماري في المملكة، مؤكداً أن هذا دفع البنك المركزي للمسارعة بدعم وتشجيع مبادرة البنوك لتأسيس هذا الصندوق إدراكاً لآثاره المهمة للاقتصاد الوطني.

من جهته، أشار رئيس جمعية البنوك في الأردن هاني القاضي، إلى أن هذا الصندوق يأتي كأكبر صندوق استثماري يؤسسه القطاع الخاص، وأضخم شركة تؤسس في تاريخ المملكة من حيث رأس المال والذي يبلغ 275 مليون دينار، مملوك بالكامل من قبل البنوك الاردنية.

وبين أن الصندوق يهدف إلى الاستثمار في الشركات الأردنية الواعدة والتي تمتلك فرصا للنمو والتطور والتوسع، وذلك من خلال ضخ أموال واستثمارات جديدة في هذه الشركات، وبما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في المملكة، وزيادة فرص العمل التي يمكن توفيرها من خلال العمل مع شركات وقطاعات اقتصادية واعدة ذات مزايا تنافسية تمكن الشركات في مثل هذه القطاعات من المساهمة الاقتصادية الفاعلة، ومن تحقيق معدلات عائد مرتفعة.

وتأتي هذه المبادرة، وفقا للقاضي، بشراكة بين البنوك في الأردن كمبادرة وطنية، استمراراً للدور الكبير الذي لعبته البنوك وستستمر فيه لمواجهة تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني، وسعياً من البنوك لتعزيز دورها على هذا الصعيد الحيوي والاستراتيجي، خصوصاً أنها ستتوجه نحو قطاعات وشركات ذات فرص ومزايا تنافسية واعدة تشكل في مجملها أهم محركات النمو والتنمية.

وأشاد القاضي بالدور المتميز للبنك المركزي الأردني في دعم وتشجيع المبادرة وتقديم كافة التسهيلات والدعم لإطلاقها والمساعدة على نجاحها.

وبحسب القاضي، جاءت فكرة إنشاء الشركة الاستثمارية تحفيزاً للاستثمار المحلي باعتبارها شركة وطنية بامتياز، وفي ظل امتلاك الأردن فرصا استثمارية واعدة وكبيرة بحاجة لاستغلالها بالشكل الصحيح لتحقق مردود إيجابي للاقتصاد الأردني ككل، وكذلك لضمان استفادة الشركات في فترة ما بعد جائحة كورونا، واستجابةً لما سيشهده مستقبل الاقتصاد الأردني والعالمي من تغيرات هيكلية وما أفرزته الجائحة من الكشف عن العديد من الفرص المتاحة في عدة قطاعات حيوية؛ مثل الصناعات الغذائية والدوائية والكيماوية وتكنولوجيا المعلومات وغيرها.

واشار إلى أن الشركة الاستثمارية ستوفر مسار تمويل إضافي للاستفادة من الفرص الاستثمارية في الشركات الوطنية الواعدة، وبما يتيح لها المجال للتوسع وزيادة الإنتاج والتصدير، وزيادة قوتها وتحسين مؤشرات أدائها ورفع تنافسيتها وزيادة حجم العمالة فيها، وبالتالي تحسين مستويات الإنتاج والنمو الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل، ولن يقتصر الهدف على دعم وتوفير التمويل فقط، وإنما سيتجاوز ذلك بكثير ليشمل دعم إدارات الشركات بالخبرات الكفؤة والمؤهلة، وفتح الأسواق أمام تلك الشركات، إضافة إلى تطوير وتعزيز الحاكمية المؤسسية فيها وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.

وأوضح القاضي، أن الشركة الاستثمارية تنبثق عن شركتين؛ الأولى تستثمر فيها البنوك التجارية وتسمى شركة صندوق رأس المال والاستثمار الاردني، والثانية تستثمر فيها مجموعة البنوك الإسلامية وتسمى شركة صندوق رأس المال والاستثمار الإسلامي الاردني، مشيرا إلى أن هاتين الشركتين ستؤسسان شركة إدارية لإدارة الاستثمار وتسمى شركة إدارة صندوق رأس المال والاستثمار الأردني وستدار بأعلى درجات المهنية والاستقلالية ووفقاً لأعلى المعايير العالمية لإدارة الاستثمار، وستخضع لإطار

حاكمية مؤسسية قوي وفعال، وأن القرار الاستثماري سيكون مبنياً على أسس علمية رشيدة وعلى دراسات جدوى اقتصادية للقطاعات والشركات الواعدة، وعلى تقييم موضوعي لفرص النمو والتوسع المتوقعة.

وبين القاضي، أن شركة البنوك التجارية تضم كافة البنوك التجارية الأردنية وعلى النحو التالي: البنك العربي، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، البنك الأردني الكويتي، بنك الاتحاد، البنك الأهلي الأردني، بنك الأردن، بنك القاهرة عمان، بنك الاستثمار العربي الأردني، بنك المال الأردني، البنك التجاري الأردني، بنك سوستيه جنرال/الأردن، بنك المؤسسة العربية المصرفية/ الأردن، البنك الاستثماري، بالإضافة إلى البنك العقاري المصري في حين تضم شركة البنوك الإسلامية كافة البنوك الإسلامية والاردنية، وهي البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي وبنك صفوة.

وأكد رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك، أن القطاعات المستهدفة لهذه الشركة الاستثمارية ستتضمن قطاعات متعددة، مبيناً أن المجالات الاستثمارية المستهدفة للصندوق تشمل مجالات حيوية وواعدة وتستحوذ على اهتمام كبير من جلالة الملك عبدالله الثاني، بما في ذلك قطاعات الأمن الغذائي والأمن الصحي والصناعات الكيماوية وقطاع تكنولوجيا المعلومات والريادة الرقمية.

كما أكد أن الشركة ستحرص على تنويع محفظتها الاستثمارية لتغطي أكبر عدد ممكن من القطاعات ذات الميزة التنافسية الفعلية من خلال وضع سقوف لحجم الاستثمار في كل قطاع.

أما على صعيد النطاق الجغرافي، فقد أكد القاضي أن التوجه الاستثماري للشركة سيكون شاملاً لكافة محافظات المملكة، وسيكون التركيز على المشروع نفسه وقدراته وجدواه وما يشكله من فرصة، الامر الذي سيكون له أثر كبير في دعم التنمية المحلية وتحسين التنمية المستدامة في المملكة، لافتا إلى أن البنوك أطلقت مبادرة شبيهة قبل ثلاث سنوات موجهة للشركات الصغيرة والمتوسطة ومشاريع البنية التحتية وبرأسمال مقداره 125 مليون دينار، وقامت من خلالها بالاستثمار في العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وأعرب القاضي عن تقديره العميق للبنوك الأردنية على استجابتها العالية ومساهمتها في هذه المبادرة الوطنية، إلى جانب شكره واعتزازه بجميع المبادرات والإجراءات السابقة التي اتخذتها البنوك خلال أزمة كورونا وأدوارها ومواقفها المشرفة، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر تأجيل أقساط القروض، وتخفيض أسعار الفوائد، وتوفير السيولة، ومنح التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية، إضافة لتنفيذ برامج البنك المركزي الهادفة لدعم وتمويل القطاعات الاقتصادية والشركات الصغيرة والمتوسطة، ما يؤكد أن البنوك هي صمام أمانٍ للاقتصاد الوطني وداعم أساسي لمسيرة التنمية في المملكة.

وأشار القاضي إلى المبادرة التي أطلقتها البنوك الأعضاء أخيراً بالتوافق بينها والتنسيق مع البنك المركزي الأردني، لتأجيل أقساط قروض الأفراد لشهر رمضان المبارك (شهر نيسان 2021) للتخفيف على المواطنين في الشهر الفضيل.

وأكد شكره وتقديره للبنك المركزي الأردني على مواقفه الداعمة لجميع المبادرات التي تصب في تحقيق المصالح الاقتصادية الوطنية، مشدداً في الوقت ذاته على أهمية أن تحظى مثل هذه المبادرات برعاية ودعم حكومي نظراً لانعكاساتها الكبيرة والمهمة على الاقتصاد الوطني ككل.

مجلس إدارة الجمعية يقر الخطة الاستراتيجية لجمعية البنوك للأعوام 2021 - 2024

أقر مجلس إدارة الجمعية الخطة الاستراتيجية لجمعية البنوك في الأردن للأعوام 2021-2024، والتي جاءت لتعكس رؤية المجلس وتطلعاته وأهدافه الأساسية التي يسعى لتحقيقها خلال سنواته الثلاث وخصوصاً أن المجلس الحالي للجمعية سيعمل على مواصلة المسيرة والبناء على الإنجازات الكبيرة التي حققها المجلس السابق.

الخطة الاستراتيجية الجديدة للجمعية انبثقت من مقترحات وآراء مجلس إدارة الجمعية ورؤساء المجالس والمدراء العاميين والرؤساء التنفيذيين في البنوك. كما أنها انطلقت من المهام والأهداف الرئيسية للجمعية والمحددة في نظامها الأساسي، والمتمثلة برعاية مصالح البنوك الأعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقا لمنفعتهم المشتركة، وتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وتحديثها، وترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه وإتباع نظم وإجراءات موحدة لهذه الغاية.

وقد بُنيت الخطة على العديد من المدخلات الأساسية وأهمها الخبرات المتراكمة والمهام والإنجازات التي تمت في الجمعية على مدار العقود الماضية، ومنجزات الخطط الاستراتيجية، ونتائج الدراسات التقييمية ونتائج التحليل الرباعي (SWOT). وبالإضافة لما سبق، فقد اعتمدت الخطة على مدخل رئيسي

تم تنفيذه لأول مرة وهو استمزاج آراء البنوك بخصوص ملاحظاتهم وتوقعاتهم حول مختلف مجالات عمل الجمعية، والذي تم من خلاله تحليل وتحديد متطلبات البنوك وتحويلها لمستهدفات أساسية في الخطة.

الملامح العامة للخطة الاستراتيجية الجديدة لجمعية البنوك تضمنت خمسة محاور استراتيجية وهي رعاية مصالح البنوك الأعضاء، وتطوير الدراسات والأبحاث والمنشورات، وتحسين نواحي التدريب والتعليم، وتعزيز الشراكة والتعاون مع القطاعين العام والخاص، وتطوير وتحسين دور الجمعية في مجال الاعلام والعلاقات العامة. وينبثق عن هذه المحاور الاستراتيجية 17 هدفاً استراتيجياً تصب جميعها في تحقيق المحاور الاستراتيجية. كما تم وضع مجموعة من الأهداف التنفيذية السنوية الكفيلة بتحقيق الأهداف الاستراتيجية لكامل فترة الخطة الاستراتيجية، حيث تتضمن الخطة التنفيذية السنوية على الأهداف التنفيذية السنوية، وعلى البرامج والأنشطة والإجراءات الخاصة بكل هدف تنفيذي، إضافة لتحديد المسؤولية والجهات الشريكة، والإطار الزمني للتنفيذ، ومؤشرات الأداء، وأي تفاصيل خاصة بالهدف التنفيذي.

يشار في هذا الصدد أن الخطة الاستراتيجية الجديدة للجمعية تضمنت مجموعة من الأهداف الطموحة والتي تنفذ لأول مرة ولها أبعاد إيجابية على مستوى القطاع المصرفي وعلى مستوى الاقتصاد الوطني ككل، ومنها على سبيل التركيز على موضوع الشمول المالي وزيادة الثقافة والتعليم المالي، وتعزيز وصول المرأة للمناصب القيادية، وتعزيز العلاقة مع ممثلي القطاع الخاص في المملكة وبما يحقق المصالح الوطنية العليا، فضلاً عن الاستمرار في إبراز دور ومساهمة القطاع المصرفي في الاقتصاد الوطني.

كما تعتبر الخطة أحد مرتكزات التعاون المستقبلي مع البنك المركزي الأردني والمؤسسات المالية الرديفة التي تعمل تحت مظلة البنك المركزي، وتشكل إطاراً لتوحيد جهود القطاع في مختلف القضايا الاقتصادية المحلية وخصوصاً الاستراتيجيات والخطط الحكومية المستقبلية التي سيكون للقطاع المصرفي دوراً رئيسياً فيها خلال السنوات القادمة.

وعلى الصعيد الإقليمي تستهدف الخطة ومن خلال احدى مهامها تعزيز العمل المصرفي العربي المشترك، حيث ستساهم الجمعية ووفق منجزاتها السابقة بتعزيز تبادل ونقل المعارف والخبرات المتراكمة مع القطاعات المصرفية في الدول العربية، ونشر وتبادل الإحصاءات والدراسات وإقامة الفعاليات المشتركة، وبما يساهم في تعزيز قاعدة البيانات العربية وتسهيل تبادل التجارب والخبرات. وسينعكس ذلك في تحقيق مهام الجمعية في إقامة علاقات التعاون بينها وبين الهيئات والجمعيات المصرفية العربية والدولية. كما أننا في جمعية البنوك نرحب دائماً بأي شكل من اشكال التعاون المستقبلي مع القطاعات المصرفية في الدول العربية لحضور المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية التي تهم القطاع المصرفي.

جمعية البنوك تعقد ندوة مع وزارة المياه لبحث مشروع الناقل الوطني

عقدت جمعية البنوك في الأردن ندوة حوارية جمعت البنوك الأعضاء ووزارة المياه وذلك بتاريخ 28 كانون الأول 2021، وبحضور المهندس محمد النجار وزير المياه والري والمعنيين في وزارة المياه، وحضور من رؤساء المجالس والمدراء العامين في البنوك الأعضاء، والجهات ذات العلاقة.

وقال وزير المياه، المهندس محمد النجار، إن الوزارة تحاول إيجاد التمويل اللازم لتنفيذ مشروع الناقل الوطني من خلال المستثمرين الأردنيين والبنوك المحلية، مبينا أنه جرى توفير 500 مليون دولار لغاية الآن من المنح والمساعدات، حيث تصل تكلفة المشروع إلى 2.5 مليار دولار.

وأكد النجار، خلال، أن التمويل سيكون مضمونا من قبل الحكومة، لاسيما وأن قطاع المياه سيبقى ممولا من قبل الحكومة لأهميته الكبرى، مضيفاً أن مشاريع المياه في المملكة تستحوذ حاليا على نحو 16 بالمئة من إجمالي الطاقة المولدة بالمملكة، متوقعا ارتفاع حجم الطاقة المستخدمة إلى نحو 26 بالمئة مع بدء مشروع الناقل الوطني. وشدد على أهمية أن تقوم مؤسسات وبنوك أردنية بتمويل المشاريع الأردنية دون اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، مؤكدا أهمية توفير مصادر للمياه بعيدا عن استنزاف الأحواض المائية.

وحول الآبار العميقة، قال إن التجربة غير مرضية، وذلك لأن المياه قد تكون ذات درجة حرارة مرتفعة، إضافة لنسبة الملوحة العالية وارتفاع نسبة الإشعاعات في بعضها، معتبرا أن الاستثمار فيها خطير للغاية.

وعن دور وزارة الاستثمار في تمويل المشاريع، أشار الوزير النجار إلى أن وجود وزارة الاستثمار يعجل من تنفيذ المشاريع وتوفير التمويل اللازم.

من جهته، قال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك، باسم السالم، إن القطاع المصرفي في الأردن يلعب دوراً أساسياً ومهماً في تمويل مختلف الفعاليات الاقتصادية، كما يساهم القطاع المصرفي بشكل واضح في تمويل مشاريع البنية التحتية في المملكة.

ولفت إلى أن التمويل يكون إما من خلال الإقراض المباشر من البنوك أو القروض المجمعة للمشاريع الكبيرة، أو من خلال المساهمة في ملكية مشاريع البنية التحتية من خلال الصناديق التي تساهم بها البنوك وتستثمر في مشاريع البنية التحتية مثل شركة الصندوق السعودي الأردني للاستثمار، ومجموعة الفرسان، وفقاً لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وشدد على أن البنوك لعبت خلال السنوات الماضية دوراً محورياً في توفير التمويل لمشاريع الطاقة المتجددة من خلال سلف البنك المركزي التي تم توفيرها للبنوك بأسعار فوائد مدعومة ساهمت إلى حد كبير في النمو الملموس الذي شهده قطاع الطاقة خلال السنوات الماضية.

وتابع إن تلك المشاريع نجحت بفعل تكامل عناصر النجاح التي تمثلت بضمانات حكومية على شكل اتفاقيات شراء للطاقة (PPA) وقطاع خاص مؤهل قادر على تنفيذ المشاريع، ومصادر تمويل رخيصة مدعومة من البنك المركزي وقطاع مصرفي كفؤ يتمتع بخبرات كبيرة في مجال تقييم المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية وتصميم هياكل تمويلية تتناسب مع طبيعة هذه المشاريع وتدفقاتها النقدية.

ولفت السالم إلى أهمية موضوع المياه في الأردن، مشيرا إلى أنه من المواضيع الاستراتيجية الملحة وذات الأولوية الوطنية العالية. وقال إن الوضع المائي في المملكة ذو حساسية عالية خاصة أن الاردن لا يمتلك ترف التأني والتروي، داعيا للعمل بسرعة والتفكير بآلية مبتكرة لاتخاذ ما يلزم من قرارات وإجراءات بشكل سريع وأن لا يكون على حساب شفافية ومصداقية هذه القرارات.

وأكد السالم أهمية السير في 3 مسارات متوازية متلازمة وهي معالجة الفاقد وتحلية المياه واستغلال المياه العميقة، لأن السير في مسار دون الآخر سيساهم في تغذية الانطباعات السلبية التي باتت عائقاً كبيراً يعترض طريق التنمية والتطوير.

جمعية البنوك تشارك في جلسة نقاشية عن "دعم وصول المرأة إلى التمويل في عالم ما بعد كوفيد- 19

شاركت جمعية البنوك في الأردن في الجلسة نقاشية التي نظمها نظم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD عن "دعم وصول المرأة إلى التمويل في عالم ما بعد كوفيد19-" وذلك بالتعاون مع البنك المركزي الأردني، وبحضور ما يقارب 140 شخص، وذلك يوم الأربعاء الموافق 2021/4/7 عبر تقنية الاتصال المرئي (Zoom).

وقال الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي خلال كلمته الافتتاحية للجلسة النقاشية بأن جائحة كورونا أثرت على كافة فئات المجتمع وخصوصاً الإناث، خصوصاً مع تزايد مسؤولياتهم داخل المنزل وطبيعة المسؤوليات الملقاة على عاتقهم داخل الأسرة. وأشار فريز إلى دور البنك المركزي في دعم ومساعدة المرأة خلال فترة الجائحة، مشيراً بذات الوقت الى استراتيجية الشمول المالي والمحور الرئيسي ضمن الاستراتيجية والمتضمن لتعزيز دور المرأة وتمكينها، وزيادة مساهمتها في الاقتصاد المحلي.

وأشار فريز إلى أثر جائحة كورونا على مستويات البطالة في المملكة، وتحديداً ارتفاعها بين الإناث بشكل أكبر من الرجال، مضيفاً أن تعزيز دور المرأة اقتصادياً سوف يزيد من القدرة على التعافي بشكل أسرع وأعمق.

ونوه أيضاً إلى الدراسات التي تشير إلى أن زيادة دور المرأة في العملية الإنتاجية سوف يساهم في تسريع وتيرة النمو وبنسبة تقارب 47%. ولفت فريز إلى أن تمكين المرأة في المجتمع يكمن في تمكينها اقتصادياً واعتمادها على الذات لتحقيق الدخل وبالتالي يصبح دورها فاعل بشكل أكبر. كما تطرق إلى موضوع الثقافة المالية حيث تم تخصيص جزء كبير من البرامج والمناهج حول موضوع تثقيف المرأة مالياً والفرص التي بمقدورها خلقها واستحداثها، حيث احتل هذا الموضوع رأس الأولويات ضمن المواضيع التي طرحت في خطة الاشتمال المالي وجدول الأعمال المتعلق باجتماعاتها. وبين أن عدد المقترضات من البنوك يقدر بحوالي 220 ألف امرأة من أصل 1.1 مليون حصلن على قروض التجزئة، أما فيما يتعلق بالإيداع فهناك ما يزيد عن 1.3 مليون امرأة مودعة من أصل 3.6 مليون بنسبة وبنسبة تبلغ 35%. وأشار فريز إلى ان حوالي 4 مليون دينار بمجموع 126 مشروع قد تم توجيهها إلى المرأة خلال جائحة كورونا، منوها إلى ان هذه الأرقام تعتبر ومتواضعة.

وتطرق فريز إلى جانب آخر من تمكين المرأة وهو تمكين المرأة في عملية صنع القرار، مؤكداً على التشجيع المستمر لوجود المرأة في مراكز صنع القرار ومجالس الإدارة والأثر الذي تتركه هذه المشاركة في زيادة الربحية والنمو في البنوك وشركات المساهمة العامة على حد سواء. وأضاف أن أكثر من 51% من موظفي البنك المركزي الأردني هم من النساء وأن ما نسبته 33% يشغلن مناصب في الإدارة العليا. وختم فريز كلمته بالحديث حول التحضيرات الجارية لإطلاق مشروع بالشراكة مع شركات التمويل متناهية الصغر لتخصيص 20 مليون دينار كقرض من البنك الدولي ليتم إعادة إقراضه الى هذه الشركات بالتعاون مع البنك المركزي الأردني بفائدة تراوح الـ 5% لمدد وفترات سماح مريحة ومعقولة وبضمان الشركة الأردنية لضمان القروض.

من جانبه أكد رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك باسم خليل السالم خلال كلمته في افتتاح أعمال الجلسة على أهمية الدور الفعال للشمول المالي للمرأة، مضيفاً أن موضوع الضمانات المطلوبة منهن تشكل صعوبة وهي من أهم التحديات التي تواجه النساء ومن أهم المواضيع التي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار، داعياً لضرورة إيجاد حلول لهذا الجانب.

وأشار إلى أن عملية اتخاذ القرار يجب ان يتم تصميمها بشكل يضمن اشراك المرأة فيها وأن تتضمن تسهيل الوصول الى التمويل، مشيراً إلى أن نسبة تسديد النساء للقروض والالتزامات هي بشكل عام أعلى من الذكور، وأن النساء من الفئات التي تقوم بالادخار بشكل أفضل.

وأضاف السالم أن تأثير الجائحة كورونا كان على كل القطاعات على الرجال والنساء على حد سواء، مؤكداً على ضرورة العمل على تخفيف نسب البطالة من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي ينخرط فيها عدد كبير من النساء، بالتزامن مع دور القطاع المالي بدعم تمكين المرأة من خلال توفير منتجات وخدمات خاصة بهم تسهل عملية تمكين المرأة في المجتمع وسوق العمل، حيث إن النساء لهم دور ملموس في حل مشكلة البطالة وزيادة النمو الاقتصادي.

وبين السالم أن جمعية البنوك سوف تقوم خلال الفترة المقبلة بمبادرة لتعزيز الثقافة والتعليم المالي للمرأة والشباب والذي بدوره سيزيد من الشمول المالي للمرأة، والعمل على إيجاد حلول للتخفيف من الضمانات للمشاريع التي تقودها النساء لأن المخاطر قد تكون أقل ونسبة القروض المتعثرة سوف تكون أقل أيضاً.

وفيما يتعلق بالأرقام المتعلقة باستفادة المرأة من برنامج البنك المركزي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتأثرة بجائحة كورونا فقد أشار إلى أن هذه الأرقام تعتبر متواضعة إذ بلغت حوالي 4 مليون دينار من أصل 500 مليون دينار، مؤكداً على أن القطاع المصرفي وبالتعاون مع البنك المركزي الأردني سوف يعمل على زيادة حجم هذه القروض.

من جهته أشار مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور ماهر المحروق خلال مشاركته بأحد محاور الجلسة إلى محورين أو انطباعين رئيسيين، الأول وهو أن الوصول إلى البنوك التجارية قد يساعد الشركات الناشئة التي تديرها النساء وذلك لأن الإجراءات والخطوات التي تتبعها البنوك التجارية هي إجراءات متقدمة ومدروسة وتساعد الشركات الناشئة في الحصول على مشاريع ناجحة.

وتطرق المحروق إلى موضوع التوصيات غير المالية فيما يتعلق ببرامج المرأة والتي تقدم من قبل البنوك، مشيراً إلى أن نجاح هذه البرامج لا يقتصر فقط على التمويل، بل أيضاً على الخدمات غير مالية.

ولفت الدكتور المحروق إلى جانب مهم وهو إخفاق عدد من الشركات الناشئة خلال السنوات الأولى والمرتبط بالمشاكل الإدارية وليس فقط الوصول الى التمويل، والجانب الآخر الذي أشار اليه المحروق هو بأن النساء

يفضلون الحصول على التمويل من شركات التمويل المتناهية الصغر أكثر من البنوك التجارية، وذلك يعود إلى العقبات التي تواجه النساء بالحصول على التمويل من قبل البنوك وبشكل أكبر من شركات التمويل المتناهية الصغر.

وعلل ذلك بأن دراسة المشروع والتفاصيل المتعلقة به هو ما يسبب بعض التأخير مقارنة بشركات التمويل الأخرى، مشيرا إلى ان الإجراءات التي تتخذها جمعية البنوك لإيجاد منصة تتعلق بالاشتمال المالي، حيث تم مناقشة هذا الموضوع مع عدد من المنظمات الدولية، والمواد التي سوف تتضمنها هذه المنصة والتي تتعلق بالاشتمال المالي والتي من الممكن الوصول إليها من قبل الشباب والنساء على حد سواء.

واختتم المحروق مشاركته بالتطرق إلى موضوع مشاركة المرأة اقتصادياً والتي لا تتجاوز 14% في الاقتصاد الأردني وهي تعتبر نسبة متواضعة بالنظر إلى معدل النسبة في الشرق الأوسط. منوهاً إلى العلاقة الإيجابية بين الوصول إلى التمويل ومشاركة المرأة اقتصادياً.

من جانبها، قالت السيدة ناديا السعيد مدير عام بنك الاتحاد خلال مشاركتها في فعاليات الجلسة بأن نسبة التعليم للنساء تبلغ 88% (نسبة الالتحاق بالمدارس في المرحلة الثانوية) في الأردن وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالدول المحيطة أو العالمية على حد سواء، مشيرة في ذات الوقت إلى تدني نسبة مساهمة المرأة الاقتصادية والتي تبلغ 14% فيما تبلغ في منطقة الشرق الأوسط هي 24%.

وأضافت السعيد أن بنك الاتحاد قرر أن يكون جزءاً من الحل وأن يتصرف وفقاً لذلك، حيث إن بنك الاتحاد يدعم تمكين المرأة وأن كادر البنك يتألف مما مجموعه 50% من النساء، و20% من الإدارة من النساء.

وزادت ان سياسات البنك تقوم على المساواة بين الجنسين في كافة المعاملات والإجراءات، مما ساهم بنجاح البنك، مضيفةً بأن البنك كان من أوائل البنوك التي استحدثت برنامج خاص للسيدات وهو برنامج شروق للسيدات في العام 2014 حيث يساهم هذا البرنامج في تمكين المرأة ومساعدتها على تحقيق أهدافها وطموحاتها، إلى جانب شراكة البنك مع عدد من اللاعبين الرئيسيين في النظام الاقتصادي والمتعلق بتمكين المرأة مثل جمعية سيدات الأعمال وجمعية نادي صاحبات الأعمال والمهن وغيرها.

وتطرقت أيضاً إلى ضرورة مواجهة مشكلة البطالة التي تعاني منها المملكة وخصوصاً بأنها مرتفعة لدى الإناث مقارنة بالذكور، خصوصاً بان جائحة كورونا قد أضافت عبئاً إضافياً على النساء إلى جانب البطالة مثل تنامي مسؤوليات المرأة في المنزل وخصوصاً عبء التعليم عن بعد على سبيل المثال لا الحصر.

جمعية البنوك تستضيف ورشة حول برنامج ضمان تمويلات البنك المركزي لتمويل الشركات الميكروية والصغيرة

استضافت جمعية البنوك في الأردن الورشة التعريفية التي نظمتها الشركة الأردنية لضمان القروض تحت عنوان "برنامج ضمان تمويلات البنك المركزي لتمويل الشركات الميكروية والصغيرة" وذلك يوم الأحد الموافق 2021/11/8.

وهدفت الورشة للتعريف ببرنامج ضمان تمويلات البنك المركزي والذي يوفر التمويل للشركات الميكروية بآجال وكلف ميسرة من خلال شركات التمويل الأصغر في المملكة، لمساعدة الشركات الميكروية على مواصلة أعمالها وتغطية مصاريفها التشغيلية والرأسمالية في ضوء التحديات التي نتجت عن جائحة كورونا.

والتأمت الورشة بحضور الدكتور محمد الجعفري مدير عام الشركة الأردنية لضمان القروض، والدكتور خلدون الوشاح عضو مجلس إدارة الشركة الأردنية لضمان القروض وممثل البنك المركزي، إضافة لعدد من ممثلي شركات التمويل الأصغر في المملكة.

وافتتح الدكتور ماهر المحروق مدير عام الجمعية الورشة مرحباً بالحضور من الشركة الأردنية لضمان القروض ومن البنك المركزي الأردني ومن قطاع التمويل الميكروي، ومعبراً عن شكره للبنك المركزي الأردني على مبادراته المهمة والتي كان لها أثر كبير في مساعدة الاقتصاد الوطني على اجتياز أزمة جائحة كورونا. كما أشاد المحروق بالدور الرائد والكبير للشركة الأردنية لضمان القروض في تسهيل وصول الشركات للتمويل من خلال برامجها الخلاقة والمتنوعة والتي تتميز بالمرونة والملائمة ومناسبتها لمتطلبات واحتياجات الشركات في مختلف القطاعات.

انعقاد مؤتمر ومعرض الذكاء الاصطناعي الأول لتكنولوجيا الدفاع والأمن السيبراني (AIDTSEC) برعاية وتعاون جمعية البنوك في الأردن

قامت جمعية البنوك في الأردن برعاية مؤتمر ومعرض الذكاء الاصطناعي الأول لتكنولوجيا الدفاع والأمن السيبراني (AIDTSEC) والذي عقد خلال الفترة من 27-28 تشرين الأول 2021 في مركز الملك الحسين بن طلال للمؤتمرات في البحر الميت.

وتأتي مشاركة الجمعية من أهمية المؤتمر والمعرض في تواجد جمع خبراء الذكاء الاصطناعي الرائدين في تكنولوجيا الدفاع والأمن السيبراني من مختلف دول العالم لتبادل الحلول التقنية وبحث أهم التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني.

اللقاء السنوي لمجموعة خبراء الامتثال بعنوان "الامتثال للقوانين الامريكية والاوروبية لمكافحة تبييض الاموال وتمويل الإرهاب" بالتعاون ما بين الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب وجمعية البنوك

ينظم نظم الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب بالتعاون مع جمعية البنوك في الأردن اللقاء السنوي لمجموعة خبراء الامتثال بعنوان "الامتثال للقوانين الامريكية والاوروبية لمكافحة تبييض الاموال وتمويل الإرهاب: تطبيق معايير AMLA2020 وAMLD6 في القطاع المصرفي العربي"، والذي التئم في فندق جراند حياة، في العاصمة الأردنية عمان خلال الفترة 31-30 آب 2021.

وقدم مدير عام الجمعية الدكتور ماهر المحروق كلمة ترحيبية في حفل الافتتاح بمشاركة كلٍ من مروان عوض عضو مجلس إدارة الاتحاد ومدير عام الدولية للاستشارات والتحكيم، والدكتور طلال أبو غزالة رئيس مجموعة أبو غزالة الدولية، ووسام فتوح أمين عام اتحاد المصارف العربية والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب.

وأشار المحروق في كلمته الافتتاحية إلى أن اللقاء يأتي بالتزامن مع إصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة 2020 في الأردن، وهو القانون الذي جاء في إطار جهود البنك المركزي لتطوير مستويات الامتثال والنهوض به في المملكة. مضيفاً أن القانون يهدف وفق اسبابه الموجبة إلى "تلبية متطلبات الالتزام الفني بالمعايير الدولية، بالإضافة إلى توسيع نطاق الفئات المشمولة بأحكام القانون".

وأكد المحروق أن استجابة الجهات التنظيمية القوية والفعالة لإحباط الجرائم المالية يجب أن لا يكون لها عواقب سلبية غير مقصودة على النمو الاقتصادي المستدام، وأن لا يلحق الضرر بالسياسات العامة الهادفة لتحقيق الشمول المالي، وتشجيع الاستثمار، وتوفير فرص العمل، وتسهيل التجارة، وتشجيع المنافسة.

وبين مدير عام الجمعية أن العالم شهد في السنوات الأخيرة تغيراً واضحاً في أشكال وأنماط الأنشطة الجرمية ذات العلاقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك في ضوء تسارع التطور التكنولوجي والرقمنة وزيادة استخدام القنوات الالكترونية لتنفيذ المعاملات المالية، والتوسع الهائل في عدد مستخدمي الخدمات المصرفية الرقمية. مبيناً أن السمات العامة التي تم ملاحظتها خلال جائحة كوفيد-19 هو تغير السلوك الإجرامي والاتجاه نحو أنشطة اقتصادية محددة وزيادة استخدام التقنية في تنفيذ المخططات الإجرامية.

وحول أهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الناشئة عن جائحة كورونا، أشار المحروق إلى أنها تضمنت محاولة استغلال المرونة في تطبيق تدابير العناية الواجبة على العملاء خلال فترة الجائحة للولوج للنظام المالي، وزيادة إساءة استخدام الخدمات المالية عبر الإنترنت والأصول الافتراضية لنقل وإخفاء الأموال غير المشروعة، واستغلال تدابير التحفيز الاقتصادي لإخفاء وغسل العائدات غير المشروعة، وزيادة استخدام القطاع المالي غير المنظم وزيادة التعامل النقدي.

وأضاف المحروق أن هذه التطورات استوجبت بناء سياسات استجابة فعالة على صعيد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك تعزيز التعاون الدولي لتقييم أثر مخاطر الجائحة على نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز وتقوية التواصل مع القطاع الخاص، والتشجيع على استخدام المنهج القائم على المخاطر عند تطبيق العناية الواجبة على العملاء، ودعم نظم وخيارات الدفع الإلكترونية والرقمية. كما تطرق المحروق للتطورات التي طرأت في قوانين وتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب حول العالم، مبيناً أن قانون مكافحة غسل الأموال الأمريكي لعام 2020 تضمن العديد من التدابير التي تستهدف منع استخدام التطورات التكنولوجية كوسيلة لتنفيذ الجرائم المالية. ومشيراً إلى التوجيه السادس لمكافحة غسل الأموال في الاتحاد

الاوروبي AMLD6 جاء ليعزز من دور المؤسسات في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وخصوصاً فيما يتصل بالجرائم السيبرانية.

على جانب آخر، استعرض مدير عام الجمعية خلال كلمته مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال لعام 2020 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والذي يظهر أن متوسط المخاطرة الكلية للمنطقة كان أعلى من المتوسط العالمي. وبين المحروق أن هذا جاء نتيجة ارتفاع مخاطر المؤشرات الفرعية المتعلقة بمؤشر جودة إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومؤشر الرشوة والفساد، ومؤشر الشفافية العامة والمسائلة، ومؤشر المخاطر القانونية والسياسية. مضيفاً أن المؤشر الوحيد الذي حقق مخاطرة أقل من المتوسط العالمي هو مؤشر الشفافية المالية والمعايير.

يشار في هذا الصدد أن اللقاء الذي التئم على مدار يومين بمشاركة عددٍ كبير من خبراء ومدراء الامتثال في البنوك ناقش مجموعة من المواضيع وأهمها قانون مكافحة غسل الأموال الأمريكي (AMLA) لعام 2020، والتوجيه السادس لمكافحة غسيل الأموال (6AMLD)، وتأثير المستجدات المتعلقة بقوانين مكافحة تبييض الأموال الأميركية على المؤسسات المالية، واهم التغييرات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وسياسات وإجراءات مكافحة الرشوة والفساد، وتداعيات تطبيق العقوبات على المصارف والمؤسسات المالية، واستعمال المعلوماتية في مواجهة غسل الاموال.

جمعية البنوك تُطلق حملة لإعطاء لقاح كورونا للعاملين بالقطاع المصرفي

أطلقت جمعية البنوك في الأردن بتاريخ 1 حزيران 2021 حملة إعطاء اللقاح المضاد لفيروس كورونا للعاملين في القطاع المصرفي، وذلك انسجاماً مع التطلعات نحو صيف آمن، وانطلاقاً من حرص الجمعية على الحد من الانتشار الوبائي بالمجتمع.

وأكد رئيس مجلس إدارة الجمعية، باسم خليل السالم، في بيان صحفي، أن هذه الحملة تسهم في تحصين موظفي القطاع المصرفي الأردني ضد فيروس كورونا، خصوصاً أن القطاع يتعامل مع الجمهور بشكل مباشر وواسع وبأعداد كبيرة يومياً، ما يوفر حماية لزوار وعملاء فروع البنوك المنتشرة في المملكة، كما أنه يساعد البنوك في العودة إلى العمل بالطاقة الكاملة لموظفيها سواء في فروع البنوك أو في الإدارات الرئيسية.

وأضاف أن هذه الحملة تأتي أيضاً لدعم جهود وزارة الصحة وتخفيف الأعباء عنها من خلال تخصيص مركز مجهز بالكامل في جمعية البنوك لإعطاء المطعوم. وثمن السالم دور المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات ووزارة الصحة لتعاونهما في توفير المطاعيم والكوادر المؤهلة لغايات إعطاء المطاعيم في مركز جمعية البنوك.

من جانبه، قال مدير عام جمعية البنوك، الدكتور ماهر المحروق، إن الإعداد لهذه الحملة بدأ منذ شهر أيار الماضي، حيث تم عقد مجموعة من الاجتماعات المكثفة مع المعنيين في المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات ووزارة الصحة والبنك المركزي الأردني.

وبين أن الجمعية تواصلت مع البنوك الأعضاء لحصر أعداد الموظفين فيها ممن لم يتلقوا المطعوم، ومن ثم جرى العمل على تجهيز قوائم بأسماء الموظفين المستهدفين في البنوك، وتحديد مواعيد إعطاء الجرعة الأولى على مدار ثلاثة أسابيع تبدأ اعتباراً من اليوم الثلاثاء الأول من حزيران وتنتهي يوم الأحد الموافق 20 حزيران، ليبدأ بعدها مباشرة إعطاء الجرعة الثانية وحسب الترتيبات نفسها.

ويتجاوز عدد العاملين في القطاع المصرفي الـ 21 ألف موظف وموظفة، موزعين على 23 بنكا وبعدد فروع يزيد على 927 فرعا منتشرة في المملكة.

جمعية البنوك توسع حملتها للتطعيم ضد كورونا لتشمل الشركات المالية

أعلنت جمعية البنوك، عن توسيع حملتها لإعطاء اللقاح المضاد لفيروس كورونا لتشمل العاملين في الشركات المالية في الأردن.

وقالت الجمعية في بيان صحفي بتاريخ 14 حزيران 2021 أن الحملة تستهدف فئات جديدة، وهي الأيدي العاملة في شركات الدفع الالكتروني، وشركات الصرافة، وشركات التمويل الأصغر، والتي يناهز عددها 60 شركة.

ولفتت الجمعية إلى أن الكشوفات والقوائم لديها، تظهر بأن العاملين المستهدفين في شركات القطاع المالي المذكورة، يتجاوز عددهم 3150 موظفاً وموظفة. وقال مدير عام "جمعية البنوك" الدكتور ماهر المحروق، إن قرار شمول شركات القطاع المالي ضمن حملة الجمعية للتطعيم، يأتي انطلاقاً من المسؤولية المجتمعية للجمعية، وحرصها على مساندة باقي مؤسسات القطاع المالي في المملكة.

وأكد أن هذه الجهود تصب في تحقيق التطلعات في الوصول إلى صيفٍ آمن، من خلال تحصين موظفي القطاع المصرفي، والقطاع المالي ككل، ضد فيروس كورونا، خصوصاً وأن القطاع المالي يتعامل مع الجمهور بشكل مباشر وواسع، وبأعدادٍ كبيرة يومياً، وهو ما يوفر حماية لزوار وعملاء مؤسسات القطاع المالي.

وأشار المحروق، إلى أن حملة الجمعية، تجري بتنسيق تام ومتواصل مع البنك المركزي، والمركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، ووزارة الصحة، موجها الشكر لتلك الجهات، على ما أبدوه من تعاون كبير مع الجمعية، ودورهم في توفير المطاعيم، والكوادر المؤهلة، لغايات إعطاء المطاعيم في مركز الجمعية.

وأعلن أن الجمعية ستبدأ بإعطاء الجرعة الثانية، لمن تلقوا الجرعة الأولى من اللقاح المضاد لكورونا في مركز الجمعية، اعتباراً من 21 حزيران الحالي، وستستمر لغاية منتصف شهر تموز المقبل.

جمعية البنوك في الاردن تدعم مبادرة التلفزيون الاردني لتحفيز المواطنين لتلقي مطعوم كورونا

أكد الدكتور ماهر المحروق مدير عام جمعية البنوك في الاردن ، أن مبادرة الجوائز المالية لمتلقي مطعوم كورونا جاءت بمبادرة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الاردني بان يكون هناك فقرة تلفزيونية تشجع المواطنين على الاقبال على اخذ مطعوم كورونا من خلال جوائز مالية، وقد استجابت الجمعية لهذه المبادرة الوطنية بالتنسيق والتشاور مع كل من المركز الوطني للامن وإدارة الازمات، وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، التلفزيون الأردني ورئاسة الوزراء.

وقد جاءت الاستجابة من البنوك لهذا المبادرة انطلاقاً من اولويات القطاع المصرفي في حماية الاقتصاد والمجتمع من اي انتكاسة اقتصادية لا قدر الله وذلك من خلال زيادة الاقبال على المطاعيم، مشيراً إلى أن تحسين الاقتصاد بمثل هذه الظروف "لا يكون إلا من خلال تحصين المجتمع بأخذ اللقاح وهو الوسيلة الوحيدة لحماية الأفراد".

وأضاف الدكتور ماهر المحروق من خلال حديثه لبرنامج "يسعد صباحك"، أن الاقتصاد والمؤسسات والأفراد عانوا كثيراً من الإغلاقات وتعليمات مواجهة الوباء، وأن رفع نسبة تلقي المطعوم من خلال المبادرات ودعمها هو ضرورة كبيرة، مؤكداً استمرار مسؤولية البنوك ووقوفها مع الوطن حتى يتجاوز هذه الأزمة.

وتتضمن مبادرة التلفزيون الأردني التي أطلقها يوم الجمعة عبر برنامج "يسعد صباحك" بالتعاون مع جمعية البنوك في الأردن، جوائز مالية لمتلقي مطعوم كورونا، يتم السحب عليها أسبوعياً بهدف تشجيع الأفراد وتحفيزهم على أخذ المطعوم لتحصين المجتمع بأخذ اللقاح.

ويشار إلى أن المرحلة الأولى من هذه الجوائز تضمنت تبرعات مالية من سبعة بنوك وهي البنك الإسلامي الأردني، والبنك الأهلي الأردني، والبنك العربي، وبنك القاهرة عمان، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل، وكابيتال بنك، والبنك العربي الإسلامي.

وشدد الدكتور المحروق في حديثه على دعم البنوك والجمعية لعودة الاقتصادي الوطني لوضعه الطبيعي وانفتاحه كاملا مع الالتزام بمعايير الصحة ومكافحة الوباء عبر الالتزام بتلقي المطاعيم.

واكد ان مشاركة ودعم البنوك والقطاع المصرفي لهذه الحملة التشجيعية الجديدة للتلفزيون الاردني "ليست الاولى ولن تكون الاخيرة"، وأنها تأتي "انطلاقا من مسؤولية البنوك المجتمعية، والتي استمرت بحملها على مدار الجائحة وفي مراحل واشكال مختلفة، في دعم الاقتصاد الوطني وتشجيع المواطنين وتشجيع المؤسسات الاقتصادية والعودة الى الحياة الطبيعية".

واشار في هذا السياق الى العديد من المبادرات التي أطلقها البنك المركزي الأردني والقطاع المصرفي لتشجيع الاعمال والاستمرار بدفع الرواتب لبعض المنشات، وغيرها من المساهمات، خلال فترة جائحة كورونا، ومنها المساهمة في صندوق همة وطن، والمبادرة الى تأجيل القروض المستحقة على العديد من الافراد والمؤسسات والشركات، وتنفيذ البرامج

وحث على تعاون الجميع لإنجاح هذه المبادرات للعودة إلى الحياة الطبيعية، و"ضرورة التزام مواطنينا واقبالهم على اخذ المطعوم لتجاوز هذه المرحلة، ولئلا نرجع اي خطوة الى الخلف على صعيد الوضع الوبائي". مشيرا الى ان ذلك ما دفع جمعية البنوك قبل أشهر لاطلاق مركز تطعيم متخصص للعاملين في القطاع المصرفي والمؤسسات المالية. لافتاً إلى أنه تم لاحقا فتح هذا المركز لكافة المواطنين لتلقي المطعوم، واستمر في العمل على مدى 6 اسابيع خلال شهري تموز واب الماضيين. واشاد في هذا السياق بدور المركز الوطني لإدارة الأزمات ووزارة الصحة على استجابتهما وتعاونهما مع الجمعية للتسهيل على أكبر عدد ممكن من موظفي القطاع المصرفي بتلقي اللقاح، لأنهم على تماس مباشر مع المواطنين.

وقد بين الدكتور ماهر المحروق مدير عام الجمعية انه سيبدأ السحب الأول على الجوائز في برنامج "يسعد صباحك" اعتباراً من الجمعة 5 تشرين الثاني، وتبلغ قيمة كل جائزة 500 دينار، ويفوز بهذه الجوائز أسبوعيا اشخاص ممن تلقوا المطعوم خلال الأسبوع الذي سبق السحب سواء أكانت الجرعة الأولى أم الثانية، وستكون المشاركة بالجوائز لجميع الحاصلين على المطعوم اعتباراً من الأسبوع المقبل.

وشكر الدكتور ماهر المحروق التلفزيون الاردني على هذه المبادرة التي تنم عن مسؤوليته التوعوية الوطنية، كما شكر البنوك التي أبدت استجابت كبيرة لهذه المبادرة وذلك ضمن مسؤوليتها الاجتماعية.

مدير عام جمعية البنوك يشارك في حفل تخريج المشاركين في ورشة عمل بناء القدرات والسلوكيات الريادية بتنظيم من مركز تطوير الاعمال

شارك مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور ماهر المحروق في حفل تخريج المشاركين في ورشة عمل "بناء القدرات والسلوكيات الريادية" والتي نظمها مركز تطوير الاعمال ضمن البرنامج التدريبي الذي يعقده المركز للحصول على شهادة البرنامج الوطني للتشغيل الذاتي "انهض".

وقال مدير عام الجمعية في كلمته التي ألقاها خلال الحفل والذي التئم يوم الخميس 4 شباط في مقر المركز، بأن إطلاق برنامج انهض جاء ليعبر عن الاهتمام الملكي الكبير بالشباب والطاقات الكامنة فيهم باعتبارهم مستقبل الوطن، كما جاء على إثر اجتماعات عديدة عقدها جلالة الملك عبدالله الثاني المعظم مع مجموعة من الشباب الأردنيين من أصحاب المشاريع والأفكار التشغيلية، بهدف إيجاد حلول للتحديات التي تواجههم، وأهمها التدريب والتأهيل، وإدارة المشاريع، ودراسة الجدوى الاقتصادية والفنية، والتمويل الميسر، والتشبيك والتسويق، إلى جانب الاستقرار والاستدامة. وأضاف المحروق أنه في ضوء ذلك، جاءت توجيهات جلالة الملك للحكومة بضرورة أن يستفيد الشباب والشابات في جميع محافظات المملكة من برنامج جديد متكامل يتضمن إرشادهم مع الخبراء والفنيين والمنظومة الاقتصادية والجهات الإقراضية، وتهيئة جميع السبل لتنفيذ أفكارهم ومشاريعهم، وهو ما تمخض عن إطلاق برنامج "انهض" انسجاماً مع رؤية جلالة الملك في تمكين الشباب ومحاربة البطالة ودعم ثقافة التشغيل الذاتي.

وحول برنامج انهض بين المحروق أنه يمثل منظومة متكاملة لتقديم الدعم الفني للشباب من خلال تدريبهم وصقل مهاراتهم وتحويل أفكارهم إلى مشاريع ناجحة، وتأهيلهم للاستفادة من القروض الميسرة التي تقدمها البنوك التجارية الإسلامية المشاركة في البرنامج، وضمن تكاليف منخفضة وفترة سماح تصل إلى عام. كما يقدم البرنامج التوجيه والإرشاد للشباب خلال مرحلة تنفيذ المشاريع، والتنسيق بينهم وبين الخبراء والفنيين، والمنظومة الاقتصادية بهدف تحقيق الاستدامة والاستقرار، وتسويق الخدمات والمنتجات.

وتطرق المحروق في كلمته لجانب مهم في برنامج انهض وهو الحصول على التمويل، مبيناً أن نوع وطبيعة المشروع والفكرة الكامنة ورائه هي المحدد الأساسي لنجاحه أو عدمه، وبالتالي هي المحدد لقدرته على الوصول إلى التمويل. فكلما كان المشروع متميزاً ورياديا وذو جدوى اقتصادية كلما زاد ذلك من فرص نجاحه وبالتالي أصبح من السهل الحصول على التمويل اللازم له. ودعا المحروق الخريجين للابتعاد عن الأفكار التقليدية وذات الجدوى المنخفضة، والتوجه نحو التفكير الريادي والبحث عن الأفكار القابلة للتطبيق والتي يمكن تحويلها لمشاريع ناجحة، خصوصاً وأن برنامج انهض يمثل فرصة كبيرة متاحة للشباب الريادي والواعد ولا بد من استغلالها بالشكل الأمثل.

مالية الأعيان تلتقي مدير عام جمعية البنوك

التقت اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأعيان برئاسة العين جمال الصرايرة، مع مدير عام جمعية البنوك الدكتور ماهر المحروق وذلك بتاريخ 8 شباط 2021. حيث استعرض المحروق خلال اللقاء أهم مؤشرات القطاع المصرفي الأردني، مبينًا أن موجودات البنوك في الأردن نمت بنسبة 5.3% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2020 لتصل إلى 56.5 مليار دينار، وأن الودائع لدى البنوك في الأردن نمت بنسبة 3.1% لتصل إلى 36.4 مليار دينار.

وبين أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك ارتفعت بنسبة 6.1% لتصل إلى 28.7 مليار دينار في نهاية تشرين الثاني 2020، مؤكداً بأن التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص تشكل أكثر من 91% من إجمالي التسهيلات. وأكد المحروق أن أسعار الفوائد لدى البنوك شهدت انخفاضاً ملحوظاً خلال عام 2020، وهذا يشمل أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية وأسعار الفائدة على سندات الخزينة.

وذكر أنه على الرغم من جائحة كورونا وتأثيراتها الواضحة على الاقتصاد الأردني ومختلف القطاعات، إلا أن مؤشرات المتانة المالية للبنوك تؤكد على سلامة وقوة القطاع المصرفي وقدرته على التعامل مع تداعيات الجائحة دون تأثير يذكر على تلك المؤشرات، حيث بلغت نسبة كفاية راس المال 17.9% في النصف الأول 2020، وبلغت نسبة السيولة 129%، فيما بلغت نسبة الديون غير العاملة 5.4%. وعرض المحروق أداء القطاع المصرفي خلال جائحة كورونا، مبيناً أن البنوك قامت بضخ تمويل إضافي في الاقتصاد عبر رفع التسهيلات الائتمانية الممنوحة بقيمة 1641 مليون دينار خلال 11 شهراً الأولى من عام 2020.

وقامت البنوك أيضاً بتنفيذ برنامج البنك المركزي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم منح 450 مليون دينار استفاد منها 4922 شركة صغيرة ومتوسطة، منها 178 مليون دينار لتمويل رواتب أكثر من 84 ألف موظف وتمديد فترة السماح للمستفيدين من هذا البرنامج حتى نهاية عام 2021، وتم منح 237 مليون دينار من خلال برنامج البنك المركزي لدعم وتمويل القطاعات الاقتصادية استفاد منها 271 شركة، وتم تخصيص 61 مليون دينار منها لتمويل رواتب أكثر من 47 ألف موظف.

وقامت البنوك، بحسب المحروق، بتخفيض أسعار الفوائد على التسهيلات القائمة اعتباراً من شهر أيار 2020، وبمقدار 150 نقطة أساس على تسهيلات الأفراد وعملاء التجزئة والشركات الصغرى والمتوسطة، حيث استفاد من هذا التخفيض أكثر من 400 ألف عميل، الامر الذي كان له أثر إيجابي ملموس على كافة شرائح المجتمع، وسارعت بتأجيل أقساط قروض الافراد وبلغت قيمة الأقساط التي تم تأجيلها حوالي 800 مليون دينار خلال العشرة أشهر الأولى من عام 2020. ولفت إلى أن البنوك عملت على إعادة هيكلة وجدولة تسهيلات الشركات التي تأثرت بتداعيات الجائحة وبقيمة تجاوزت 3 مليار دينار، كما أنها مَوّلت الخزينة الأردنية بأكثر من 2.2 مليار دينار من خلال الاكتتاب في السندات الحكومية.

وفيما يتعلق بأهم ملاحظات جمعية البنوك على موازنة عام 2020، فقد بين المحروق تدني معدلات النمو المتوقعة للعام 2021، مشيراً إلى أن توقعات البنك الدولي تبين نمو متوقع بحدود 1.8% في حين أن الحكومة افترضت بأن النمو بحدود 2.5%. وأشار المحروق إلى أن تقديرات ضريبة الدخل والارباح للعام 2021 مبالغ فيها نسبياً، ويتوقع أن تكون التحصيلات الفعلية في عام 2021 أكثر انخفاضاً بسبب أثر الجائحة على أرباح الشركات والأفراد والذي سيظهر في عام 2021.

وقال المحروق إن الارتفاع في معدل نمو النفقات العامة بلغ 6%، حيث شهدت النفقات الجارية نموا بمقدار 4% في حين شهدت النفقات الرأسمالية نموا يصل الى حوالي 24.5%، ومع ذلك ما زالت غير كافية لإحداث نمو حقيقي، كما أن النفقات الرأسمالية تتضمن في معظمها نفقات تعتبر جارية وليست رأسمالية مثل تعويضات عاملين وإعانات ومنح غيرها.

وعلى صعيد موازنة التمويل للسنة 2021 والتي تظهر أن مصادر التمويل تعتمد بنسبة 80% على مصادر داخلية، سيقابلها تسديدات او استخدامات داخليه ما نسبته 59%، وعليه فإن صافي الزيادة المتوقعة في الدين العام للسنة 2021 ستكون حوالي 2467.3 مليون دينار، سيكون منها 1598.3 مليون دينار صافي اقتراض داخلي جديد، والمبلغ المتبقي 869 مليون دينار هو صافي الاقتراض الخارجي الجديد. وستستخدم هذه المبالغ لسداد عجز الموازنة البالغ 2055 مليون دينار، إضافة لسداد التزامات أخرى بمبلغ 412 مليون دينار.

وفي هذا الإطار، أشار المحروق إلى أن السيولة الفائضة لدى الجهاز المصرفي بلغت بتاريخ 4 شباط 2021، حوالي 2.585 مليار دينار. وإذا أخذ بعين الاعتبار النمو الطبيعي في الودائع خلال هذا العام بحوالي 3-4% كما في العامين السابقين، فهذا يعني أن الزيادة في الودائع ستتراوح بين 1 مليار و1.5 مليار دينار.

وبين أن هناك تسديدات لأقساط التسهيلات الممنوحة مسبقاً والتي تستحق خلال عام 2021، وإذا ما أخذ بعين الاعتبار جميع النقاط السابقة، فهذا يعني امتلاك البنوك لسيولة فائضة كبيرة تزيد بكثير عن متطلبات تمويل الخزينة (1.6 مليار حسب موازنة التمويل لعام 2021)، وتمويل النمو في التسهيلات الائتمانية (بلغ النمو حتى شهر تشرين ثاني 2020 حوالي 6.1% وهو ما يعادل 1640 مليون دينار).

مدير عام جمعية البنوك يحاضر في جلسة حول "الشباب والمرأة في القطاع المصرفي الأردني

نظم مركز دراسات المرأة في المجتمع بالجامعة الهاشمية جلسة حول "الشباب والمرأة في القطاع المصرفي الأردني" والتي حاضر فيها الدكتور ماهر المحروق مدير جمعية البنوك في الأردن، وذلك عبر منصة ميكروسوفت تيمز يوم الأربعاء الموافق 5 أيار 2021.

وأدار الجلسة والنقاش مديرة المركز الدكتورة هديل المعايطة، وحضر الجلسة التي امتدت لغاية ساعة وربع أكثر من 90 مشاركاً ومشاركة من طلبة الجامعة الهاشمية وأعضاء هيئتها التدريسية.

واستعرض المحروق خلال كلمته في الجلسة أهم المؤشرات المصرفية المتعلقة بالقطاع المصرفي الأردني مشيراً إلى أن عدد البنوك في الأردن يبلغ 23 بنكاً موزعة إلى 13 بنكاً تجارياً أردنياً، و4 بنوك إسلامية، و6 بنوك تجارية أجنبية.

وبين أن شبكة الفروع لهذه البنوك تزيد عن 862 فرعاً و76 مكتباً منتشرة في كافة أنحاء المملكة، إضافة لأكثر من 2038 جهاز صراف آلي.

وقال المحروق أن المؤشرات الرئيسية للبنوك شهدت نمواً لافتاً، مبينا أن حجم موجودات البنوك بلغ 57.4 مليار دينار في نهاية شهر شباط، فيما بلغ إجمالي الودائع 37.3 مليار دينار، وبلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك 29.2 مليار دينار.

وأضاف الدكتور المحروق أن مقارنة قيم هذه المؤشرات مع حجم الاقتصاد الأردني تبين عمق القطاع المصرفي الأردني وأهميته الكبرة للاقتصاد، إذا تشكل موجودات البنوك 185% من الناتج المحلي الإجمالي، وتشكل الودائع 120% من الناتج، فيما تشكل التسهيلات الممنوحة من البنوك 94% من الناتج المحلي الإجمالي.

واستعرض أهم مؤشرات المتانة المالية للبنوك مؤكداً على ارتفاع نسب كفاية رأس المال ونسب السيولة، فيما كانت نسب الديون غير العاملة منخفضة وضمن المستويات الآمنة.

وفيما يخص التوزيع الجندري للعاملين في البنوك، أكد الدكتور المحروق أن هناك تطور مستمر في نسبة المشاركة بين الجنسين في القطاع المصرفي الأردني لتكون من أعلى النسب في القطاعات الاقتصادية الأردنية، لترتفع نسبة الإناث العاملات في القطاع المصرفي الأردني من حوالي 30% عام 2004 إلى ما يقارب 35.5% عام 2019.

وحول الفئة العمرية للعاملين في البنوك بين المحروق أن نسبة العاملين الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة شكلت حوالي 7.3% من إجمالي عدد الموظفين بنهاية عام 2019، منهم 3.3% إناث و4.0% ذكور. بينما بلغت نسبة العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين 25 سنة و39 حوالي 68.5% منهم 25.8% من النساء، لتكون بذلك نسبة العاملين الذين تقل أعمارهم عن 40 عاماً وهم فئة الشباب النسبة الأكبر من إجمالي عدد العاملين.

أما نسبة العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين 40 سنة و59 سنة ما نسبته 23.8% منهم 6.3% من النساء، كما شكلت نسبة العاملين الذين تتجاوز أعمارهم 60 عاماً وما زالوا على رأس عملهم 0.4% من إجمالي عدد العاملين في البنوك.

وأكد الدكتور المحروق على وجود العديد من فرص التطور للشباب والمرأة في البنوك، حيث تقوم البنوك بالاهتمام بتأهيل وتطوير كوادرها، وذلك من خلال عقد برامج تدريب للموظفين الجدد تهدف إلى منح الموظفين نظرة شمولية عن العمل المصرفي.

وأضاف أنه وبهدف الاستمرار بتحسين مهارات موظفي البنوك وتطوير قدراتهم وكفاءتهم تنظم البنوك العاملة في الأردن سنوياً عدداً من الدورات التدريبية لموظفيها، حيث بلغ عدد من تلقوا دورات تدريبة من الذكور 33259 موظف في حين بلغ عدد من تلقوا دورات تدريبية من الإناث 17955 موظفة وذلك خلال عام 2019.

وبين مدير عام الجمعية بأن البنوك لديها العديد من العوامل ونقاط الجذب التي تشجع الشباب والمرأة بالانخراط بالعمل المصرفي، مشيراً إلى أن البنوك توفر لموظفيها مزايا عديدة مثل رواتب وحوافز منافسة لباقي القطاعات، واستقرار وظيفي، وفرص لتأهيل وتطوير الموظفين، وتحفيز الموظفين على الإبداع، والتزام البنوك بقوانين وأنظمة العمل التي تحفظ حقوق الموظفين بمن فيهم المرأة، ووجود أنظمة داخلية لدى البنوك تضمن تكافؤ الفرص والعدالة بين الجنسين.

وشدد على أن بيئة العمل المصرفي تتميز بأنها بيئة عمل لائقة ومزودة بجميع الاحتياجات التي توفر للمرأة والشباب سبل الراحة.

وأضاف الدكتور المحروق بأن البنوك تسعى لتوظيف حملة الشهادات العلمية وذوي الاختصاصات المناسبة للشواغر الموجودة لدى البنوك بالإضافة الى الكفاءات المؤهلة والقابلين للتطور والتقدم لتضمن اختيار الشخص الأنسب للمكان المناسب.

ولفت الى أن البنوك تتطلب موظفين من مختلف مستويات الخبرة، وتتطلب أن يتوافر فيها المؤهل المطلوب والقابلية للتطور والتعلم، ومهارات التواصل، واللباقة، وغيرها.

وأكد المحروق أهمية أن يقوم الشباب والشابات الراغبين بالعمل لدى البنوك بالسعي دوما لتطوير مهاراتهم العلمية والعملية ومهارات التعامل مع الآخرين، وان يكونوا طموحين ولديهم رغبة بالتطور والتعلم، بالإضافة الى الالتزام بأخلاقيات العمل.

وشدد على أهمية مواكبة التطور الحاصل في مختلف ميادين العمل المصرفي وبشكلٍ مستمر وخصوصاً في ظل التطورات المتسارعة في هذا المجال، والتطورات الرقابية والإشرافية، والتطورات في الممارسات المصرفية، وما شهدناه مؤخرا من ظهور العديد من المفاهيم ومن ضمنها الأمن السيبراني والتكنولوجيا المالية (الفنتك) والخدمات المصرفية الرقمية.

مدير عام الجمعية في تصريح لصحيفة الرأي: المتانة المالية للبنوك تؤكد سلامة القطاع المصرفي

أكد مدير جمعية البنوك في الأردن الدكتور ماهر المحروق، أن مؤشرات المتانة المالية للبنوك تؤكد على سلامة وقوة القطاع المصرفي وقدرته على التعامل مع تداعيات الجائحة.

وأشار إلى ان نسبة كفاية راس المال بلغت 17,93 بالمئة في النصف الأول من عام 2020، فيما وصلت نسبة السيولة 129 بالمئة، نسبة الديون غير العاملة 5ر4 بالمئة.

وبين المحروق في تصريح لصحيفة الرأي ان نسبة التغطية مرتفعة وان المخصصات تغطي 68% من الديون غير العاملة، لافتا الى ان الجزء غير المغطى لا يشكل سوى 7.3% من حقوق مساهمي البنوك.

وبين أن انخفاض مؤشرات الربحية للبنوك ناتج عن تأثير وتداعيات الجائحة على الاقتصاد، مشيرا الى صافي الربح بعد الضريبة في النصف الأول من العام الماضي بلغ 165.4 مليون دينار.

وأشار الى أن توقعات ارتفاع نسب التعثر وما قابله من قيام البنوك بزيادة المخصصات لمواجهة أي تعثر محتمل من المخصصات الإضافية، منوها ان هذه الزيادة التي تدعم قدرة البنوك على امتصاص أي زيادة في الديون غير العاملة وهو ما يساعد في تعزيز الثقة في القطاع المصرفي الأردني.

وقال المحروق ان التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم شكلت نسبة 91.2% من إجمالي التسهيلات الائتمانية.

وأكد المحروق على دور القطاع المصرفي الأردني خلال جائحة كورونا من خلال إجراءات تضمنت ضخ تمويل إضافي في الاقتصاد وتأجيل أقساط قروض الأفراد وتنفيذا برامج وتوجهات البنك المركزي بتمديد فترة السماح وخفض أسعار الفائدة على القروض، ولاحظ ان هذه الإجراءات شملت هيكلة وجدولة قروض القطاعات المتضررة.

وقال ان قوة البنوك تصب في قوة الاقتصاد والمساهمة في الحفاظ على استمرارية عمل الاقتصاد ودعم المسؤولية المجتمعية للبنوك، مؤكدا مساهمة القطاع المصرفي في الاستقرار المالي والنقدي، لافتا الى ان البنوك تملك بنية تكنولوجية متطورة وآمنة للبنوك.

وذكر المحروق أن مؤشرات العمق المالي للقطاع المصرفي تظهر الحجم الكبير نسبياً للقطاع المصرفي بالمقارنة مع الاقتصاد الأردني.

وأضاف هذا الأمر ما يعكس عمق القطاع المصرفي وأهميته النسبية الكبيرة

ولفت الى ان هذه المؤشرات تظهر بحسب إجمالي موجودات البنوك إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي الودائع لدى البنوك بالنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يخص توزيع الودائع حسب نوع العملة قال ان المؤشرات تظهر استقرارا واضحا في نسبة الودائع بالعملات الأجنبية خلال شهر كانون الثاني من عام 2021 مقارنةً مع نهاية عام 2020، ما يعني عدم حدوث أي عمليات دولرة ذات أهمية.

هـ- الفعاليات والأنشطة التدريبية

عقدت جمعية البنوك في الأردن خلال عام 2021 مجموعة من الفعاليات والأنشطة التدريبية والتي تستهدف تعزيز وتطوير الموارد البشرية في البنوك الأعضاء ورفع كفاءتها، وإكسابها المعارف والمعلومات المتعلقة بمختلف التطورات والمستجدات في المجالات ذات العلاقة بالعمل المصرفي. وفيما يلي نستعرض أهم الفعاليات والأنشطة التدريبية للجمعية خلال عام 2021:

1. الدورات التدريبية:

دورة تدريبية للقضاة بالتعاون مع المعهد القضائي الأردني

عقدت جمعية البنوك في الأردن وبالتعاون مع المعهد القضائي الأردني دورة تدريبية للقضاة في إقليمي الوسط والجنوب حيث شارك في هذه الدورة عدد 13 قاضيا من إقليم الوسط والشمال والجنوب، وقد حاضر في هذه الدورة مدربين متخصصين في العمل المصرفي والقضائي.

ويأتي عقد هذه الدورة تنفيذا لمذكرة التفاهم التي تم توقيعها ما بين جمعية البنوك في الاردن والمعهد القضائي الأردني بتاريخ 2019/6/20 ولمدة ثلاث سنوات، بهدف تقديم التدريب المتخصص للقضاة واطلاعهم على أحدث العلوم والعمليات المصرفية وتمكينهم من تسهيل إجراءات التقاضي والبت في القضايا المنظورة.

2. ورش العمل

ورشة عمل حول الإطار القانوني والتنظيمي للشهادة المشفوعة بالقسم أمام الكاتب العدل

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع المجلس القضائي الأردني / الأمانة العامة ورشة عمل بعنوان "الإطار القانوني والتنظيمي للشهادة المشفوعة بالقسم أمام الكاتب العدل" وذلك يوم الخميس الموافق 6 أيار عبر تقنية الاتصال المرئي. (Zoom)

وهدفت الورشة لتوضيح الجوانب القانونية والتنظيمية لاستخدام الشهادة المشفوعة بالقسم أمام الكاتب العدل وبيان أهميتها وما توفره من ميزات تتعلق بتوفير الوقت والجهد وتقصير مدة التقاضي.

ويشير المفهوم القانوني للشهادة المشفوعة بالقسم إلى إعطاء الحق للخصوم في الدعاوى المنظورة أمام القضاء في حال كان من ضمن بيناتهم (شهادة الشهود) أن يقوموا بتقديم شهادة خطية من الشاهد / الشهود منظمة أمام كاتب العدل تتضمن تفاصيل الشهادة وذلك عوضاً عن حضور الشاهد / الشهود للإدلاء بالشهادة أمام المحكمة. حيث أن تقديم الشهادة المشفوعة بالقسم للشهود في الدعاوى المنظورة أمام القضاء عوضاً عن حضورهم للإدلاء بالشهادة أمام المحكمة من شأنه تسريع إجراءات التقاضي وتبسيطها، نظراً لأن ذلك يختصر عدد الجلسات التي يدلي بها الشهود بشهادتهم وعدد الجلسات التي تؤجل لعدم حضور الشهود، إضافة لاختصار الوقت الذي يستغرقه دعوة الشهود وتبليغهم.

وافتتح الورشة الدكتور ماهر المحروق مدير عام جمعية البنوك، وحاضر فيها القاضي السيد علاء مدانات مدير وحدة الاتصال والإعلام لدى الأمانة العامة للمجلس القضائي، والقاضي السيدة دانا ساغة رئيس قسم التطوير المؤسسي، وشارك في الورشة عدد كبير من المدراء والمسؤولين القانونيين في الدوائر القانونية في البنوك.

ورشة عمل لموظفي القطاع المصرفي حول إدارة الأمن السيبراني

عقدت جمعية البنوك في الأردن بتاريخ 16 آب 2021 ورشة عمل عن بعد عبر تقنية الاتصال المرئي Zoom حول إدارة الامن السيبراني والتي حاضر فيها الخبير المصرفي المتخصص في شؤون حوكمة وإدارة المخاطر وأمن المعلومات والرقابة والتدقيق السيد نادر قاحوش، وشارك فيها عدد كبير من موظفي القطاع المصرفي والبنك المركزي الأردني.

وتنبع أهمية عقد تلك الورشة من أهمية موضوع الأمن السيبراني على المستوى المحلي والدولي، من خلال متطلبات الحماية والضوابط الواجب توفيرها على المستوى الفردي من خلال حماية البيانات الشخصية والصور والملفات والحسابات الشخصية وكلمات المرور والحسابات البنكية للأفراد، وعلى مستوى الشركات والمؤسسات، من خلال حماية الأصول الإلكترونية والبيانات والمعلومات وبيانات الموظفين والمواقع الإلكترونية والبرمجيات والبنية التحتية الإلكترونية العاملة لديها، وعلى مستوى الدولة عن طريق حماية أمنها الإلكتروني وحماية الأنظمة المالية والاقتصادية والعسكرية من الهجمات الإلكترونية والقرصنة والتعطيل.

وناقشت الورشة ماهية الأمن السيبراني ومحاوره، بالإضافة الى الحديث حول إدارة مخاطره، وآليات المراقبة والتقييم وبناء سجلات مخاطر الأمن السيبراني، وتقييم مستوى النضوج والتدقيق والرقابة على مواضيع الأمن السيبراني، كما تم مناقشة الأطر التنظيمية والتشريعية والرقابية العالمية والمحلية للأمن السيبراني. كما تطرقت الورشة لتعليمات البنك المركزي المتصلة بالأمن السيبراني والتي ليست بالجديدة ولكن تم التأكيد عليها وعلى أهمية أمن المعلومات، بهدف تطوير البيئة الإلكترونية والرقمية والمحافظة على وتعزيز أمن المعلومات بشكل عام والأمن السيبراني بشكل خاص.

وبينت الورشة أن أهمية موضوع الأمن السيبراني تأتي بسبب الثورة التكنولوجية التي دخلت على الجهاز المصرفي والهاتف النقال وشبكات الكمبيوتر والإنترنت التي دخلت في التطبيقات البنكية والخدمات المصرفية. كما أن أهمية أمن المعلومات والأمن السيبراني تعتبر متطلب تشغيلي بهدف تطوير البيئة الإلكترونية والرقمية في المملكة.

وتم خلال الورشة شرح الإطار العام للحماية من الهجمات السيبرانية مع الأخذ بعين الاعتبار لكل من المحور التكنولوجي ومحور الآليات ومحور الأفراد في المؤسسات، مع التأكيد على ضرورة تعزيز مستوى النضوج لكافة المحاور الثلاثة المذكورة بالتوازي. كما تم التطرق لأهمية خطط استمرارية العمل لدى المؤسسات

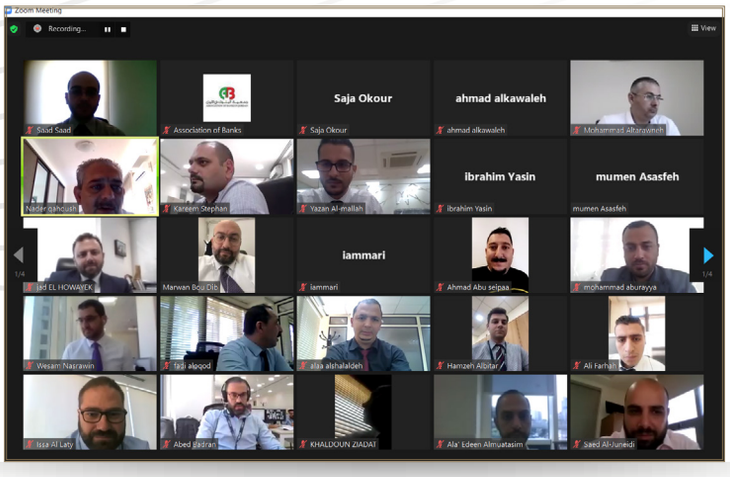

بحيث يجب أن تشتمل وتبنى على أساس سيناريوهات الاختراق والهجمات السيبرانية والتعافي منها، وأن تشتمل على إجراءات الاستجابة للحوادث ضد الهجمات السيبرانية، بحيث تضمن الاستجابة الفاعلة لمحاولات الاختراق حال حدوثها.

وأكدت الورشة أن التعاون في مجال تبادل وتشارك المعلومات حول الهجمات السيبرانية مطلوب ومهم لتمكين البنوك والمؤسسات المالية من تعزيز إجراءاتها في تقييم والاستجابة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني، مع التأكيد على أهمية نشر الوعي والتدريب المتخصص بالأمن السيبراني لدى جميع العاملين في هذه المؤسسات.

ورشة عمل بعنوان "إدارة الأمن السيبراني" لمجالس الإدارة والإدارات التنفيذية في البنوك

عقدت جمعية البنوك في الأردن ورشة عمل بعنوان "إدارة الامن السيبراني" في مقر الجمعية يوم الثلاثاء الموافق 2021/8/31، والتي شارك فيها عدد كبير من رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والمدراء العامين والمسؤولين في البنوك الأعضاء. وقد تم عقد الورشة بشكلٍ وجاهي وعبر تقنية الاتصال المرئي Zoom بنفس الوقت.

وتنبع أهمية هذه الورشة من أهمية موضوع الأمن السيبراني على المستويين المحلي والدولي، وخصوصا في ظل المنافسة التي تواجهها البنوك عالميا في تقديم الخدمات المصرفية والعمل الرقمي الذي يعتبر الأمن السيبراني من متطلباته الرئيسية.

وقد حاضر في الورشة الخبير المصرفي المتخصص في شؤون حوكمة وإدارة المخاطر وأمن المعلومات والرقابة والتدقيق السيد نادر قاحوش والذي تحدث عن ماهية الأمن السيبراني متطرقاً إلى حجم الخسائر التي منيت بها مؤسسات عالمية فاق مجموعها في سنة واحدة مثل سنة الـ 2016 حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولة مثل الدنمارك وذلك بحسب الافصاحات ودراسات المنتدى الاقتصادي الدولي. كما تطرق قاحوش إلى مسؤوليات مجالس إدارات البنوك وكذلك مسؤوليات الإدارات التنفيذية العليا فيما يتعلق بإدارة وحوكمة الأمن السيبراني وتكنولوجيا المعلومات، وذلك بحسب الممارسات العالمية المقبولة وتعليمات البنك المركزي الأردني الصادرة بهذا الشأن، وتطرق أيضاً للحديث حول إدارة المخاطر وآليات المراقبة والتقييم وبناء سجلات مخاطر الأمن السيبراني، وتقييم مستوى النضوج والتدقيق والرقابة على مواضيع الأمن السيبراني، كما قام بعرض الأطر التنظيمية والتشريعية والرقابية العالمية والمحلية للأمن السيبراني، منوها إلى ضرورة اتباع منهج تبادل وتشارك البيانات والمعلومات حول الهجوم السيبراني فيما بين البنوك، لما لذلك من أثر فعال في الحد من حجم الخسائر الممكن التعرض لها والقدرة على التصدي للهجوم السيبراني.

وأضاف قاحوش أن الحديث اليوم انتقل من الأمن السيبراني (Cybersecurity) إلى المرونة السيبرانية (Cyber Resilience) على المستوى القطاعي والمالي المحلي والدولي وليس فقط على المستوى المؤسسي، مشيراً إلى أن المرونة السيبرانية تعرف بأنها القدرة على توقع الهجوم السيبراني قبل حدوثه بالإضافة إلى القدرة على الصمود واستيعاب أثر الهجوم ومن ثم التعافي والحفاظ على ديمومة عمل المؤسسة أثناء وبعد الهجوم.

واستعرض قاحوش الآليات التي يستخدمها المخترقين سواءً كانوا أفرداً أو مؤسسات في الهجوم السيبراني، كما تطرق إلى موضوع الهجوم السيبراني المتقدم ذو الطبيعة المستمرة (APT)، منوهاً إلى أن المخترق لا يستهدف الضحية فقط على الأمد القصير، بل يتعدى ذلك إلى المدى المتوسط والبعيد، حيث قد ينتهج المخترق خطة استراتيجية بعيدة الأمد لتدمير المؤسسة من خلال زرع عناصر بشرية عميلة على هيئة مخترقين، لذلك من الحكمة بمكان عدم التقليل من أهمية إجراءات التعيين والترقية في المؤسسة بحيث تكون مبنية على أسس وضوابط تضمن النزاهة والشفافية.

وشدد قاحوش على أن موضوع المرونة السيبرانية تشمل بمحاورها كل من العنصر البشري وآليات التشغيل بالإضافة إلى تكنولوجيا المعلومات، وليس فقط الاهتمام بالجانب التقني الذي يعبر عن الأمن السيبراني (Cybersecurity).

وقد لاقت الورشة مستوىً عالٍ من التفاعل من قبل الحضور وتخللها العديد من المناقشات وتبادل الآراء، إضافة لتخصيص جزء للحضور لطرح الأسئلة والإجابة عليها من قبل المحاضر.

سلسلة ورش عمل حول "مشروع التوثيق الرقمي للمعاملات المالية المصرفية PKI"

عقدت جمعية البنوك في الأردن وبالتعاون مع وحدة الاستجابة للحوادث السيبرانية للقطاع المالي والمصرفي (FINCERT) في البنك المركزي الأردني سلسلة ورش عمل حول مشروع تشغيل منظومة إدارة مفاتيح شهادات التوثيق الالكتروني (Public Key Infrastructure) والذي يهدف الى تأمين وتوفير بنية تحتية لاستصدار شهادات المفاتيح الإلكترونية لغايات استخدامها في عمليات التحقق والتوقيع الالكتروني على المعاملات المالية والمصرفية.

وقد استهدفت هذه الورش ممثلي الدوائر القانونية في البنوك الأعضاء، وممثلي دوائر تقنية المعلومات والامن السيبراني في البنوك الأعضاء، وحاضر فيها مجموعة من الخبراء من وحدة الاستجابة للحوادث السيبرانية للقطاع المالي والمصرفي (FINCERT) في البنك المركزي الأردني.

ورشة عمل "اختبارات الأوضاع الضاغطة الشاملة" بالتعاون مع كلية فرانكفورت للتمويل والإدارة

عقدت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع كلية فرانكفورت للتمويل والإدارة ندوة الكترونية بعنوان Comprehensive Stress Testing in Financial Services وذلك بتاريخ 21 أيلول 2021. وشارك في الندوة التي عقدت عبر تقنية الاتصال المرئي عبر تطبيق Zoom، عدد كبير من مدراء وموظفي دوائر المخاطر والائتمان والدوائر ذات العلاقة من القطاع المصرفي الأردني.

وحاضر في الندوة الدكتور Joachim Bald وهو أكبر مستشار دولي في مدرسة فرانكفورت وخبير معترف به في إدارة الخزانة والمخاطر والأصول، والذي يعمل كمستشار رئيسي في مركز كفاءة مدرسة فرانكفورت وهو المدير الأكاديمي "للخبير المعتمد" في إدارة المخاطر في مدرسة فرانكفورت للتمويل والإدارة.

وناقشت الندوة الالكترونية أهمية اختبارات الأوضاع الضاغطة كأداة هامة تستخدم من قبل البنوك في قياس قدرتها على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة التي قد تواجهها، حيث تهدف اختبارات الأوضاع الضاغطة إلى تقييم الوضع المالي للبنك ضمن سيناريوهات شديدة ولكنها ممكنة الحدوث. وتعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة ذات بعد مستقبلي في تقييم المخاطر وبطرق تتجاوز الأساليب الإحصائية المبنية على معلومات تاريخية، كما تساعد هذه الاختبارات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا على فهم ظروف البنك في أوقات الأزمات. كما تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة جزءاً أساسياً من عملية إدارة المخاطر في البنوك.

وناقشت الندوة أيضاً الوسائل والمنهجيات المختلفة والمخاطر الرئيسية الواجب أخذها بعين الاعتبار في اختبارات الاوضاع الضاغطة وآلية اختيار السيناريوهات التي تجري عليها تلك الاختبارات. كما تناولت الندوة إرشادات لجنة بازل للإشراف المصرفي BCBS بخصوص برامج اختبارات الضغط الداخلية بما في ذلك ICAAP، و ILAAP، وتأثير الترابطات الائتمانية، والعلاقة مع إرشادات مخصصات التدني الصادرة عن BCBS وIFRS.

يذكر في هذا الصدد أن تنظيم الندوة يأتي كأول تعاون للجمعية مع كلية فرانكفورت وهي أحد المدارس المرموقة والرائدة عالمياً في مجال التمويل والإدارة، وهو ما يشكل باكورة للمزيد من التعاون المستقبلي بين الجهتين وخصوصاً في مجالات التدريب والاستشارات وبما يحقق أقصى فائدة ممكنة للقطاع المصرفي الأردني.

ورشة عمل "حقيبة أدوات دعم أصحاب العمل في خلق بيئة عمل خالية من العنف والتحرش" بالشراكة مع منظمة العمل الدولية

عقدت جمعية البنوك في الأردن وبالشراكة مع منظمة العمل الدولية ورشة مختصة حول ممكنات بيئة الاعمال الخالية من العنف والتحرش، حيث عقدت الورشة اعمالها في الثاني والعشرين من شهر تشرين الثاني وبحضور عدد من ممثلي القطاعين العام والخاص.

افتتحت اعمال الورشة بكلمة ترحيبية من د. ماهر المحروق مدير عام الجمعية، وكلمة حول دور المرأة الأردنية في سوق العمل وواقع الحماية من العنف والتحرش على الصعيد المحلي والدولي، قدمتها الدكتورة سلمى النمس، الأمين العام للجنة الوطنية للشؤون المرأة. كما قدمت السيدة ريم اصلان اخصائية النوع الاجتماعي في منظمة العمل الدولية ملخصا حول أهمية بيئة العمل الخالية من العنف والتحرش، واهداف الورشة ومخرجاتها المتوقعة.

وعلى صعيد متصل بين د. ماهر المحروق ان تطوير بيئة العمل الخالية من التحرش والعنف ذو ابعاد اقتصادية واجتماعية، منوها على ان البعد الاقتصادي يشمل تعزيز مساهمة المرأة الاقتصادية، ورفع الطاقة الإنتاجية لدى الشركات، وديمومة اعمالها كون العمالة هي أحد أبرز اركان الإنتاج. وتحدث المحروق عن دور الشركات في خلق هذه البيئة الممكنة لحماية الجميع من العنف والتحرش، واهمية استفادتها من البرامج والمشاريع المستجيبة للنوع الاجتماعي بشكل عام والعنف والتحرش بشكل خاص.

قدمت ورشة العمل حقيبة عامة لتقييم بيئة العمل في القطاعات المختلفة من منظور الحماية من التحرش والعنف. وتستخدم الحقيبة أدوات تقييم المخاطر كأساس تحليلي لجملة من المحاور بيئة الاعمال الداخلية للشركات. وعلى صعيد متصل: شارك الحضور آرائهم ومقترحاتهم لتطوير حقيبة الاعمال لتلائم مختلف القطاعات. كما تحدث المشاركون عن أبرز الاختلافات القطاعية وتقدم بعض القطاعات في مجال الحماية من العنف والتحرش، ففي القطاع المصرفي والذي يعتبر من أكثر القطاعات تنظيما وجذبا للعمالة تتواجد العديد من الأنظمة والتشريعات المتعلقة بحماية العاملين؛ ومن ذلك وجود ميثاق للأخلاق تلتزم البنوك في تنفيذه، ووجود التدريب للموظفين الجدد، إضافة الى التعاميم التي تتعلق بحماية العاملين في الحالات طارئة.

كما يعمل القطاع المصرفي في الفترة الحالية على برامج متقدمة من النوع الاجتماعي كرفع نسب تمثيل المرأة في المناصب القيادية. حيث يأمل الحضور ان تستفيد باقي القطاعات من تجربة القطاع المصرفي الرائدة وانعكاسها على مختلف القطاعات. ويذكر ان من اهم سمات الورشة توفيرها التنوع بسبب اختلاف قطاعات الحضور وتنوعها، ومن أبرز القطاعات التي شارك ممثليها في الورشة: القطاع المصرفي، قطاع التعليم العالي، قطاع الاتصالات، قطاع الشركات الكبرى، إضافة الى ممثلين وزارة العمل، اتحاد نقابات عمال الأردن، الجمعية الاردنية لمصدري الألبسة، معهد العناية بصحة الاسرة، والهيئة الملكية الاردنية للأفلام.

3. الملتقيات والجلسات النقاشية واللقاءات التعريفية

جلسة نقاشية حول الصكوك الإسلامية في الأردن وبالتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي

عُقدت في مقر جمعية البنوك في الأردن يوم الاثنين الموافق 2021/3/22 وبالتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي جلسة نقاشية حول الصكوك الإسلامية في الأردن، حيث هدفت الجلسة إلى مناقشة الآراء والأفكار والمقترحات حول الصكوك الإسلامية وتطبيقاتها في الأردن وآليات زيادة هذا المصدر التمويلي الهام.

وشكر مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور ماهر المحروق خلال كلمته الافتتاحية المجلس الاقتصادي والاجتماعي ممثلاً بمعالي الدكتور محمد الحلايقة على تعاونه مع الجمعية في تنظيم الجلسة، ورحب بالحضور من البنوك الإسلامية والقطاع المصرفي الأردني ومن مختلف الجهات.

وأشار المحروق في كلمته إلى أن الصكوك الإسلامية تعتبر من أدوات التمويل الإسلامي المهمة التي شهدت نمواً متسارعاً خلال العقود الأخيرة في العديد من دول العالم، لما لها من أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول باعتبارها أدوات تمويل غير تقليدية وأكثر أمناً واستقراراً، ولدورها المهم في تمويل الخزينة وتحفيز الأسواق المالية وتمويل المشروعات التنموية ومشروعات البنية التحتية. مشيراً في ذات الوقت إلى وجود الكثير من التجارب حول العالم والتي أثبتت إمكانية استخدام الصكوك في بناء مشروعات جديدة أو في توسيع مشروعات قائمة وفي مختلف المجالات وخصوصاً مشروعات البنية التحتية، مثل بناء الطرق والجسور والمباني العامة وغيرها. أما على المستوى المحلي وعلى الرغم من أن فكرة إصدار الصكوك الإسلامية تعود لثمانينيات القرن الماضي، إلا أن صدور أول قانون لصكوك التمويل الإسلامي جاء في عام 2012، وصدرت بعد ذلك الأنظمة والتعليمات التنفيذية له لتكتمل بذلك منظومة التشريعات الناظمة للصكوك الإسلامية في المملكة.

وقد أكد المحروق على الجاهزية الكبيرة التي تتمتع بها البنوك الإسلامية في الأردن لإصدار الصكوك الإسلامية، حيث قامت البنوك مسبقاً بتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي لها وبالشكل الذي يتيح لها الفرصة لإصدار الصكوك الإسلامية، وكل ما يتعلق بالصكوك من إصدار أو استثمار وبما يساهم في رفد السوق المصرفية الأردنية بأدوات تمويل جديدة تقدم حلولاً لاحتياجات المؤسسات الحكومية والشركات. كما أشار أيضاً إلى أن ارتفاع مستويات السيولة لدى البنوك الإسلامية وتعذر توظيفها في المجالات التي تلجأ لها البنوك التقليدية جعل من تكاليف هذه السيولة مرتفعة على البنوك الإسلامية، مما يعني أن توفر فرص تمويلية لاستغلال تلك السيولة من خلال الصكوك الإسلامية أمراً يصب في صالح البنوك الإسلامية وفي صالح الجهات المستفيدة من التمويل ويصب في خدمة الاقتصاد الوطني ككل. وشدد المحروق بضرورة أن تسعى الدولة الأردنية لتعزيز الاستفادة من هذا المصدر التمويلي المهم من خلال التوسع في اصدار الصكوك الاسلامية وخاصة القابلة للتداول، وتشجيع الحكومة على تمويل جزء من احتياجاتها المالية من خلال اصدار الصكوك الاسلامية.

من جانبه، أشار الدكتور محمد الحلايقة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن قطاع الصكوك أصبح من أسرع القطاعات نمواً وانتشاراً في العديد من البلدان، إضافة إلى أهمية استخدام الصّك بعدِّه أداة فاعلة في مجال التنمية والاستثمار. مبيناً بأن الاستفادة من قطاع الصكوك الإسلامية في الأردن محدود مع أهميته، موضحاً أن الاقتصاد بحاجة إلى أدوات تمويل جديدة.

وقد شارك في الجلسة ممثلين عن البنوك الإسلامية في الأردن، إضافة لمجموعة متميزة من الخبراء الاقتصاديين المهتمين في هذا المجال. وقد نوّه المشاركون في الجلسة إلى ضرورة تسليط الضوء على قطاع الصكوك لأهميته في المشاريع التنموية، إضافة إلى ضرورة إيجاد وسائل وأدوات مالية للخروج من الأزمة الاقتصادية، وتحديداً في ظل جائحة كورونا، وضرورة تعديل بعض القوانين لإزالة العقبات أمام إصدار الصكوك.

كما أشار المشاركون إلى أهمية الاستفادة من التجارب العالمية في قطاع الصكوك ودراسة تطبيقاته، وبحث الواقع التشريعي ودراسة أثره على سوق الصكوك، وأكدوا أهمية وجود جهة بيت خبرة في قطاع الصكوك تتحمل العبء لتكون عملية الاستفادة منها صحيحة، وإيجاد حلول يتفق عليها الجميع، إضافة إلى أهمية نشر الوعي والثقافة فيما يتصل بالقطاع بين المواطنين.

ملتقى الاشتمال المالي: الفرص والتحديات بالتعاون مع مركز الأردن اليوم للتنمية

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع مركز الأردن اليوم للتنمية ملتقى "الاشتمال المالي: الفرص والتحديات"، والذي يلتئم عبر تقنية الاتصال المرئي (ZOOM) على مدار يومي 6 و7 نيسان 2021، وبحضور ومشاركة عدد كبير من ممثلي البنوك الأعضاء.

وتناول الملتقى في يومه الأول عدداً من المواضيع ذات الأهمية والمتعلقة بالشمول المالي، بما فيها الإنجازات التي حققها الأردن في السير نحو تعزيز الشمول المالي، وانعكاسات الشمول المالي على النساء والشباب، وممارسات الجهات الرقابية والهيئات الإشرافية، وتأثير جائحة كورونا على الشمول المالي. كما بحث الملتقى في يومه الثاني ممكنات الخدمات المالية الرقمية، وأشكال الدفع من منظور الاشتمال المالي في عصر التكنولوجيا المالية (Fintech)، ودور التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي، وتصميم البنية التحتية المالية الرقمية.

وقال مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور ماهر المحروق في كلمة له خلال افتتاح الملتقى أن موضوع الشمول المالي أصبح أحد المواضيع الرئيسية المطروحة على طاولة الاجتماعات المالية والاقتصادية المحلية والدولية، وخصوصاً في أعقاب جائحة كورونا وما تركته من تداعيات سلبية وخاصةً على الفئات الأكثر ضعفاً.

وأضاف الدكتور المحروق أن الشمول المالي يمثل مدخلاً رئيسياً في بناء استراتيجيات التنمية الشاملة والمستدامة في مختلف دول العالم، لدوره الكبير في محاربة الفقر والبطالة، وفي زيادة الإنتاجية، وتحسين آفاق التنمية وتحسين الاستقرار المالي والاجتماعي.

وبين أن مفهوم الشمول المالي يتضمن إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع وخاصةً تلك المهمَّشة والمحرومة من ذوي الدخل المحدود والفقراء، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف.

وتطرق في كلمته إلى أهمية الموائمة بين تحقيق الشمول المالي من جهة، وبين تحقيق الاستقرار المالي، والنزاهة والشفافية، وحماية المستهلك من جهة أخرى، مشيراً أن العديد من الدراسات أثبتت صعوبة تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، إضافة لصعوبة تحقيق استمرارية في الاستقرار مالي في ظل وجود فئات محرومة من الخدمات المالية.

وأضاف الدكتور المحروق أن العلاقات المتبادلة بين الشمول المالي وبين أهداف السلطات الرقابية الأخرى والمتمثلة في الاستقرار المالي، والنزاهة والشفافية، وحماية المستهلك، أدت لظهور مصفوفة ارتباط الشمول المالي بالأهداف الأخرى والتي تسمى I-SIP Matrix (Inclusion, Stability, Integrity, Protection). حيث تهدف هذه المصفوفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من التضافر والانسجام بين الأهداف سالفة الذكر وبما يحقق أقصى نتائج إيجابية ممكنة.

وأكد على الأهمية الكبيرة لموضوع الشمول المالي وخصوصاً في ظل الأوضاع الراهنة وما تركته جائحة كورونا من آثار على مختلف الفئات وخصوصاً الفئات الأكثر ضعفاً مثل المرأة والشباب، كانت أحد الدوافع المهمة لعقد الملتقى ليشكل منصةً للحوار بين الجهات ذات العلاقة.

وأعرب الدكتور المحروق في ختام كلمته عن أمله بأن يحقق الملتقى أهدافه وأن يحمل في جلساته كل الفائدة للسيدات والسادة المشاركين، وأن يساهم في الخروج بتصوراتٍ وتوصياتٍ ومقترحات تساهم في تعزيز الشمول المالي في المملكة.

لقاءً تعريفياً بمركز الوساطة والتحكيم لدى اتحاد المصارف العربية

عقدت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية لقاءً تعريفياً بمركز الوساطة والتحكيم التابع لاتحاد المصارف، وذلك يوم الأربعاء الموافق 5 أيار 2021 عبر تطبيق زووم وبحضور مدراء الدوائر القانونية في البنوك الأعضاء.

واستهدف اللقاء التعريف بمركز الوساطة والتحكيم لدى اتحاد المصارف العربية، وبيان دوره وميزات اللجوء إليه للتحكيم من قبل البنوك الأردنية لحل النزاعات المصرفية التي قد تنشأ بين البنوك أو مع أي جهات أخرى.

ويأتي انعقاد هذا اللقاء في إطار التعاون القائم بين جمعية البنوك في الأردن وبين مركز الوساطة والتحكيم لدى اتحاد المصارف العربية، حيث سبق وأن وقعت جمعية البنوك في الأردن مذكرة تفاهم في نهاية العام الماضي مع مركز الوساطة والتحكيم لدى اتحاد المصارف العربية، تهدف لتعزيز أوجه التعاون والعمل المشترك بين الجمعية ومركز الوساطة، بما في ذلك قيام الجمعية بالتعريف بهذا المركز وإبراز أهميته ودوره في التحكيم بين البنوك، وتعريف البنوك بالقواعد والإجراءات المعمول بها في المركز.

وتضمنت المذكرة تعاون الفريقين لإقامة اللقاءات والمؤتمرات والدورات التدريبية والفعاليات المشتركة، مع منح الجمعية والبنوك الأعضاء فيها امتيازات وتسهيلات خاصة للمشاركة في المؤتمرات والمنتديات التي يقيمها مركز التحكيم.

وشكر أمين عام اتحاد المصارف العربية وسام فتوح خلال كلمته الافتتاحية أسرة جمعية البنوك في الأردن على دعمها ومساعدتها في عقد الاجتماع، كما شكر الحضور من مدراء الشؤون القانونية في البنوك العاملة في الأردن.

وبين فتوح أن الهدف من الجلسة هو إبراز مدى أهمية الوساطة والتحكيم في معالجة القضايا المصرفية، وبيان دور إدارات الشؤون القانونية في المصارف لحماية حقوق ومصالح المصارف والمؤسسات المالية، مشيراً أن ثقافة التحكيم أصبحت أسلوباً مهماً للبلدان التي تسعى إلى زيادة النموّ الاقتصادي، واجتذاب رؤوس الأموال، خصوصاً وأنّها أصبحت الوسيلة الفضلى لفضّ النزاعات، إذا ما توفّرت فيها عوامل السرعة والثقة والمعرفة.

وأضاف فتوح "مركز الوساطة والتحكيم لدى اتحاد المصارف العربية فتح أبوابه ليكون وسيطاً وحكماً بين المصارف، وليوفّر لهم الكثير من الوقت والمال، وليؤمّن لهم المنصّة التحكيمية الموثوقة والمتخصّصة لتسوية كافة المنازعات المصرفية، ولدينا كلّ الثقة بالمحكمين العرب لدى مركز الوساطة والتحكيم المعتمدين دولياً الذين سيؤمّنون العدالة وإحقاق الحقّ".

وبين أن مركز الوساطة والتحكيم هو في طور انطلاقته الفعلية ويحصل على الملفات التحكيمية الخاصة بالمصارف العربية من خلال جمعيات واتحادات المصارف في الدول العربية ليكونوا أساس هذا المركز وشركائه في إنجاح الثقافة التحكيمية بين المصارف، مبيناً أن الاتحاد وقع عقود شراكة مع جمعية البنوك في الأردن واتحاد مصارف الكويت واتحاد بنوك مصر، وأن العمل جاري على توقيع عقود شراكة مع باقي الجمعيات المصرفية العربية.

من جانبه شكر مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور ماهر المحروق اتحاد المصارف العربية لدوره المميز وتعاونه المستمر مع جمعية البنوك في الأردن والحرص على النهوض بالقطاع المصرفي العربي وتطوير أداءه، كما شكر ممثلي البنوك الأعضاء المشاركين في اللقاء. وبين المحروق أن أهداف جمعية البنوك تتمحور حول الارتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به من خلال رعاية مصالح البنوك الأعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقاً لمنفعتهم المشتركة، وتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وتحديثها، وترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه، وإتباع نظم وإجراءات موحدة لهذه الغاية.

وبين أن الجمعية عملت خلال مسيرتها الطويلة التي تجاوزت أربعون عاماً على تحقيق هذه الأهداف سواء بصورة منفردة أو بالتعاون مع جهات محلية وإقليمية أو دولية ومنها اتحاد المصارف العربية والذي يأتي في مقدمة المؤسسات الشريكة. وأضاف المحروق أن إقامة مركز تحكيم بين البنوك يعد واحداً من أبرز المهام والصلاحيات التي حددها نظام جمعية البنوك.

وقال المحروق أنه نظراً لما يوفره التحكيم من وسائل بديلة لحل النزاعات المصرفية بين البنوك وعلى المستوى الإقليمي والدولي، فقد قامت جمعية البنوك في نهاية العام المنصرم بتوقيع اتفاقية تعاون مع مركز الوساطة والتحكيم لدى اتحاد المصارف العربية تهدف إلى إبراز أهمية هذا المركز ودوره في التحكيم بين البنوك وإحاطة

البنوك بالقواعد والإجراءات المعمول بها لدى هذا المركز.

وأضاف أن اللقاء التعريفي يأتي ترجمةً لما تم التفاهم الاتفاق عليه في هذه الاتفاقية وترسيخاً للتعاون القائم بين جمعية البنوك واتحاد المصارف العربية ممثلاً بمركز الوساطة والتحكيم.

وقال المحروق أن هدف الاجتماع هو تعريف الحضور بدور هذا المركز في عمليات الوساطة والتحكيم في القضايا المصرفية، إضافة إلى الامتيازات التي يقدمها للبنوك الأردنية في هذا المجال، متمنياً أن يكون للقاء أثر إيجابي في تعريف الحضور بدور هذا المركز في تسوية النزعات بالإضافة إلى قواعد وإجراءات التحكيم المعتمدة لديه.

يشار، في هذا الصدد، إلى أن الصيغة القانونية النهائية لمركز التحكيم والوساطة أقرت على هامش اجتماع مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية رقم (104) الذي التأم في بيروت بتاريخ 2017/11/23، وتم إطلاق عمل المركز من مقر جامعة الدول العربية في القاهرة بتاريخ 2019/9/17.

ويعد مركز الوساطة والتحكيم لدى اتحاد المصارف العربية مركزاً متخصصاً في تأمين الوسائل البديلة لحل النزاعات المصرفية بين البنوك في الدول العربية والعالم، ويعمل على تسوية المنازعات المحلية والدولية كافة في إطار متميز للسرعة والفعالية وبتوفير الحيادية والعدالة بين المتخاصمين.

ويعمل المركز وفقاً لإجراءات وقواعد الاونسيترال العالمية للتحكيم المعتمدة دولياً، ويوفر قائمة واسعة من كبار المحكمين المعتمدين دولياً والذين يبلغ عددهم حالياً 31 محكماً دولياً، وهو على جهوزية تامة لاستقبال طلبات التحكيم كافة من البنوك.

جلسة حوارية حول البرنامج الوطني للتشغيل الذاتي "انهض"

عقدت في مقر جمعية البنوك في الأردن يوم الاثنين 6 كانون الأول 2021 الجلسة الحوارية الخاصة بالبرنامج الوطني للتشغيل الذاتي "انهض"، وذلك بحضور ممثلي البنوك التجارية والإسلامية المشاركة في البرنامج والشركاء من مركز تطوير الأعمال والبنك المركزي الأردني والشركة الأردنية لضمان القروض وجمعية البنوك في الأردن. حيث ناقشت الجلسة نتائج البرنامج منذ إطلاقه في أيلول/2019 والإنجازات التي حققها، إلى جانب استعراض الحيثيات المتعلقة بسير عمل البرنامج والتحديات والمعيقات التي تواجه البنوك في تنفيذ البرنامج والوقوف عليها، والتوصل إلى حلول عملية ومشتركة بعد المشاورات والاستماع إلى الملاحظات الواردة خلال الجلسة.

وافتتح الجلسة الحوارية الدكتور ماهر المحروق مدير عام جمعية البنوك في الأردن بالترحيب بالحضور الكريم شاكراً لهم تلبيتهم دعوة الجمعية للمشاركة والحضور. مشيراً إلى أن هذه الجلسة تأتي بعد فترة انقطاع طويلة بسبب جائحة كورونا.

واستعرض المحروق أبرز النتائج التي حققها البرنامج منذ إطلاقه، والتي جاءت على الرغم من أزمة جائحة كورونا والتداعيات التي ألقتها على الاقتصاد الأردني والقطاعات المختلفة، فقد تمكن البرنامج من تمويل 200 مشروع بقيمة قروض إجمالية بلغت 6.52 مليون دينار وبقيمة إجمالية للمشاريع بلغت 11.28 مليون دينار. كما بلغت متوسط قيمة القرض الواحد ما يقارب الـ 31 ألف دينار، وعدد فرص العمل التي يوفرها المشروع الواحد من 4-5 فرص. وقد تمكن البرنامج حتى يومنا هذا من خلق ما يقارب 1000 وظيفة توزعت على المحافظات المختلفة. وبالحديث عن المحافظات فقد حازت محافظة العاصمة على أعلى عدد مشاريع بـ 46 مشروع ومجموع قيمة قروض بلغت 2.13 مليون دينار ساهمت بتوفير 192 فرصة عمل، تلتها محافظة الكرك بمجموع 19 مشروع وبقيمة إجمالية بلغت 904 ألف دينار ساهمت بخلق 68 فرصة عمل، تلتها محافظة معان بـ 16 مشروع ومجموع قروض بلغ 625 ألف دينار ساهمت بخلق 177 فرصة عمل. ومن ثم محافظة أربد بـ 29 مشروع بمجموع 608 ألف دينار ساهمت في خلق 85 فرصة عمل. فيما توزعت باقي المشاريع على المحافظات المختلفة.

وأضاف المحروق بأن النتائج التي حققها البرنامج قد تكون مقبولة في ظل جائحة كورونا، لكن من المتوقع أن يحقق البرنامج نتائج أكثر إيجابية في المستقبل القريب، خصوصاً وأن البنوك المشاركة قد أصبح لديها المعرفة والدراية الكافية بحيثيات البرنامج، إلى جانب الدورات التدريبية والتأهيلية التي يعقدها مركز تطوير الأعمال، والجهود المتكاتفة للشركاء من البنك المركزي الأردني والشركة الأردنية لضمان القروض ومراكز تعزيز الإنتاجية "إرادة" التابعة لوزارة التخطيط.

من جهة أخرى، تحدث السيد غالب حجازي مدير عام مركز تطوير الأعمال حول نتائج البرنامج والإنجازات التي حققها منذ إطلاقه والمحافظات التي توزعت خلالها مشاريع انهض. مؤكداً على الميزة التنافسية لبرنامج انهض وقدرته على انشاء مشاريع في المناطق النائية والبعيدة عن مراكز المحافظات. واستعرض حجازي آلية سير عمل البرنامج والمراحل المختلفة التي يمر بها المتقدم من التدريب والتأهيل ودراسة الجدوى الاقتصادية، انتهاءً بالتمويل الميسر. مشيداً بذات الوقت بتعاون الشركاء ودورهم الرئيسي في إنجاح البرنامج.

وتحدث خلال الورشة الدكتور خلدون الوشاح من البنك المركزي الأردني حول برنامج انهض والفرص الواعدة التي يقدمها للشباب الأردني بتوفير فرص عمل ومحاربة البطالة، مؤكداً في ذات الوقت بأن البرنامج يحظى بدعم واهتمام متواصل من قبل البنك المركزي. من جهتها أشارت السيدة أمل جرادات من الشركة الأردنية لضمان القروض إلى توقع مزيداً من النتائج الإيجابية من البرنامج خلال الفترة القادمة وخصوصاً بتسليط الضوء على الفئات العمرية التي تتراوح من 18-24 عام.

وناقش الحضور من ممثلي البنوك التجارية والإسلامية والشركاء سبل وآليات تطوير البرنامج والنهوض به لتحقيق نتائج أكثر إيجابية خلال الفترة القادمة وتحديداً خلال العام القادم 2022، كما ناقش ممثلي البنوك أبرز المعيقات والتحديات التي تواجههم خلال تنفيذ البرنامج وخصوصاً في مرحلة التمويل، وهي المرحلة الأخيرة في البرنامج التي يخوضها المتقدم بعد التقديم والتسجيل والتدريب ودراسة الجدوى الاقتصادية.

وقد أشاد الحضور بالجلسة الحوارية التي استضافتها جمعية البنوك في الأردن مشددين على ضرورة عقد جلسات مشابهة في المستقبل القريب وذلك لمناقشة أبرز المستجدات والتطورات التي تتعلق بالبرنامج، ومراحل تنفيذه المختلفة.

لقاء حواري بعنوان "الميزة التفضيلية للقطاع البنكي "إيجاد الميزة التفضيلية للقطاع البنكي في استخدام الذكاء الاصطناعي وأدوات إدارة المستقبل"

عقدت جمعية البنوك لقاءً حواريا بتاريخ 7 كانون الأول 2021، لمناقشة كيفية "إيجاد الميزة التفضيلية للقطاع البنكي في استخدام الذكاء الاصطناعي وأدوات إدارة المستقبل".

ويهدف اللقاء الذي حضره رؤساء مجالس إدارة بنوك، ورؤساء تنفيذيون، ومدراء عامون، ومدير عام الجمعية ماهر المحروق، لتسليط الضوء على كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي وأدوات إدارة المستقبل في القطاع البنكي كي يستطيع القطاع الحفاظ على تنافسيته وعناصر قوته والإبقاء على ميزته التفضيلية وسط عالم متغير باستمرار.

واكد نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية عمار الصفدي ان البنوك سباقة دوماً لتبني الحلول التكنولوجية والرقمية في نماذج أعمالها، مشيرا إلى أن تقارير استشراف المستقبل تؤكد أن القطاع البنكي يعتبر من أهم القطاعات التي يجب أن تواكب بصفة مستمرة التغير في البيئة التكنولوجية.

ولفت إلى أن العالم شهد خلال العقد الأخير طفرةً متسارعةً في المجالات التكنولوجية والرقمية التي غيرت أسلوب الحياة وطريقة أداء الأعمال، حيث ظهرت إلى السطح مفاهيم ومصطلحات حديثة وأصبحت رائجة بسرعة كبيرة مثل "البلوك تشين" و "الفنتك" والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي وغيرها.

وقال الصفدي، إن هذا اللقاء يأتي ضمن خطة الجمعية الاستراتيجية بإدامة التواصل مع البنوك الأعضاء وتعزيز العلاقات بين البنوك وعقد اللقاءات والندوات عالية المستوى، إضافة للحرص على تسليط الضوء على مختلف التطورات والمستجدات المهمة في مجال الصناعة المصرفية.

بدوره استعرض المستشار الدولي رامي شاهين، كيفية تطوير الأنظمة المصرفية باستخدام الذكاء الاصطناعي وأدوات إدارة المستقبل، والفرق بين التحوّل الرقمي واستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مشيرا الى ان الذكاء الاصطناعي يقدم تطويرا كاملا للمنظومة وخدمات بشكل افضل وبزمن قياسي وبكلف اقل. وأشار الى الهدف من استخدام الذكاء الاصطناعي وأدوات إدارة المستقبل يكمن في توفير الكادر الذي تحتاجه المؤسسة بالإضافة لتحقيق النمو الاسي للقطاع المصرفي والمالي.

و. إصدارات جمعية البنوك خلال عام 2021

قامت جمعية البنوك في الأردن خلال عام 2021 بإصدار التقارير والدراسات التالية:

النشرة المصرفية الشهرية:

استمرت جمعية البنوك خلال عام 2021 بإصدار النشرة المصرفية الشهرية التي تتضمن أبرز المؤشرات الاقتصادية والمصرفية بطريقة عرض جديدة.

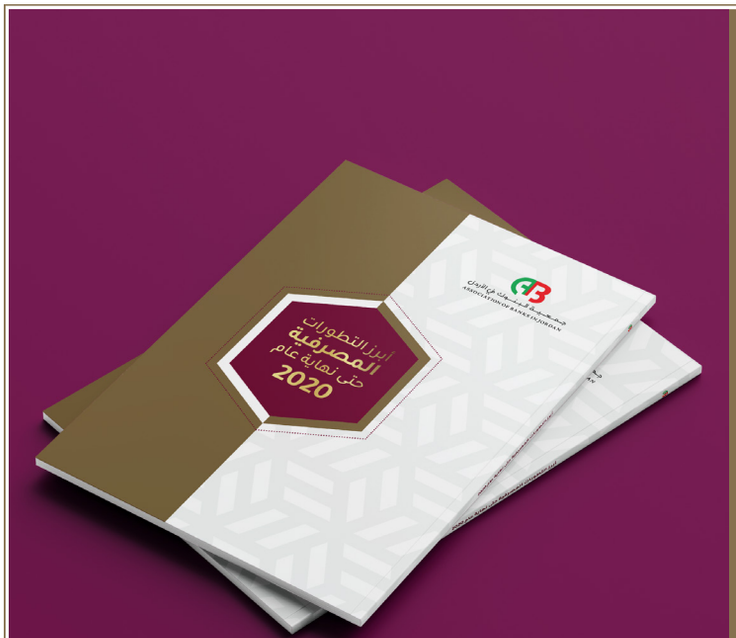

تقرير أبرز التطورات المصرفية في الأردن خلال عام 2020:

اصدرت جمعية البنوك تقرير "أبرز التطورات المصرفية في الأردن خلال عام 2020"، والذي يحتوي على مجموعة واسعة من البيانات والمعلومات والمؤشرات المصرفية التي تخص البنوك العاملة في الأردن خلال عام 2020 على المستوى الإجمالي أو على المستوى الإفرادي. وتضمن التقرير على خلاصة بأهم التطورات المصرفية الأردنية خلال عام 2020، وناقش الانتشار المصرفي للبنوك العاملة في المملكة، كما تناول أهم مؤشرات البنوك المدرجة في بورصة عمان، وسلط الضوء على موضوع تقاص الشيكات، وبحث في هيكل أسعار الفوائد في الأردن. كما تناول التقرير تحليل الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عام 2020، واستعرض أهم الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك العاملة في الأردن بإدخالها خلال العام 2020، إضافة لاستعراض بعض مؤشرات الموارد البشرية في البنوك.

التقرير السنوي الثاني والأربعين لجمعية البنوك:

أصدرت الجمعية التقرير السنوي الثاني والأربعين للجمعية عن عام 2020، والذي تضمن عرضاً للتطورات الاقتصادية على المستوى العالمي والمحلي، واستعرض أهم التطورات النقدية والمصرفية في الأردن، كما تناول أبرز نشاطات وأعمال الجمعية، إضافة للبيانات المالية للجمعية لعام 2020.

سلسلة كراسات الجمعية:

كراسة رقم (1): الاداء المقارن للبنوك العاملة في الاردن خلال عامي 2019 و2020:

اصدرت جمعية البنوك في الاردن كراسة الاداء المقارن للبنوك العاملة في الاردن خلال عامي 2019 و2020 والتي لخصت مجمل التطورات التي شهدتها البنوك في الأردن خلال عام 2020 مقارنةً مع العام السابق، بما في ذلك تطور البنود الرئيسية في قائمة المركز المالي، وأهم بنود قائمة الدخل، وأهم مقاييس الربحية، وأهم مؤشرات المتانة المالية، ومؤشرات التفرع المصرفي للبنوك في الأردن، إضافة لتطور وتوزيع الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام 2020 مقارنةً مع عام 2019.

كراسة رقم (2): " المبادئ التوجيهية العامة لتحضير الأنظمة البنكية لتوائم الانتقال من اللايبور إلى أسعار الفائدة خالية المخاطر":

اصدرت جمعية البنوك في الأردن العدد الثاني من المجلد الثاني عشر من سلسلة كراسات الجمعية والذي يأتي تحت عنوان " المبادئ التوجيهية العامة لتحضير الأنظمة البنكية لتوائم الانتقال من الليبور إلى أسعار الفائدة خالية المخاطر"، والذي أعدته مجموعة التحضير للانتقال من الليبور في جمعية البنوك. حيث يأتي إصدار هذه المبادئ التوجيهية ضمن الجهود الكبيرة التي تبذلها مجموعة العمل وعلى مدى يتجاوز الستة أشهر لدراسة مخاطر الانتقال الناجمة عن التخلي عن سعر الفائدة المرجعي LIBOR على القطاع المصرفي الأردني، ومتابعة قرارات وتوجهات مجموعات العمل والجهات الرقابية العالمية بما يخص الانتقال مع نهاية 2021 إلى سعر فائدة مرجعي بديل.

إصدارات مجلة البنوك في الأردن:

أصدرت الجمعية ثمانية اعداد من مجلة البنوك في الأردن عن العام 2021.

البنوك
في الأردن
العدد 19 المجلد 41 آب 2021
الاندماج والاستحواذ
المصرفي
في هذا العدد
جمعية البنوك تطلق حملة لإعطاء لقاح كورونا للعاملين بالقطاع المصرفي
مدير عام الشركة الأردنية لضمان القروض في حوار مع مجلة البنوك
السفاف: نمو موجودات الصندوق تتجاوز 12 مليار دينار نهاية الربع الثاني من العام 2012
آفاق اقتصادية جديدة مع أمريكا
مقابلة العدد:
استحواذ مجموعة كابيتال بنك على عمليات بنك عودة في الأردن والعراق

البنوك
في الأردن
العدد 18 المجلد 41 حزيران 2021
في هذا العدد
قضايا مصرفية:
الانتقال من اللايبور التحديات والمخاطر
مقالات وآراء:
- المنافسة والتحول الرقمي
- مؤشرات مالية ونقدية إيجابية
أخبار الجمعية:
جمعية البنوك تشارك في جلسة نقاشية عن دعم وصول المرأة إلى التمويل
فريز: يوجّه البنوك لتوفير السبل الداعمة لتمكين مشاركة المرأة في القطاع المصرفي
تمكين المرأة في القطاع المصرفي

البنوك
في الأردن
العدد 21 المجلد 41 تشرين أول 2021
مقابلة خاصة لمجلة البنوك مع مها البهو الرئيس التنفيذي للشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص
أنظمة المدفوعات في الأردن:
مواكبة مستمرة وتطور متسارع
CREDIT CARD
في هذا العدد
ملامح الخطة الاستراتيجية لجمعية البنوك
تطور المدفوعات الالكترونية وعلاقته بالنمو الاقتصادي
مذكرة تفاهم بين المركز الأردني للتصميم والتطوير وجمعية البنوك
رقمنة القطاع المصرفي

البنوك
في الأردن
العدد 20 المجلد 41 أيلول 2021
مقابلة خاصة مع الرئيس التنفيذي لشركة إدارة الاستثمارات الحكومية
مخاطر الأمن السيبراني
وأهمية تشارك البيانات للسيطرة على تلك المخاطر
في هذا العدد
جمعية البنوك تحاور اللجنة الوزارية حول أولويات عمل الحكومة 2021 - 2023
جمعية البنوك توقع مذكرة تفاهم وتعاون مع غرفة صناعة الأردن
الصكوك الإسلامية ودورها التنموي والاستثماري

البنوك
في الأردن
العدد 23 المجلد 41 كانون الثاني 2022
مقابلة العدد:
مجلة البنوك ترصد الأداء الاقتصادي للقطاعات خلال العام 2021
الذكاء الاصطناعي وأدوات إدارة المستقبل في القطاع البنكي
في هذا العدد
ومضات مصرفية في عام 2021
الصناعة المالية للبنوك بين حصافة الرقابة وكفاءة الإدارة
جمعية البنوك تعقد جلسة حوارية حول البرنامج الوطني للتشغيل الذاتي "أنهض"
الكشف عن التزييف والتزوير

البنوك
في الأردن
العدد 22 المجلد 41 كانون أول 2021
مقابلة خاصة مع وزير الاقتصاد الرقمي والريادة أحمد الهناندة
النتائج المالية للبنوك الأردنية
في الثلاثة أرباع الأولى من عام
2021
في هذا العدد
جمعية البنوك تدعم مبادرة التلقيح الأردني لتحفيز المواطنين لتلقي مطعوم كورونا
المركزي: القطاع المصرفي الأردني مستقر رغم الظروف الغير مسبوقة لكورونا
جائحة كورونا إختبار حقيقي للمتانة المصرفية

317 8802
981 777
1 270 154
880 327
838 390
1 820 168
332 433
1 602 537
603 175
1 448 502
1 456 212
1 371 339
Cash Deposit
Other Bank
Deposit

4

الفصل الرابع

البيانات المالية للجمعية وتقرير مدقق الحسابات لعام **2021**

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى السادة أعضاء جمعية البنوك في الأردن
جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول القوائم المالية

الـرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لجمعية البنوك في الاردن (الجمعية) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الجمعية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للجمعية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن الجمعية وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الاخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية و ملائمة و توفر أساساً لإبداء الرأي.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الجمعية على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية الجمعية أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للجمعية.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

ان التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة إن التدقيق الذي يجري وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائما خطأ جوهريا عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً يمكن ان يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية .

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، و كذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية ، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، و تصميم وتنفيذ اجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الراي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للجمعية.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الادارة.
- التوصل الى نتيجة حول ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة الجمعية على الاستمرار. و اذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى ايضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا اذا كانت هذه الايضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث او الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الجمعية في اعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

إرنست ويونغ / الأردن

أسامة فايز شخاترة

ترخيص رقم ١٠٧٩

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

٣ آذار ٢٠٢٢

جمعية البنوك في الأردن -(جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)
قائمة المركز المالي
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

	إيضاحات	٢٠٢١	٢٠٢٠
		دينار	دينار
الموجودات			
موجودات غير متداولة-			
ممتلكات ومعدات	٤	١ر٧٥٧ر٣١٨	١ر٨٨٠ر٦٩١
موجودات متداولة-			
ذمم وأرصدة مدينة أخرى	٥	٢٦٣ر٨٨٢	٥٧ر٣١٨
نقد وأرصدة لدى البنوك	٦	١ر٦٢٥ر٥٨٤	١ر٢١٥ر١١٧
		١ر٨٨٩ر٤٦٦	١ر٢٧٢ر٤٣٥
مجموع الموجودات		٣ر٦٤٦ر٧٨٤	٣ر١٥٣ر١٢٦
حقوق الجمعية والمطلوبات			
حقوق الجمعية -			
الوفر المتراكم		٣ر٤٠٥ر١٤٦	٣ر٠٩٨ر٩٣٥
المطلوبات -			
مطلوبات متداولة-			
مصاريف مستحقة		٧ر٩٢٥	٦ر٨٠٦
ذمم دائنة		٩ر٦١٢	٤٣ر٠١٧
أمانات للغير	٧	٢٢٤ر١٠١	٤ر٣٦٨
		٢٤١ر٦٣٨	٥٤ر١٩١
مجموع حقوق الجمعية والمطلوبات		٣ر٦٤٦ر٧٨٤	٣ر١٥٣ر١٢٦

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٢ جزءا من هذه القوائم المالية

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة)
قائمة الدخل الشامل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

	إيضاحات	٢٠٢١	٢٠٢٠
		دينـار	دينـار
الإيرادات -			
رسوم اشتراك الأعضاء		١ر٢٣٧ر٩٩٦	١ر١٢١ر٤٦١
إيراد مجلة البنوك		٤٠ر٠٨٠	٣١ر٦٥٧
إيراد دورات تدريبية وندوات وقاعات		١ر٤١٣	-
إيراد فوائد بنكية		٣٤ر٤٦٢	٥٠ر٦٩٧
أرباح إستبعاد ممتلكات ومعدات		-	٢ر١٣٢
إجمالي الإيرادات		١ر٣١٣ر٩٥١	١ر٢٠٥ر٩٤٧
المصاريف -			
مصاريف مجلة البنوك	٨	(٣٩ر٣٨٩)	(٢٨ر٨٥١)
مصاريف دورات تدريبية وندوات		(٦ر٤٠٥)	(٣٨ر٥٩٤)
مصاريف إدارية	٩	(٩٦١ر٩٤٦)	(١ر٣١٠ر٤١٨)
إجمالي المصاريف		(١ر٠٠٧ر٧٤٠)	(١ر٣٧٧ر٨٦٣)
الفائض (العجز) في الإيرادات عن المصروفات للسنة		٣٠٦ر٢١١	(١٧١ر٩١٦)
يضاف: بنود الدخل الشامل الأخرى		-	-
مجموع الدخل الشامل للسنة		٣٠٦ر٢١١	(١٧١ر٩١٦)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٢ جزءا من هذه القوائم المالية

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة)
قائمة التغيرات في حقوق الجمعية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

	الوفر المتراكم	المجموع
	دينار	دينار
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ -		
الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠٢١	٣ر٠٩٨ر٩٣٥	٣ر٠٩٨ر٩٣٥
مجموع الدخل الشامل للسنة	٣٠٦ر٢١١	٣٠٦ر٢١١
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ -	٣ر٤٠٥ر١٤٦	٣ر٤٠٥ر١٤٦

	خسائر متراكمة	المجموع
	دينار	دينار
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠-		
الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠٢٠	٣ر٢٧٠ر٨٥١	٣ر٢٧٠ر٨٥١
مجموع الدخل الشامل للسنة	(١٧١ر٩١٦)	(١٧١ر٩١٦)
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠-	٣ر٠٩٨ر٩٣٥	٣ر٠٩٨ر٩٣٥

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٢ جزءا من هذه القوائم المالية

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة)
قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

	إيضاحات	٢٠٢١	٢٠٢٠
		دينـار	دينـار
الأنشطة التشغيلية			
الفائض (العجز) في الإيرادات عن المصروفات للسنة		٣٠٦ر٢١١	(١٧١ر٩١٦)
تعديلات -			
استهلاكات	٤	١٣٧ر٤٧٣	١٠٦ر١٦١
إيراد فوائد بنكية		(٣٤ر٤٦٢)	(٥٠ر٦٩٧)
أرباح استبعاد ممتلكات ومعدات		-	(٢ر١٣٢)
مصروف مخصص تعويض نهاية الخدمة		-	٢٨ر٣٦٦
تغيرات رأس المال العامل -			
ذمم وأرصدة مدينة أخرى		(٢٠٦ر٥٦٤)	(٤٢ر٦٧٨)
مصاريف مستحقة		١ر١١٩	(٦٨٥)
ذمم دائنة		(٣٣ر٤٠٥)	(٢٠ر٢٢٧)
المدفوع من مخصص تعويض نهاية الخدمة		-	(١٠٦ر٥٤٦)
صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		١٧٠ر٣٧٢	(٢٦٠ر٣٥٤)
الأنشطة الإستثمارية			
فوائد بنكية مقبوضة		٣٤ر٤٦٢	٥٠ر٦٩٧
شراء ممتلكات ومعدات ودفعات مقدمة لموردين	٤	(١٤ر١٠٠)	(٣١٢ر١٦٦)
المتحصل من استبعاد ممتلكات ومعدات		-	٣٥ر٧٥١
صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية		٢٠ر٣٦٢	(٢٢٥ر٧١٨)
صافي الزيادة (النقص في) النقد وما في حكمه		١٩٠ر٧٣٤	(٤٨٦ر٠٧٢)
النقد وما في حكمه كما في أول كانون الثاني	٦	١ر٢١٠ر٧٤٩	١ر٦٩٦ر٨٢١
النقد وما في حكمه كما في ٣١ كانون الأول		١ر٤٠١ر٤٨٣	١ر٢١٠ر٧٤٩

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٢٢ جزءا من هذه القوائم المالية

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الأول ٢٠٢١

(١) عـام

تم تسجيل جمعية البنوك في الأردن بتاريخ ١ تشرين الأول ١٩٧٨ كجمعية عادية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي، استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ والمعدلة رقم (٩) لسنة ١٩٧١. بعد اصدار قانون البنوك رقم ٢٨ لعام ٢٠٠٠ اصبحت الجمعية مؤسسة بمقتضى احكام قانون البنوك وفقا لنص المادة (٩٥) منه، حيث أصدر مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ اذار ٢٠٠٥ نظام «جمعية البنوك «رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٥ ونشر في الجريدة الرسمية العدد ٤٧٠٧ الصادر بتاريخ ١٦ ايار ٢٠٠٥. وتهدف الجمعية إلى الإرتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به من خلال ما يلي:

١- رعاية مصالح الاعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقا لمنفعتهم المشتركة.

٢- تطوير اساليب اداء الخدمات المصرفية وتحديثها.

٣- ترسيخ مفاهيم العمل المصرفي واعرافه واتباع نظم واجراءات موحده لهذه الغاية.

(٢-١) أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير التقارير المالية الدولية، ووفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية.

إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للجمعية.

(٢-٢) التغير في السياسات المحاسبية

ان السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠، باستثناء أن الشركة قامت بتطبيق التعديلات والتفسيرات التالية ابتداءاً من ١ كانون الثاني ٢٠٢١:

المرحلة الثانية من إصلاح IBOR (سعر الفوائد المعروضة بين البنوك) -: تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٤) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦)

توفر هذه التعديلات إعفاءات مؤقتة والمتعلقة بالأثر على التقارير المالية عند استبدال المرجع المستخدم لتحديد سعر الفائدة IBOR بمرجع يعتمد على العائد شبه الخالي من المخاطر. تشمل التعديلات التطبيقات العملية التالية:

- التطبيق العملي ليتم التعامل مع التغيرات التعاقدية والتغيرات على التدفقات النقدية الناتجة عن تغير سعر الفائدة المرجعي كتغييرات في سعر الفائدة المتغير، بما يعادل الحركة على سعر الفائدة في السوق،
- تتطلب الإعفاءات من الجمعية تعديل التعريفات المستخدمة في توثيق عمليات التحوط ووصف أداة التحوط مع استمرارية علاقات التحوط للمجموعة عند استبدال المرجع المستخدم لتحديد سعر الفائدة الحالي بمرجع يعتمد على العائد الخالي من المخاطر.
- يجوز للجمعية استخدام سعر فائدة غير محدد تعاقديا، للتحوطات لمخاطر التغير في القيمة العادلة أو أسعار الفائدة في حال تم تحديد مخاطر أسعار الفائدة بشكل منفصل.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للجمعية.

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الأول ٢٠٢١

تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-١٩ بعد ٣٠ حزيران ٢٠٢١ - تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في ٢٨ أيار ٢٠٢٠ تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-١٩ - تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦). منح هذه التعديلات إعفاءات للمستأجرين من تطبيق متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) حول التعديلات المحاسبية لعقود الإيجار على تخفيضات أو تأجيلات الإيجار الناتجة بشكل مباشر عن وباء COVID-١٩. نظرًا لكونه حلاً عمليًا، قد يختار المستأجر عدم تقييم ما إذا كان تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلق بوباء COVID-١٩ والممنوحة من المؤجر يمثل تعديلًا لعقد الإيجار أم لا. يحتسب المستأجر الذي يقوم بهذا الاختيار أي تغيير في دفعات الإيجار الناتجة عن تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-١٩ بنفس الطريقة التي يحتسب بها حدوث أي تغيير وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦)، إذا لم يمثل التغيير تعديلاً لعقد الإيجار.

كان من المفترض تطبيق التعديل حتى ٣٠ حزيران ٢٠٢١، ولكن نظرًا لاستمرار تأثير وباء COVID-١٩، وبتاريخ ٣١ آذار ٢٠٢١ قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتمديد فترة التطبيق العملي إلى ٣٠ حزيران ٢٠٢٢.

تنطبق هذه التعديلات على الفترات السنوية اعتباراً من ١ نيسان ٢٠٢١.

لم تحصل الجمعية على تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-١٩، ولكن سوف تقوم الجمعية باستخدام هذا التطبيق العملي إذا أصبح قابل للتطبيق خلال فترة التطبيق المسموحة.

(٢-٣) أهم السياسات المحاسبية

ممتلكات ومعدات -

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة عند الشراء أو بالقيمة العادلة بتاريخ التبرع في حال كونها متبرع بها. يتم إستهلاك الممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت وفقاً لعمرها الإنتاجي المتوقع حسب النسب السنوية التالية:

	%
مبنى الجمعية	٢
أجهزة ومعدات	٢٠
الأثاث والديكور	١٠
سيارات	١٥

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها ويسجل قيمة التدني في قائمة الإيرادات والمصروفات.

النقد وما في حكمه -

لغرض قائمة التدفقات النقدية فإن النقد وما في حكمه يشتمل على النقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك بعد تنزيل البنوك الدائنة.

الإيرادات -

يتم تسجيل الإيرادات وفقا لنموذج الخمس خطوات من معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٥) والذي يتضمن تحديد العقد والثمن وتحديد التزام الأداء والاعتراف بالإيرادات بناءآ على تأدية التزام الأداء، حيث يتم الاعتراف بالإيرادات الاشتراكات السنوية للبنوك عند تقديم الخدمة (تجديد الاشتراك) واصدار الفاتورة في بداية السنة المالية.

مخصصات -

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الجمعية التزام (قانوني أو فعلي) ناتج عن حدث سابق، وإن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

ذمم دائنة ومستحقات -

يتم إثبات المطلوبات للمبالغ المستحقة السداد في المستقبل للبضائع أو الخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد.

تعويض نهاية الخدمة -

يتم احتساب تعويض نهاية الخدمة بموجب عقد العمل بما يعادل راتب شهر عن كل سنة بعد خصم مساهمة الجمعية في الضمان الاجتماعي.

المصاريف -

يتم الاعتراف بالمصاريف وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

ضريبة الدخل -

إن الجمعية معفاة من ضريبة الدخل حسب قانون الضريبة رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته اللاحقة.

(٣) أهم التقديرات والفرضيات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة الشركة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. إن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر أيضا على الإيرادات والمصروفات والمخصصات وبشكل خاص يتطلب من إدارة الشركة القيام بأحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ وأوقات التدفقات النقدية المستقبلية الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات في المستقبل في أوضاع وظروف تلك المخصصات.

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الأول ٢٠٢١

(٤) ممتلكات ومعدات

	أرض الجمعية	مبنى الجمعية	أجهزة ومعدات	أثاث وديكور وتحسينات	سيارات	المجموع
٢٠٢١ -						
الكلفة -						
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد كما في أول كانون الثاني	٣٢٦ر٤٧٧	١ر٧١٩ر٨٨١	٢٧٩ر٩١٧	٣٢٣ر٠٠٧	٨٦ر٨١٠	٢ر٧٣٦ر٠٩٢
الإضافات خلال السنة	-	-	١٣ر٩١٤	١٨٦	-	١٤ر١٠٠
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول	٣٢٦ر٤٧٧	١ر٧١٩ر٨٨١	٢٩٣ر٨٣١	٣٢٣ر١٩٣	٨٦ر٨١٠	٢ر٧٥٠ر١٩٢
الاستهلاك المتراكم -						
الرصيد كما في أول كانون الثاني	-	٧١٦ر٣٥٣	٩٠ر٠٥٨	٤٠ر٤٠١	٨ر٥٨٩	٨٥٥ر٤٠١
الاستهلاك للسنة	-	٣٧ر٤٩١	٥٤ر٦٥٧	٣٢ر٣٠٤	١٣ر٠٢١	١٣٧ر٤٧٣
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول	-	٧٥٣ر٨٤٤	١٤٤ر٧١٥	٧٢ر٧٠٥	٢١ر٦١٠	٩٩٢ر٨٧٤
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣٢٦ر٤٧٧	٩٦٦ر٠٣٧	١٤٩ر١١٦	٢٥٠ر٤٨٨	٦٥ر٢٠٠	١ر٧٥٧ر٣١٨
٢٠٢٠ -						
الكلفة -						
الرصيد كما في أول كانون الثاني	٣٢٦ر٤٧٧	١ر٥٦١ر٢٩٦	٣٩٥ر٩٤٢	٣٤٨ر٥١٠	٨٤ر٩١٠	٢ر٧١٧ر١٣٥
الإضافات خلال السنة	-	٥٨ر٥٨٥	٨ر٧١١	١٨٤ر٩٧٠	٥٩ر٩٠٠	٣١٢ر١٦٦
المحول من دفعات مقدمة للموردين	-	١٠٠ر٠٠٠	٧٠ر٦٤٨	-	-	١٧٠ر٦٤٨
الاستبعادات	-	-	(١٩٥ر٣٨٤)	(٢١٠ر٤٧٣)	(٥٨ر٠٠٠)	(٤٦٣ر٨٥٧)
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول	٣٢٦ر٤٧٧	١ر٧١٩ر٨٨١	٢٧٩ر٩١٧	٣٢٣ر٠٠٧	٨٦ر٨١٠	٢ر٧٣٦ر٠٩٢
الاستهلاك المتراكم -						
الرصيد كما في أول كانون الثاني	-	٦٨٥ر٢٠٥	٢٤٠ر١٠٦	٢٢٥ر٩٠٢	٢٨ر٢٦٥	١ر١٧٩ر٤٧٨
الاستهلاك للسنة	-	٣١ر١٤٨	٤٤ر٩٥٦	١٧ر٢٣٧	١٢ر٨٢٠	١٠٦ر١٦١
الاستبعادات	-	-	(١٩٥ر٠٠٤)	(٢٠٢ر٧٣٨)	(٣٢ر٤٩٦)	(٤٣٠ر٢٣٨)
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول	-	٧١٦ر٣٥٣	٩٠ر٠٥٨	٤٠ر٤٠١	٨ر٥٨٩	٨٥٥ر٤٠١
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٣٢٦ر٤٧٧	١ر٠٠٣ر٥٢٨	١٨٩ر٨٥٩	٢٨٢ر٦٠٦	٧٨ر٢٢١	١ر٨٨٠ر٦٩١

(٥) ذمم وأرصدة مدينة أخرى

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينـــار	دينـــار
ذمم مدينة	١٩ر٥٨٤	٢٠ر٦٢٧
دفعات مقدمة لتأسيس شركات	٢٣٢ر١٩٨	٢٦ر١٠٠
مصاريف مدفوعة مقدماً	٨ر٨٠٧	٩ر١٥٩
تأمينات مستردة	١ر٤٣٣	١ر٤٣٢
إيراد فوائد مستحقة	١ر٨٦٠	-
	٢٦٣ر٨٨٢	٥٧ر٣١٨

(٦) النقد وما في حكمه

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينـــار	دينـــار
نقد في الصندوق	٢ر٣٠٠	١ر٥٠٠
حسابات جارية	٢٩ر٧٩٥	٢٦ر٤١٣
ودائع لدى البنوك*	١ر٥٩٣ر٤٨٩	١ر١٨٧ر٢٠٤
	١ر٦٢٥ر٥٨٤	١ر٢١٥ر١١٧
ينزل: حساب أمانات الغير (إيضاح ٧)	(٢٢٤ر١٠١)	(٤ر٣٦٨)
	١ر٤٠١ر٤٨٣	١ر٢١٠ر٧٤٩

* تتضمن حسابات الودائع لدى البنوك ما يلي:

- وديعة سنوية لدى البنك التجاري الأردني بمبلغ ٦٧٣ر٨٠٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ (٢٠٢٠: ٦٥٣ر٤٤٠ دينار)، تحمل سعر فائدة ٣ر٢٥٪ سنوياً (٢٠٢٠: ٤ر١٢٥٪).
- وديعة شهرية لدى البنك العربي بمبلغ ٩١٩ر٦٨٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ (٢٠٢٠: ٥٨٨ر٧٨٣ دينار)، تحمل سعر فائدة ١ر٢٥٪ (٢٠٢٠: ١ر٢٥٪).

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الأول ٢٠٢١

(٧) أمانات للغير

يمثل هذا البند ما يلي:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينـــار	دينـــار
أمانات صندوق الشهيد الطيار معاذ الكساسبة للمنح الدراسية*	٢٩ر٤٧٢	٣ر٩٠٧
أمانات مؤتمر الشمول المالي	٤٦١	٤٦١
امانات البرنامج التلفزيوني - انهض **	١٦٦ر٦٦٨	-
امانات مبادرة تحفيز المواطنين لتلقي مطعوم كورونا ***	٢٧ر٥٠٠	-
	٢٢٤ر١٠١	٤ر٣٦٨

* يمثل هذا البند مساهمات البنوك الأعضاء في جمعية البنوك في الأردن في صندوق الشهيد الطيار معاذ الكساسبة للمنح الدراسية، حيث قامت الجمعية نيابة عن البنوك خلال عام ٢٠١٥ بتوقيع اتفاقية مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتوفير ٥٢ منحة دراسية ولمرة واحدة للطلبة الأردنيين الملتحقين في الجامعات الأردنية الرسمية.

** يمثل هذا البند مساهمات البنوك الأعضاء في جمعية البنوك في الأردن في البرنامج التلفزيوني - انهض الذي يهدف الى التركيز على قصص النجاح والترويج لها كنماذج ملهمة في المجتمع الأردني.

*** يمثل هذا البند مساهمات البنوك الأعضاء في جمعية البنوك في الأردن في مبادرة تحفيز المواطنين لتلقي مطعوم كورونا الذي سيكون ضمن البرنامج التلفزيوني يسعد صباحك.

٣١ كانون الأول ٢٠٢١

فيما يلي الحركة على هذا البند.	ش.معاذ	الشمول	انهض	كورونا	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	٣ر٩٠٧	٤٦١	-	-	٤ر٣٦٨
المبالغ المدفوعة	(٦ر٤٥٠)	-	-	(١٥ر٥٠٠)	(٢١ر٩٥٠)
مبالغ مستلمة	٣٢ر٠١٥	-	١٦٦ر٦٦٨	٤٣ر٠٠٠	٢٤١ر٦٨٣
رصيد نهاية السنة	٢٩ر٤٧٢	٤٦١	١٦٦ر٦٦٨	٢٧ر٥٠٠	٢٢٤ر١٠١

٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

	ش.معاذ	الشمول	انهض	كورونا	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	١٠ر٤٥٧	٤٦١	-	-	١٠ر٩١٨
المبالغ المدفوعة	(٦ر٥٥٠)	-	-	-	(٦ر٥٥٠)
مبالغ مستلمة	-	-	-	-	-
رصيد نهاية السنة	٣ر٩٠٧	٤٦١	-	-	٤ر٣٦٨

(٨) مصروف مجلة البنوك

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينـــار	دينـــار
مكافآت	٧ر١٠٠	١٥ر٧٨١
طباعة	٣٠ر٨٢٤	١٣ر٠٧٠
أخرى	١ر٤٦٥	-
	٣٩ر٣٨٩	٢٨ر٨٥١

(٩) مصاريف إدارية

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينـــار	دينـــار
رواتب وأجور ومكافآت	٤٦٩ر٧١١	٥٧٠ر٦١٨
دعاية واعلانات	-	٢٥٧ر٩٤٢
استهلاكات	١٣٧ر٤٧٣	١٠٦ر١٦١
أتعاب مهنية واستشارات	٤٥ر٥٢٠	١٠٠ر٥٨٠
المساهمة في الضمان الاجتماعي	٥٩ر١٦٣	٥٣ر٧٦١
مصاريف طبية	٤٥ر٥٠٨	٤٢ر٥٨٣
مصروف تعويض نهاية الخدمة	-	٢٨ر٣٦٦
اتصالات وانترنت	٢١ر٣٢٧	٢٣ر٥٩٩
أمن ونظافة	٣٢ر٨٤٠	٢٢ر٠٣٦
طباعة وقرطاسية	٢٥ر٨٧٠	٢٠ر٣٩٥
مصاريف صيانة وسيارات	٢٠ر٠١٢	١٥ر٧١٧
ضيافة	١٣ر٠٨٧	١٢ر٩٠٦
مياه وكهرباء	٩ر٧٢٩	٨ر٠٥٩
ضريبة مسقفات	٦ر٦٧٤	٦ر٢٠٤
حفلات واجتماعات	٩ر٢٧٣	٥ر٢٠١
هدايا	١ر٢٩٨	١ر٨٧٠
سفر وتنقلات	٣ر٥٧٠	١٨
أخرى	٦٠ر٨٩١	٣٤ر٤٠٢
	٩٦١ر٩٤٦	١ر٣١٠ر٤١٨

(١٠) ضريبة الدخل

إن انشطة الجمعية معفاة من ضريبة الدخل حسب قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته اللاحقة.

(١١) إدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة

تتمثل مخاطر أسعار الفائدة في المخاطر التي تنتج عن التقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة في السوق.

إن الجمعية معرضة لمخاطر اسعار الفائدة على الودائع البنكية.

يمثل الجدول التالي حساسية قائمة الدخل الشامل للتغيرات الممكنة على أسعار الفائدة مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المؤثرة ثابتة.

العملة	سعر الفائدة	الأثر على قائمة الدخل الشامل	
		٢٠٢١	٢٠٢٠
	%	دينـار	دينـار
دينار أردني	+١	١٥ر٩٣٤	١١ ر ٨٧٢

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز المدينين والجهات الأخرى عن الوفاء بالتزاماتهم تجاه الجمعية.

ترى الجمعية بأنها ليست معرضة بدرجة كبيرة لمخاطر الائتمان حيث ان جميع الذمم المدينة القائمة هي على أعضاء الجمعية والمتمثلة ببنوك رائدة على شكل اشتراكات سنوية. كما تحتفظ الجمعية بالأرصدة لدى مؤسسات مصرفية رائدة.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة الجمعية على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها.

تعمل الجمعية على إدارة مخاطر السيولة وذلك عن طريق التأكد من توفر التمويل اللازم من الأعضاء في الجمعية على شكل اشتراكات سنوية.

(١٢) معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

إن المعايير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة حتى تاريخ القوائم المالية مبيّنة أدناه، وستقوم الجمعية بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الالزامي:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) عقود التأمين

أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية في أيار من عام ٢٠١٧ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) عقود التأمين نموذجاً شاملاً للاعتراف والقياس والعرض والايضاحات المتعلقة بعقود التأمين. وما أن سري، يحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٤) عقود التأمين الصادر في عام ٢٠٠٥. ينطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) على جميع أنواع عقود التأمين (مثل عقود الحياة وغيرها من عقود التأمين المباشرة وعقود إعادة التأمين) دون النظر للمنشأة المصدرة لعقد التأمين، كما ينطبق على بعض الضمانات والأدوات المالية التي تحمل خاصية المشاركة. تسري استثناءات محدودة لنطاق التطبيق. يوفر الإطار العام للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) نموذج محاسبي لعقود التأمين يكون أكثر فائدة واتساقًا لشركات التأمين. على عكس المتطلبات الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٤)، والتي تعتمد إلى حد كبير على سياسات المحاسبة المحلية السابقة ، يوفر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) نموذجًا شاملاً لعقود التأمين حيث يغطي جميع الجوانب المحاسبية ذات الصلة. جوهر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) هو النموذج العام، ويكمله:

- تطبيق محدد للعقود مع ميزات المشاركة المباشرة (نهج الرسوم المتغيرة)،
- نهج مبسط (نهج تخصيص الأقساط) بشكل أساسي للعقود قصيرة الأجل.

سيتم تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي اعتبارا من ١ كانون الثاني ٢٠٢٣، مع السماح بالتطبيق المبكر شريطة ان المنشأة طبقت المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (٩) والمعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (١٥) قبل أو مع تطبيق المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (١٧). لا ينطبق هذا المعيار على الجمعية.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١): تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال كانون الثاني ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على فقرات (٦٩) الى (٧٦) من معيار المحاسبة الدولي رقم (١) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة. توضح هذه التعديلات:

- تعريف "الحق لتأجيل التسوية"،
- الحق لتأجيل التسوية يجب ان يكون موجود في نهاية الفترة المالية،
- ان التصنيف لا يتأثر باحتمالية المنشأة ممارسة حقها في التأجيل،
- وفي حال كانت المشتقات المتضمنة في المطلوبات القابلة للتحويل في حد ذاتها أداة حقوق ملكية عند اذ لا تؤثر شروط المطلوبات على تصنيفها.

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الأول ٢٠٢١

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٤. تقوم الجمعية حاليًا بتقييم تأثير التعديلات على الممارسات الحالية وما إذا كانت اتفاقيات القروض الحالية قد تتطلب إعادة تفاوض.

من غيرالمتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للجمعية.

إشارة الى الإطار المفاهيمي - تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٣)

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (٣) اندماج الأعمال - إشارة الى الإطار المفاهيمي. تحل هذه التعديلات محل الإشارة الى الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية والذي صدر في عام ١٩٨٩ ومع الإشارة الى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية والذي صدر في اذار ٢٠١٨ دون تغيير جوهري على متطلبات الإطار المفاهيمي.

كما أضاف المجلس استثناء لمبدأ الاعتراف بالمعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (٣) لتجنب إمكانية ظهور أرباح أو خسائر «اليوم الثاني» (Day ٢) للمطلوبات والالتزامات المحتملة المشمولة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) أو تفسير لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية رقم (٢١) في حال تم تكبدها بشكل منفصل.

في الوقت ذاته قرر المجلس توضيح التوجيهات الحالية على المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (٣) للأصول المحتملة التي لن تتأثر باستبدال الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية.

سيتم تطبيق هذه التعديلات بأثر مستقبلي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢.

من غيرالمتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للجمعية.

الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الاستخدام المعني - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦)

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الاستخدام المعني والذي يمنع المنشئات من تخفيض كلفة الممتلكات والآلات والمعدات بقيمة المبالغ المتحصلة من بيع منتج تم انتاجه في الفترة خلال إحضار الأصل إلى الموقع وتجهيزه للحالة اللازمة للعمل بالطريقة المقصودة التي تحددها الإدارة. وفقا لذلك يجب على المنشأة الاعتراف بالمبالغ المتحصلة من بيع هذه المنتجات وتكلفة انتاجها في الارباح أو الخسائر.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢ على بنود الممتلكات والآلات والمعدات والتي تم البدء باستخدامها في بداية أول فترة مالية تم عرضها في السنة المالية التي تطبق فيها التعديلات للمرة الأولى.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للجمعية.

العقود الخاسرة - كلفة التزامات العقود - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧)

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار ٢٠٢٠، بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) والتي تحدد التكاليف التي يجب على المنشأة ان تأخذها بعين الاعتبار عند تقييم ما اذ كان العقد الخاسر او سينتج عنه خسارة.

تطبق التعديلات طريقة «التكلفة المباشرة». ان التكاليف المباشرة المتعلقة بعقود بيع البضائع أو الخدمات تتضمن كلا من التكاليف الإضافية والتكاليف الموزعة المتعلقة بأنشطة العقد بشكل مباشر. لا تتعلق المصاريف الادارية والعمومية بالعقود بشكل مباشر ولذلك يتم استبعادها إلا إذا تم تحميلها الى الطرف الاخر بموجب شروط العقد.

سيتم تطبيق التعديلات اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢. تطبق هذه التعديلات على العقود التي لم يتم الوفاء بجميع شروطها كما في بداية السنة المالية التي تطبق فيها التعديلات للمرة الأولى.

من غيرالمتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للجمعية.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١) - تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى - شركة تابعة كمتبني للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى

كجزء من التحسينات على معالجة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للأعوام من ٢٠١٨-٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلًا على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١) - تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى. يسمح التعديل للشركة التابعة التي تختار تطبيق الفقرة د ١٦ (أ) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١) لقياس فروقات تحويل العملات الأجنبية المتراكم باستخدام المبالغ المعلن عنها من قبل الشركة الأم، بناءً على تاريخ تطبيق الشركة الأم للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرو الأولى يتم تطبيق هذا التعديل أيضًا على الشركة الحليفة أو الاستثمار المشترك الذي يختار تطبيق الفقرة د ١٦ (أ) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١).

سيتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا ينطبق هذا التعديل على الجمعية.

تصميم وإشراف فني وطباعة

43

التقرير السنوي

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

عمان - وادي صقرة - شارع موسى بن نصير - بناية 62
926174 عمان 11190 الأردن
+962 6 5662258 - +962 6 5669328
+962 6 5687011 - +962 6 5684316
info@abj.org.jo
www.abj.org.jo